

# الْإِغْرَابُ فِي بَيْلَسِهِ الْأَعْرَابِ

لِلْجَيْسِنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَلَلِ

(١٠٨٤ - ١٠١٤ هـ)

(هذا النسخة رسائلة عاصمة نالها التوفيق درجة الماهمشين)

دِرْسَةٌ وَتَحْقِيقٌ  
أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقِصَاصِيُّ

إشراف وتحقيق الأستاذ الدكتور  
أَسْمَاهُ طَهُ الرَّفِيْعِيُّ

دَارُ الْإِيمَانِ  
اسْكَنْدَرِيَّة



الإغراق في  
**تيسير الإعراب**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جَمِيعَ الْحَقُوقِ يَنْهَا



دار الأطيان ١٧ شارع جليل المخاط - مصطفى كامل - إسكندرية  
للطبع والتوزيع تليفون ٥٤٥٧٧٦٩ ت ٥٤٦٤٩٦

الإِغْرَابُ فِي  
تَبَسِيرِ الْإِعْرَابِ  
لِأَحْسَنِ بْنِ أَحْمَدِ الْجَلَالِ  
(١٠٨٤ - ١٠١٤ هـ)

بِإشرافِ فضيلةِ الأستاذِ الدكتور  
**أسامة طه الرفاعي**

دراسة وتحقيق  
**أحمد بن عبد الله القاضي**

دار المِيَانَ  
لِلطبعِ والنَّسْرَ وَالتَّوزِيعِ  
الشَّكْرَبَةِ ٥٤٥٧٦٩

دار التَّقْمِيدَ  
يَتَنزَعُ الْكِتَابُ إِلَى الشَّرِيفِ وَالْجَيَّرِي  
٥٢٢٠٢ ت: ٥٤٥٧٦٩

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلَلُ فَلَا هَادِيًّا لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد،

فإن في التراث اليمني الإسلامي نصوصاً مغمورة في مجالات متعددة، ولا سيما مجال علم النحو، الذي لا يعرفه كثير من الباحثين المتخصصين فضلاً عن غيرهم، وكتاب (الإغراب في تيسير الإعراب) واحد من تلك الآثار النحوية المغمورة التي لا يعرفها إلا قلة من الناس لعلامة اليمن في نهاية القرن العاشر الحسن بن أحمد الجلال، والذي يمثل شخصية من الشخصيات الفريدة، إذ كان فقيهاً ونحوياً في آن واحد.

\* ولقد دفعني إلى هذه الدراسة ثلاثة أمور:

أولاً - المكانة العلمية الرفيعة لصاحب الكتاب، فهو ليس نحوياً فحسب، بل منطقي، وفقيه، وصل إلى درجة الاجتهاد، ومفسر، وشاعر، وأديب.

ثانياً - إن الجلال شخصية فذة، غير أنها لم تأخذ نصيبها من الشهرة على الرغم من أنه عالم مبرز له مؤلفات كثيرة في شتى العلوم، وله آراء نحوية، ليس في كتابه هذا فقط، وإنما في سفره العظيم (شرح كافية ابن الحاجب) الذي سماه (المواهب الواقية بمراد طالب الكافية).

ثالثاً - قيمة الكتاب العلمية على الرغم من صغر حجمه، فإنه حوى كثيراً من الموضوعات النحوية الموجزة والأراء الاجتهادية التي انفرد بها عن النحاة.

# وأما منهجه في هذه الدراسة فيمكن إجماله فيما يأتي:

القسم الأول، ويشمل:

- المقدمة: وتتضمن الأسباب الدافعة لدراسة هذا الكتاب والمنهج الذي سرت عليه في الدراسة والتحقيق.

- تمهيد: وتناولت فيه الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف.

- الفصل الأول: حياة المؤلف والتعريف بمصنفاته.

- الفصل الثاني: الإغراق في تيسير الإعراب، دراسة وتحليل.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب.

ولما كان الهدف من التحقيق نشر النصوص المحققة، وإثبات صحتها وإخراجها إلى حيز الواقع للاستفادة منها، كان عملي في التحقيق يتلخص في النقاط الآتية:

١ - نشر نص الكتاب مضبوطاً بالشكل لما يُشكّل قراءته.

٢ - إصلاح كل تصحيف أو تحريف وقع في النص، وإثبات الصواب والإشارة إلى ذلك في الهاشم.

٣ - نشر الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، وإصلاح الخطأ الإملائي، أو الإعرابي في النص، والإشارة إلى ذلك في الهاشم مع استعمال علامات الترقيم المتعارف عليها.

٤ - تقديم ترجمة موجزة للأعلام المشار إليهم في الكتاب.



- ٥- بيان معاني المفردات اللغوية الغربية في النص ، والتعليق على المسائل التي رأيتُ أنها بحاجة إلى مزيدٍ إيضاح وبيان .
  - ٦- تخریج الأقوال إلى قائلها إن وجدتُ إلى ذلك سبيلاً .
  - ٧- تخریج الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها .
  - ٨- تخریج الأشعار والأمثال من مظانها .
  - ٩- وضع عناوين لموضوعات الكتاب المتنوعة لتقريبيها للقارئ ، ووضعها بين حاضرتين (...).
  - ١٠- عمل فهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس عام لموضوعات الكتاب .
- و قبل الختام لا يفوتي أن أتقدم بالشكر الجزييل والعرفان الجميل ، وأسمى آيات التقدير ، لفضيلة الأستاذ الدكتور / أسامة طه الرفاعي ، أستاذ النحو والصرف - بجامعة إب - ، المشرف على هذه الرسالة على ما أولاه وقدمه خلال إشرافه على رسالتي هذه من العناية البالغة ، والجهد الكبير في التوجيه والإرشاد والتصحيح ، فهو والله كان نعم الرجل العالم ، العارف ، الخلوق ، البشوش ، الصبور ، فشكر الله له ذلك ، وأثابه ، وجعل كل ما قدمه وبذله في ميزان حسناته ، ورفع درجاته في العليين .. آمين .

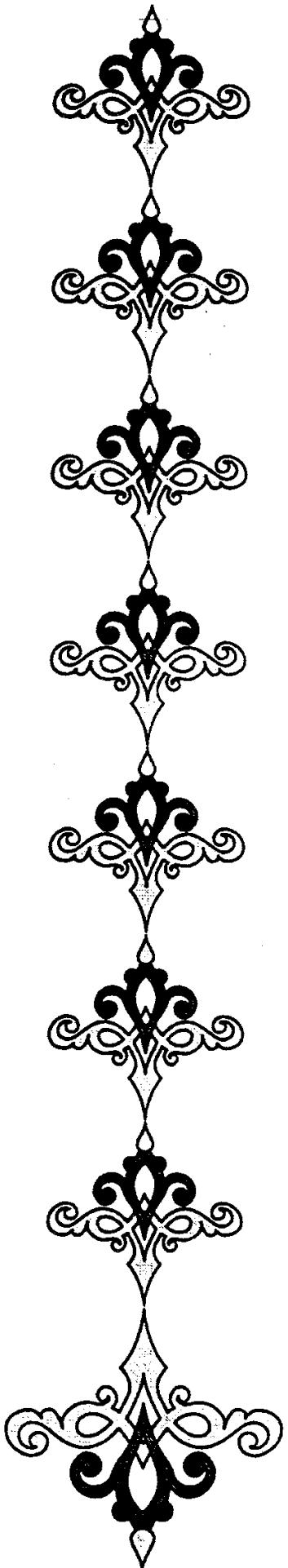
كماأشكر أبا معاذ البعداني الذي كان صاحب الفكرة والتشجيع لهذه الدراسة ، والبادل كل ما في وسعه حتى أنهيت هذا الجهد ، فجزاه الله عنى خير الجزاء ، وجعله من المقربين في مقعد صدق عند مليك مقتدر ، وأشكر كذلك فضيلة الشيخ الدكتور / حسن بن محمد شبلة ، الذي فتح قلبه ، قبل أن يفتح مكتبه الراخمة بالعلوم والمعارف ، والتي كان المعول عليها - بعد الله - في هذا البحث ، فله مني الشكر والعرفان ، ومن الله الغرف العالية في الجنان .

وأشكر كذلك الشيخ الفقيه والمورخ النبيه وليد الريسي، الذي كان له قصب السبق في مساعدتي لتحقيق هذه الرسالة، وتزويني بالمراجع التاريخية لعصر المؤلف، فجزاه ربى خير الجزاء، وجعل ما قدمه ذخراً له في دار البقاء، وإن نسيت فلا أنسى الأخ الليبيب، والصديق الحبيب عبد المؤمن بن علي، الذي اجتهد في كتابة هذه الرسالة على الحاسوب وإخراجها بهذه الصورة، فله مني ألف تحية.

وأعم بالشكر الوافر كل من مَدَّ إلَيَّ يد العون بتوجيهه، أو إرشاد، أو نصح، أو مساعدة، أو إعارة لبعض المصادر والمراجع، فجزى الله الجميع جزاء الأبرار .. آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





# الدراسة

## القسم الأول



## تمهيد

### الحياة السياسية والفكرية في عصر الجلال

المتمعن بتاريخ اليمن من الناحية السياسية والفكرية يلمس جوانب كثيرة أثرت على هذا البلد وصاغته؛ ليكون من البلدان القليلة التي صار لها رصيد تاريخي وحضارى وفكري، جدير بالدراسة والعناية، حيث تأثر كثير من العلماء والفقهاء بهذا الرصيد الفكري والحضاري، منهم العلامة الحسن بن أحمد الجلال (١٤٠٨٤-١٤١٠هـ).

عاش الجلال في عصر ازدهر فيه العلم وانتشرت فيه المراكز العلمية التي كانت تسمى بـ(الهجر)، وكانت الدولة القاسمية (٦١٠٠هـ - ١٣٨٢هـ) من تلك الدول التي شجعت العلم والعلماء، حيث بدأت هذه الدولة بمؤسسها القاسم بن محمد (٩٦٧هـ - ١٠٢٩هـ) الذي يرجع نسبه إلى الإمام الهادي بن الحسين بن القاسم مؤسس الدولة الزيدية الأولى في اليمن<sup>(١)</sup>، وقد كان القاسم بن محمد - المنصور بالله - مشتغلًا بطلب العلم على شيوخ عصره؛ فبرع في فنون الشريعة، وبعد وفاته تولى الملك ولده محمد - المؤيد بالله - (٩٩٠هـ - ٥٤١هـ)، وقد أخذ العلم عن علماء عصره الشهورين حتى صار معدوداً في زمرة العلماء<sup>(٢)</sup>.

وقد تولى الملك بعد محمد بن القاسم أخيه إسماعيل - المتوكل على الله - (١٩٠٨٧هـ - ١٤١٠هـ)، وقد ظهر ذكاؤه حين برع في الفقه وفاق علماء عصره

(١) ينظر: «اليمن الحديث» للحداد (٤/٥٩) دار التوزير - بيروت.

(٢) ينظر: «اتحاف النبيه بتاريخ دوله القاسم وبنيه» للقاضي المؤذن العمراني (مخطوط).

وشارك في المصنفات العلمية الكثيرة<sup>(١)</sup>، ييد أنه كان يميل إلى الأصول إلى التكفير بالإلزام فترتب على ذلك أحكام جائرة على بعض البلاد اليمنية، فكانت هذه المقالة الباطلة أساس كل ظلم، حيث حكم على من خالفه في اعتقاده بأنهم خراجيون يجوز للإمام أن يضع عليهم ما يشاء.

كان الجلال قد بلغ الأربعين من عمره حين تسلم المتوكيل على الله إسماعيل سدة الحكم بعد تناقض مع أخيه أحمد الذي كان يكبره بعامين، وانتهى لصالحه<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من أن الجلال قد اعتزل في داره في الجراف متفرغاً للعلم والتصنيف إلا أنه كان مشاركاً هموم الناس ومتبعاً أحوال البلاد السياسية موجهاً رسائل النصح والانتقاد للمتوكيل أو غيره من ساسة الإمام، من ذلك ما بلغه أن عساكر الإمام المتوكيل قد دخلت منطقة يافع سنة (٦٦١ هـ)، وقد سلكت مسلك الشدة في إخضاعها، فبعث الجلال برسالة إلى المتوكيل سماها (براءة الذمة من نصيحة الأئمة)<sup>(٣)</sup>، وقد أثارت جدلاً شرعياً في أوساط العلماء في محيط المتوكيل بين مؤيد ومخالف، وقد كان الجلال كثير المناقشة له، والرد للقواعد التي بنى عليها الفقهاء أحكام المعاملات والسياسات<sup>(٤)</sup>، ومع ما صدر من الجلال إزاء المتوكيل إلا أنه كان يعظمه غاية التعظيم، ويرى له الحق الأكيد ويولي اعتراضاته اهتماماً بالغاً، وكما قال الشوكاني: «فقد كان يجعله غاية الإجلال، ولا يعرف الفضل إلا أهله»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «البدر الطالع» للشوكاني (٩٨/١) دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ينظر: «الحسن بن الجلال» (دراسة ونصوص محققة) للدكتور / حسين العمري - دار الفكر - دمشق - بيروت.

(٣) وقد طبعت وحققت ضمن (دراسة نصوص محققة) للعمري.

(٤) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص ٣٤).

(٥) ينظر: «البدر الطالع» (١٣٤/١).

وإذا نظرنا إلى الجانب الفكري، فقد أولى المتوكل جانب العلم اهتماماً كبيراً حيث ازدهر هذا الجانب في عصره وكثرت هجر العلم وانتشرت ونشطت في حياته الحركة الفكرية، حتى فاق تعداد العلماء في عهده العهود السابقة، ومن أبرز هؤلاء العلماء الحسن بن أحمد الجلال، والحسن بن أحمد بن مطهر، وإسماعيل بن يحيى الجحافي وغيرهم.

ولم يكن الإمام إسماعيل بن القاسم الوحيد في أسرة آل القاسم الذي اهتم بتنشيط الحياة الفكرية، بل كان أبوه وأخوانه من قبله من اهتموا بهذا الجانب وشجعوا طلاب العلم على البحث والدراسة، ورصدوا لهم المكافآت المالية<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على ازدهار الحياة الفكرية في عصر الجلال أن المتوكل كان يعقد المجالس العلمية والمناقشات بين العلماء، سواء كانوا جميعاً من معتنقي المذهب الزيدية<sup>(٢)</sup>، أو في بعض الأحيان بين الزيديين والشافعيين سواء كانوا من اليمن أو من العلماء الواقفدين إليه من الأقطار الإسلامية، ففي عام (٦٤٠ هـ) وفد إلى الإمام المتوكل أحد العلماء المصريين ويدعى حجازي بن علي المصري الشافعي الأشعري، فأحسن الإمام استقباله، وقد قام هذا العالم بشرح كتاب الإمام إسماعيل (العقيدة الصحيحة في الدين النصيحة)، وفي نفس العام وفد إلى الإمام الشيخ جعفر الراعظ من العلماء السنّيين - حنفي المذهب - المتفقين

(١) ينظر: «إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن» (ص ٤٨ - ٥٠) بحث مقدم من الطالبة سلوى الغالبي لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز - جدة.

(٢) المذهب الزيدية: من المذاهب الإسلامية، وينسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الشيعي، والزيدية إحدى الفرق الشيعية، ولكنها أعدلها وأقربها إلى مذهب أهل السنة والجماعة، ينظر: «تاريخ المذاهب الإسلامية» لمحمد أبي زهرة (٤٩٢/٢) دار الفكر العربي، و«الزيدية» للأكوع (ص ٣) دار الفكر - دمشق، وبحثاً أعده فيصل العماد في جامعة أم القرى حول « موقف أهل السنة من الزيدية» (ص ١٥).

في العلوم الدينية، وقد أثير نقاش بينه وبين أبي الرجال - زيدي المذهب - حول مسألة الرجاء والشفاعة، وقد احتدَ النقاش بينهما مما دعا الإمام إسماعيل بن القاسم إلى التدخل لتخفيض حدته<sup>(١)</sup>، وهذه المناقشات والحوارات بين المذاهب الإسلامية تشي بالفكر الإسلامي فينضج الحوار ويحدث التأثير والتأثر، وتدفع الفريقين إلى مزيد من البحث والنقاش، فيتجه كل فريق إلى الاجتهاد لإقناع الطرف الآخر بوجهة نظره.

وما يدل على الاهتمام بالجانب الفكري أن المتوكلا على الله إسماعيل ترك ثروة علمية وفكريّة عظيمة، تمثلت ببئف وثلاثين ألف كتاب من الكتب العلمية الراخمة التي كانت بحوزته في مختلف الفنون والعلوم<sup>(٢)</sup>.



(١) ينظر: «إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن» (ص ١٥١).

(٢) ينظر: «هجر العلم ومعاقله في اليمن» للأكوع (١٠٧٨/٢) دار الفكر - دمشق.

## الفصل الأول

### حياته ومصنفاته

#### ١ - اسم المؤلف ونسبة:

ذكر الشوكاني نسبة، فقال: «السيد الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن أحمد بن الهادي بن جلال بن صلاح بن محمد بن الحسن بن المهدى ابن علي بن المحسن بن يحيى بن يحيى الناصر بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن المختار ل الدين القاسم بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب نجاشي، المعروف والشهير بالجلال العلامة الكبير»<sup>(١)</sup>.

وذكر زيارة نسبة بشيء من الخلاف البسيط في الجدود مع الشوكاني، فقال وهو يترجم لولده محمد: «الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن أحمد بن هادى بن الجلال بن صلاح بن محمد بن الحسن بن أحمد بن المهدى ابن علي بن المحسن بن يحيى بن يحيى الناصر بن الحسن عبد الله بن الإمام المتصر محمد بن القاسم المختار بن الناصر بن أحمد بن الهادي إلى الحق يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الجلال الحسني اليماني»<sup>(٢)</sup>.

فاجلال إذاً يتسب إلى الإمام المشهور الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن الحسين الحسني الطالبي الرسي (ت ٩٨٢هـ / ٩١١م)، مؤسس مذهب الدولة الزيدية الأولى في اليمن.

(١) «البدر الطالع» (١/١٣٤)، وقد ورد هذا النسب نفسه في «الناظر المكلل» (ص ٣٧١)، كما قاله خليل النصور واضح حواشى «البدر الطالع».

(٢) «نشر العرف» (٣/٧٩).

## ٢ - ولادته:

وُلد الجلال في هجرة (رُغافَة) إحدى هجر<sup>(١)</sup> من ناحية (جُماعة) من أعمال صعدة شمال صنعاء على بعد (٩) فراسخ من صعدة، وهي التي تقع إلى يسار الطريق الممتد من صعدة إلى باقم ظهران فنجران<sup>(٢)</sup>، وفي هذه القرية كان مولد الجلال في شهر رجب عام (١٤٠١)<sup>(٣)</sup>، ورغافَة لما كانت هجرة علم، فقد ظهر فيها عدد من العلماء من أبناء رغافَة أشهرهم أحمد بن حمد بن أحمد الشهير بـ (تاج الدين) (٦٤٤هـ)، والحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى (٥٨٢هـ - ٦٦٢هـ)، والجلال بن صلاح الدين بن محمد (٧١هـ - ٧٨٤هـ)، وغيرهم من علماء رغافَة<sup>(٤)</sup>.

## ٣ - نشأته:

لم يحظَ الجلال بكفالة أبيه والتربية على أيديهما طوال صباحه؛ فقد توفي أبوه مبكراً، ثم تبعته أمه السيدة آمنة بنت السيد الإمام أحمد بن يحيى بن القاسم، وكان الإمام محمد بن القاسم - المؤيد بالله - يرسلها إلى رغافَة، ويستمد دعوتها، بينما كان أبوه معروفاً بالتفقه والفضل<sup>(٥)</sup>، وقد توفيت أمه وهو يافع، فانتقل إلى منطقة صعدة، وصعدة مخالف بينه وبين صنعاء ستون

(١) هجر: يطلق عند أهل اليمن على تسمية القرية التي يهاجر إليها من رغب عن سكن المدن، (هجرة) إضافة إلى اسمها العلم؛ ليجعلها دار إقامة له، ويتخذ منها مكاناً لنشر العلم، ينظر «هجر العلم» (٥/١).

(٢) ينظر: «معجم البلدان» للحموي (٣/٥٣) دار الفكر

(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (دراسة ونصوص محققة)

(٤) ينظر: «هجر العلم» (٢/٨٩٢).

(٥) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص ٢١)

فرسخاً، وكان التجار يقصدونه من كل مكان لاستهاره بمداعع الأدم وجلود البقر، وقد جاء الحلال لهذه المنطقة للتتلمذ على علمائها الذين كان أبرزهم الشيخ القاضي الحسن بن جاس (الصعدي) (٧٩٠ هـ)<sup>(١)</sup>.

#### ٤- حياته العلمية:

##### (١) طلبه للعلم:

بدأ الحلال حياته العلمية في قريته (رغافة) التي كان فيها مسقط رأسه كما ذكرنا، حيث أخذ فيها بعض مبادئ العلم، ولما ماتت أمها انتقل إلى صعدة، ثم انتقل إلى شهارة، وقد كان وصول الحلال إلى شهارة للطلب والتتلمذ في أول دولة الإمام المؤيد، أي أنه كان وقتئذ في سن (١٦) أو (١٧) من عمره، وهو لاشك سن يرقى فيه الطالب النابه إلى مرحلة أو درجة في الطلب، يدرس فيها علوماً يتتجاوز فيها المتون الصغيرة بعد قراءة القرآن الكريم أو حفظه، بعضه أو كله، إلى علوم اللغة بأنواعها والفقه وأصوله، وغيرها من العلوم<sup>(٢)</sup>.

#### أبرز شيوخ الحلال:

١- لطف الله بن محمد الغيث الظفيري (ت ٣٥١ هـ)، وقد لازمه الحلال قرابة أربع سنوات في شهارة، حتى قام هذا الشيخ بزيارة مسقط رأسه (ظفير حجة)، فأدركته المنية هنالك فجأة<sup>(٣)</sup>، في أوائل سنة (٣٥١ هـ)، وكان هذا الشيخ علامه زمانه استفاد علمًا غزيرًا خلال رحلاته إلى مكة واحتلاطه بعلماء العرب والمسلمين، يقول الشوكاني: «لم يكن باليمن إذ ذاك من يبلغ في تحقيق

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢٦٧/٢)، و«الحسن بن أحمد الحلال» (ص ٢٤).

(٢) ينظر: «الحسن بن أحمد الحلال» (ص ٢٤).

(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الحلال» (ص ٢٥).

علم المعاني والبيان والأصول والنحو والصرف إلى درجته، فضلاً عن أن يكون شيخاً له، وقد تبحر في جميع المعارف العلمية، وصنف التصانيف»<sup>(١)</sup>.

٢- الحسين بن الإمام بن محمد (ت ٤٠٥ هـ)، وكان يكبر الجلال بخمسة عشر عاماً، وكان الحسين أعلم أولاد الإمام القاسم بن محمد العشرة، وقد لازمه الجلال فترة بشهارة، وكما كان الحسين فقيهاً بالشرع كذلك كان خبيراً في الحرب والسياسة، يقول الشوكاني: «ولم يكن الآن في كتب الأصول من مؤلفات أهل اليمن مثله، ومع هذا فهو الفه وهو يقود الجيوش، ويحاصر الأتراك في كل موطن»<sup>(٢)</sup>.

وقد استمر الجلال في التلمذ على كبار علماء شهارة نحوً من ثمانى سنوات، ثم ارتحل إلى صنعاء عقب خروج حيدر باشا عنها سنة (٣٨١ هـ)، وفي صنعاء ولسنوات طويلة<sup>(٣)</sup>، أخذ عن أكابر علمائها وما حولها من الجهات، ومن جملة مشائخه القاضي عبد الرحمن الحمي، وسائر أعيان القرن الحادي عشر<sup>(٤)</sup>.

٣- محمد بن عز الدين الفتى المؤيدى (ت ٤٩١ هـ)، وقيل (ت ٥٠١ هـ)<sup>(٥)</sup>، لقد أثمر تلمذ الجلال على شيخه المؤيدى بعصاورة التلميذ لشيخه فتزوج ابنته<sup>(٦)</sup>، يقول الشوكاني عن المؤيدى: «هو شيخ مشايخ الفروع الذي ينتهي أسانيدهم إليه، ومن جملة تلامذته العلامة الحسن بن أحمد الجلال»<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢/١٢).

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/٥٥).

(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص ٢٧).

(٤) ينظر: «البدر الطالع» (١/٣٤).

(٥) ينظر: «البدر الطالع» (٢/١٠٠).

(٦) ينظر: «البدر الطالع» (١/٢٣٧).

(٧) ينظر: «نشر العرف» لزيارة (٣/٨٣).



٤ - عبد الرحمن بن محمد نهشل الحيمي (ت ٦٨٠ هـ)، وكان من العلماء الذين جمعوا بين علم العقول والمنقول، ومن أشهر علماء صنعاء ومشايخها انشغالاً بالتدريس لأمهات الحديث، وكان من جملة تلامذته العلامة الحسن بن أحمد الجلال وجماعة أكابر<sup>(١)</sup>.

٥ - الحسن بن يحيى الصعدي (ت ٧٩٠ هـ)<sup>(٢)</sup>، تولى القضاء بمدينة صعدة، ثم انتقل إلى صنعاء، وكان الإمام اسماعيل يستخدمه في بعض أعماله.

#### تلاميذ الجلال:

لم تواتفنا تراثجم الحسن بن أحمد الجلال عمن تلمند على يديه مع أن سيرته تحكي أنه استفاد من علمه خلق كثير، ولعل السبب يرجع إلى عدم استقراره بمكان واحد، يعلم به طلاب العلم فيتاؤن إليه، فذهباته من شهرة إلى صنعاء، ومن ثم إلى الجراف هو أحد الأسباب لعدم الأخذ والتلمند على يديه، أضعف إلى ذلك ما اتصف به من الحب والميل للعزلة والتأمل، وحب الخلوة والبعد.

فجل من أخذ عنه ولده محمد بن الحسن الجلال (٤٢٠ هـ - ١١٠٤ هـ)<sup>(٣)</sup>، فقد اشتهر باشتغاله بطلب العلم عن والده؛ فقرأ عليه النحو والبيان والتفسير ومؤلفه (ضوء النهار على شرح الأزهار) وغيرها، وكذلك الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ المهلل الشرفي (ت ١١١ هـ)، وقد أصبح من العلماء البارزين في عصره، فهو صاحب كتاب (المواهب القدسية شرح البوسية)، وقد نقل في هذا

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢/٩٩).

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/٢٣٧)، و«نشر العرف» (٣/٨٣).

(٣) ينظر: «البدر الطالع» (٢/٢٤٧)، «نشر العرف» (٣/٧٩)، «هجر العلم» (١/٣٥٥).

الكتاب عدة مباحث من كتاب شيخه (ضوء النهار)، ويصفه شيخه في العلم<sup>(١)</sup>، وكذلك صالح بن مهدي المقلبي (٤٧٠ هـ - ١١٠٨ هـ) حيث كان من واصلوا رسالته وحملوا علمه<sup>(٢)</sup>.

أسرته:

لقد كان للجلال أولاد نشأوا على منوال والدهم في النجابة والعلم، فأكبرهم محمد، ثم عبد الله، ثم أحمد، ثم إسماعيل، ثم الحارث، فاما أحمد وإسماعيل فتوفيا قبل وفاته، ولم يعقب إسماعيل، وأما أحمد فأعقب ولدين، وكان للجلال ابنة تدعى فاطمة، وكانت بمحل من الفكر والتسقى، قرأت على والدها في علوم الشريعة<sup>(٣)</sup>.

(أ) وقد اشتهر محمد بن الحسن الجلال (٤٢٠ هـ - ١١٠٤ هـ) باشتغاله بطلب العلم عن والده، فقرأ عليه في النحو والصرف والبيان والتفسير، ومؤلفه (ضوء النهار على شرح الأزهار) وغيرها، ووضع والده باسمه مؤلفات لحاشيته على الكشاف، وقد تلمذ على يد محمد السيد عثمان بن علي الوزير، والسيد الإمام يوسف بن التوكل على الله إسماعيل والقاضي عبد الله بن يحيى الرسي، وغيرهم. وكان محمد واعظاً لا يسمعه أحد إلا تأثر من وعظه فبكى، وله من التصانيف كتاب (ثبتت الأقدام في فتنة أهل الإسلام والنهي عن التوغل في علم الكلام)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «البدر الطالع» (١٥٨/١).

(٢) «الحسن بن أحمد الجلال» (ص ٣٩).

(٣) ينظر: «طبقات الزيدية الكبرى» (٢٨٨/١)، مؤسسة الإمام زيد - عمان.

(٤) ينظر: «نشر العرف» (٧٩/٣)، «هجر العلم ومعاقله» (٣٥٥/١)، «ملحق البدر الطالع» (٣٤٧/٢).

(ب) الفضيل بن محمد بن الحسن الجلال (ت ٩٩٠ هـ)<sup>(١)</sup>: حفيد المترجم له، قرأ العلوم وشفا بتحصيلها الكلوم، وشرح بعض كتب جده وأختبرته المنية وهو غض الشباب، وكان في الأدب مع علمه وورعه راسخ القدم منشور العلم.

(ج) ومن أسرته أخوه الهادي بن أحمد الجلال (ت ٧٩١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

وقد كان على درجة من العلم، ولكنه لم يصل إلى مرتبة أخيه، وكذلك لم ينزع متنزعه في الاجتهد، وقد عبر عن هذا الفارق أخوه الحسن حين قال لأحد تلاميذه ذات مرة: «يا ولدي أنا حذوت حذو محمد بن إبراهيم الوزير فعاداني أهل الوقت، وأخي الهادي حذا حذو الهادي بن إبراهيم، فأخذ عنهم وأخذوا عنه».

#### جواب من زهده وورعه:

يقول العلامة إبراهيم حطبة: «سرت إلى الجراف لزيارة السيد العلامة الحسن ابن أحمد الجلال في عيد، فرأيته معتماً يسيرأ من القطن خشنة من حباكة صناعه، يسمونها رizza - بكسر الراء وسكون الياء -، قال: فقلت: إن هذه ليست مما يليق بك، فقال: واعجبك إن هذه كان جدي يتجمّل بها للعيد، ثم تبعه في ذلك والدي، وهي باقية معي أتجمل بها للعيد، كأنه يبغض إليه الدنيا، ويحثه على الزهد فيها، وكان المتوكّل إسماعيل يعظمه غاية التعظيم، ويرى له الحق الأكيد ويتوّقى اعترافاته<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «نشر العرف» (٢/٨٣)، «هجر العلم» (١/٣٥٥).

(٢) ينظر: «طبقات الزيدية» (٢/١١٩)، «البدر الطالع» (٢/٣١٧).

(٣) ينظر: «نشر العرف» (٣/٨٥).

وَحِينْ زَارَهُ الْمَهْدِيُّ أَحْمَدُ بْنُ الْخَسْنَ بْنُ الْقَاسِمِ الْمُعْرُوفِ بِسَيْلِ اللَّيلِ إِلَى بَيْتِهِ فِي الْجَرَافِ، فَلَمْ يَتَمْكِنْ مِنَ الصَّعُودِ إِلَى أَعْلَاهُ، إِلَّا بِمَشْقَةٍ لِضيقِ الْدَّرَجِ، فَلَمَّا أَخَذْ مَكَانَهُ مِنَ الْمَجْلِسِ كَتَبَ لِلْجَلَالِ حَوَالَةً بِمَلْعُونَ مِنَ الْمَالِ، يَسْتَعِينُ بِهِ فِي بَنَاءِ دَارٍ مَتَسْعَةٍ وَسَلَمَهَا لَهُ، فَلَمَّا اطْلَعَ عَلَيْهَا، وَالْإِمَامُ مَا يَزَالُ عَنْهُ كَتَبَ عَلَى ظَهَرِ الْحَوَالَةِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَقُولُونَ: بِيَسْتَكَ ذَا ضَيْقَ  
فَقَلَتْ: الْمَقَامُ بِهِ ذَا قَلِيلَ  
فَهَلْ نَسْجَتْهُ لَكَ الْعَنْكَبُوتَ  
وَهَذَا كَثِيرٌ عَلَى مَنْ يَمُوتُ  
وَأَعَادَ الْحَوَالَةَ إِلَى الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ مُعْتَذِرًا عَنْ قَبُولِهَا<sup>(١)</sup>.

#### ثناء العلماء على الجلال:

١ - يقول العلامة صالح بن المهدى المقبلى (٤٧٠ هـ - ١١٠٨ هـ) : «ولما أراد شيخى العلامة محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - الحج، وأنا إذ ذاك أقرأ عليه (مختصر المنتهى) لابن الحاجب، سأله من يفي لي بهذا الكتاب وشرحه أقرأ عليه أيام حجك؟ .. فقال: ما أعلم إلا السيد الحسن الجلال لكنه كثير الاعتراض<sup>(٢)</sup> .

٢ - ويقول الإمام الشوكاني (ت ١١٧٣ هـ - ١٢٥٠ هـ) : «وَبَرَعَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ الْعُقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ وَصَنَفَ التَّصَانِيفَ الْجَلِيلَةَ، فَمِنْهَا: (ضَوءُ النَّهَارِ)، جَعَلَهُ شِرَحاً لِلْأَزْهَارِ لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ، وَحرَرَ اجْتِهَادَاتَهُ عَلَى مَقْتضَى الدَّلِيلِ وَلَمْ يَعْبُأْ بِمَنْ يَوْافِهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ خَالِفَهُ، وَهُوَ شَرَحٌ لَمْ تُشَرِّحْ بِمِثْلِهِ، بَلْ لَا نَظِيرٌ لَهُ فِي الْكِتَابِ الْمَدوَنِ فِي الْفَقْهِ»<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر: «هجر العلم» (٣٤٥/١).

(٢) ينظر: «نشر العرف» (٨٣/٣).

(٣) ينظر: «نشر العرف» (٨٣/٣).

٣ - ويقول السيد العلامة إبراهيم بن القاسم بن الإمام - المأبد بالله - (ت ١١٥٢هـ) : «كان عالماً متبحراً منطقياً أصولياً محققاً جديرياً لا يجاري، له أنظار ثاقبة وسائل معروفة متناقلة وطلاؤة عبارته ورشاقة مقالته، مما لم يسبق إليه، وكان مبرزًا في الفنون على أنواعها»<sup>(١)</sup>.

ونقل صاحب (نشر العرف) عن الدمشقي في خلاصة الأثر، قوله: «الإمام العلامة الذي بهر بتحقيقه واعترف الفضلاء بتدقيقه، له المؤلفات الشهيرة، واختار اختيارات مخالفة لعلماء الأصول، وهو من أفراد اليمن وفور فضل وأدب وكثرة تأليف وتصنيف»، ويقول السيد إبراهيم الحوثي الحسيني في (نفحات العنبر): المجلبي حلبة العلوم والفضائل والأخير الذي أتى بما لم تستطعه الأوائل برب في جميع العلوم العقلية والنقلية، وحقق جميع الفنون الأصلية والفرعية والآلية، واجتهد ونظر وأنصف وترقى في مدارج السالكين إلى رب العالمين، حتى وصل إلى درجة الواصلين، وأشرقت إليه الأنوار وانفتحت له أبواب الأسرار، وكان ذا همة عالية ونفس أبيه وذكاء متقد، ولمعية، وفطانة، وسمات نبوية، وأخلاق مصطفوية، وشمائل علوية، واحتطر لنفسه هجرة الجراف واستمر بها عاماً عمره، معتزلاً للناس، وصنف مصنفات نفيسة<sup>(٢)</sup>.

٤ - ويقول القاضي إسماعيل بن الأكوع: «الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن الهادي الجلال: عالم مبرز في كثير من العلوم العقلية والنقلية مجتهد، شاعر، أديب»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «طبقات الزيدية» (٢٨٨/١) (٢٨٩-٢٨٨).

(٢) ينظر: «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ» للمقبلبي (ص ٢٤) دار البيان - دمشق.

(٣) ينظر: «هجر العلم» (٢٤٢/١).

٥ - ويقول عبد السلام الوجيه: «أحد العلماء الأعلام، عالم مجتهد، زيدي محقق في العلوم الشرعية، متأثر بأهل الحديث من غير أهل البيت، برع في جميع الفنون، وصنف التصانيف الجليلة الشهيرة، وكان له مع علماء عصره مجادلات واختلافات فقهية، وفكرية، وتأثير على أئمة عصره الحكام، والأحداث السياسية، عكف على التأليف والتدريس ونشر العلم»<sup>(١)</sup>.

**وفاته:**

توفي الجلال على الصحيح في الجراف في وقت السحر من ليلة الأحد، لشمان بقين من ربيع الآخر عام (٨٤٠ هـ)، ودفن في مكان معروف بين الجراف والروضة في الشرق الجنوبي من ربوة رسولان<sup>(٢)</sup>.

\* وقد أرَّخ وفاته إبراهيم بن صالح بن الهندي، بقوله<sup>(٣)</sup>:

قد جل زائره وجل مزوره  
روض من الخلق الكريم زهوره  
شرف تقلد بالنجوم نحوره  
بضياء فكرته أمْحى ديجوره  
حسنت به أعمامه وشهوره  
العلم في جدث الجلال بحوره

٢٢١ / ٩٥ / ٥٩٧/١٧١

١٠٨٤

هذا ضريح ليس يخبر ونوره  
حاز المهابة والجلال وطبيه  
وامام علم الاجتهد ومن له  
الفاضل المنطيق كم من مشكل  
قد فاق سعد الدين تحقيقاً ومن  
أو ما ترى ولك البقاء تاريخه

\* وقد مدحه إسماعيل بن صلاح الأمير والد العلامة محمد بن إسماعيل

الأمير الصناعي بقوله<sup>(٤)</sup>:

(١) ينظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٢٩٩)، مؤسسة الإمام زيد الثقافية -الأردن - عمان.

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/١٣٥)، «هجر العلم» (١/٣٤٥-٣٤٦)، «أعلام المؤلفين» (ص ٣٩٩).

(٣) ينظر: «هجر العلم» (١/٣٤٧).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (١/٣٤٨)، مقدمة «ضوء النهار» (١/١٤).

يجري صواب العلوم من قلمه  
ممكن والفنون من خدمته  
محل شمس الوجود من ظلمه  
عليه من قرنه إلى قدمه

للله در الجلال من علم  
كانه في جمیعها ملك<sup>(١)</sup>  
قد حل في كل مشكالة  
واحرز العلم فهو مشتمل

وأما السيد الإمام المجتهد محمد بن إسماعيل الأمير، فقد زار قبره في أحد الأيام، فقال: لما وقفت على ضريح السيد العلامة إمام العقل والنجل الحسن بن أحمد الجلال - رحمه الله -، تذكرت محاسنه التي لا تبلى وفوزه في القدر المعلى، وامتلأت العيون بالعبارات، وسمحت القرىحة بهذه الأبيات<sup>(١)</sup>:

عني بدمع ذي انهماك  
أبكي على فقدم المعال  
الفنا تحت الرمال

جات على قبر الجلال  
ووقفت فيه مدتها  
جبل من التحقيق غيبه

إلى أن قال:

إن كنت تنصف في المقال  
واشرب من العذب الزلال  
تحية من ذي الجلال

وشهوده في كتبه  
فاطعم ثم ارع علومه  
وعلى ضريح قد حواه

نماذج من شعره:

لم يكن الجلال مؤلفاً وعالماً في أصول الشريعة وفروعها، ولم يكن ملماً بالمنطق وعلوم الآلة فحسب، بل كان شاعراً مجيداً للشعر، في غالب أغراضه، ومن يقرأ ما كتبه الجلال وسطره من شعر يتضح له أن السيد الجلال كان صاحب موهبة شعرية، برع فيها ولم يتهم أسلوبًا في كلامه وإنما كان يقوله عن

(١) ينظر: «نشر العرف» (٩٦/٣)، «حجر العلم» (٣٤٦-٣٤٧/١).

الطلب، وكأنني بابن دقيق العيد يقول: «رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء»<sup>(١)</sup>، فهذه المقوله وإن كانت فيشيخ الإسلام ابن تيمية، إلا أن بين الرجلين تشابهاً في كثير من الصفات، وهاكم بعض ما قاله من شعر، يقول:

فی حسنه فابک علی واردہ  
عاینت تصحیف اخی والدہ

وَشَادَنْ<sup>(٢)</sup> يُغْرِقُ أَهْلَ الْهَمْوَى  
مِنْ لَاحَ فِي الْخَدَّ أَخْوَأْمَهُ<sup>(٣)</sup>

## ومن شعره في عزله:

وصفاء عيش رونق وسرور  
حمدقاً بأوهى عروة لغرور  
ما زادني جلداً على المقدور  
ينجو بعزلته عن المحذور  
إلا هوان واكتساب وزور

من عزه زمن الشبيبة والصبا  
فلقد تمسك فوق سوق هائل  
إني عرفت من الزمان وأهله  
وعلمت أن ليس النجاة لغير من  
ما في مخالطة الأنام لعاقل

ومن أدبه الجميل قصيده (فيض الشعاع الكاشف لقناع الابداع):

یا هائما بقیاسه وکتابه  
اڑٹا تنوسخ عن هدی اصلابه  
فحنوا به الایمان بالمشابه

العلم علم محمد وصحابه  
ولله منه الخلاصة كلها  
وقضوا بمحكم كل آي كتابهم

إلى أن ختم بقوله:

## عِرْجَ بِهِ مُتَمَسِّحَا بِتَرَابِهِ يَبْلُغُ إِلَيْهِ الْقَدْسُ فِي مَحْرَابِهِ

يا راكبا يهوى لقبر محمد  
واقر السلام عليه من حب به

(١) «ديوان شيخ الإسلام» (ص ١١)، دار الجليل بيروت.

(٢) الشادن: الغزال ويريد جميلاً.

(٣) أخواته: يقصد به أن على خدّه شامة سوداء، وتسمى أحياناً: الحال.



من قد غلا في الدين من تلعابه  
أو هائباً في علمهم لصعبه  
 Zahamt Astalis in fi abwab  
 فأننا ابنه وأسير في أعقابه<sup>(١)</sup>.

براسي شيبا اشتغل  
 فقلت لها أنا ابن جلا<sup>(٢)</sup>

ومن شعره يرد على من اتهمه بالحدة مع متزلته الرفيعة بالعلم:  
 قصرت خطى العلماء عن إدراكها  
 عين الكمال رمتك من أشراكها  
 فوق السماء وعد من أملاكها  
 كل الدنا وعلت على أفلاكها  
 في الحادثات تأنيا بفكاكها  
 يأتي بدر القول في أسلامها  
 سُبل العلى ما كان من سُلامها

وقل ابنك الحسن الجلال مجانب  
 لا عاجزاً عن مثل أقوال الورى  
 لولا محبة قدوتي لحمد  
 لكنني أولى الورى بمقامه  
 وله مضمناً مع حسن التصرف:  
 رفعت عمامتى فرات  
 فعادت بعد تنكري

قالوا: بلغت من العلوم مبالغ  
 لو كان فيك سلامة من حدة  
 فأجبتهم موسى أحد وقد سما  
 وبحدة النار استفاض النور في  
 أما وقار المرء فهو سكوطه  
 ما إن تنافيه ذلاقة منطق  
 والعي يحسبه وقاراً جاهم

(١) ينظر: كتاب الجلال «فيض الشعاع» (ص ٦) طبع القاهرة على نفقة بعض علماء آل رسول الله عليه السلام (١٣٢٨هـ)، لصاحبها محمد منير الدمشقي. وكتاب «الحسن الجلال: دراسة ونصوص محفقة»، د. حسين العمري، دار الفكر - بيروت، وقد شرح القصيدة شرحاً علمياً وأدبياً، كما قال: «ولما كان النظم لا يفي بالتفصيل والحاجة ماسة إلى توضيح السبيل أخذت في شرح المهم من معاني الآيات بقدر احتياج المنصف لا بقدر الاحتياج على المتعسف»، وت تكون القصيدة من (٤٧) بيتاً.

(٢) «البدر الطالع» (١٣٥/١) ترجمة الجلال، مقدمة «ضوء النهار» (١١/١).

وله قصيدة يتحدث فيها أن رضا الناس غاية لا تدرك، ولذلك فقد صبر على الألواء وضيق الحال، والعزوف عن مجالس اللهو، فutf نفسه ورضي بالقضاء والقدر صابرًا على المحن فعاش سعيدًا على الرغم مما نزل به من الخطوب، يقول:

وصبر المرء خير في المال  
كرمي بأسهام بلا نصال  
ينل فيه الغنى من غير مال  
قليل الوفر ممقوت الفعال  
على سعة لدبي وضيق حال  
ومارست الخطوب فلا أبالي<sup>(١)</sup>

رضاء الناس من طلب الحال  
وشكواك الزمان إلى لئيم  
ومن جعل العفاف له سبيلاً  
ومن سخط القضاء يعش كثيناً  
رضيت عن القضاء فزال همي  
وحسيبي إن بلوت الناس طرأ

وقد ختم هذه القصيدة بقوله:

وأرض الله واسعة المجال  
ولا تكسب معاشًا من سؤال

وإياك الوقوف بدار ذل  
وكسبك للحلال فلا تدعه

وتكون هذه القصيدة الرابعة من (٢٤) بيتاً:

ومن شعره في الغزل:

غير أني ذو صبابة  
كل مجدهول الذؤابة<sup>(٢)</sup>

انا للعشق إمام  
أرشف الطريق وأهوى

وله قصيدة يدعو فيها إلى ترك الوساوس والهموم وجعل الهم هماً واحداً،

وهو لقاء الله تعالى، يقول فيها:

(١) «هجر العلم ومعاقله» (٣٤٨/١).

(٢) «هجر العلم» (٣٤٩/١)، ولعل المرء يتساءل هل هذا مجون، أم ضرب من هيات الصوفية؟!

وكل الأمور إلى الملك المفضل  
 من كشفه لك كل سر معرض  
 وهو الكفيل بذلك في المستقبل  
 هم اللقاء له نكي ما تنسل<sup>(١)</sup>

خل الوساوس والهموم بمعزل  
 أو ما كفى لك عبرة ما قد مضى  
 في الحال والماضي عرفت جميله  
 فدع الهموم تكون هماً واحداً

ومن شعره الرصين خريدته<sup>(٢)</sup> البدعة في علم البديع التي جاءت في مدح النبي ﷺ، وحوى فيها ما في (تلخيص المفتاح في علم البديع) حيث أوضح ذلك في خطبته البدعة المذكورة، والمسماة أيضاً بـ (سحر الحال شعر الحسن الحال)، قال: «فإنني لما رأيت الأدب قد عفر خده، وعثر جده، ونشر حده، وخلت منه هذه الأعصار حتى نسى في الناس اسمه، ومحي في محاورتهم رسمه، وأصبحوا يرون أن صاحبه قد صار موزوراً، وإنه ليقول منكراً من القول وزوراً، وكنت جرعت من الأيام علقمًا وصاباً، أصبحت منها وأهلها أفراماً وأوصاباً، ابتدرت إلى نظم قصيدة جامعة لما عرفته في (تلخيص المفتاح في علم البديع)، وزدت عليها من بقية ما ذكره أهل البديع، ما استحسنته».

وقد استهلها بقوله في براعة المطلع والتي بدأها بالترصيع على عادة الشعراء القدماء:

ماذا على الركب من<sup>(٣)</sup> ذاع للأسي  
 بعد الطبيب الذي في طيبة الآسي  
 وبعده في المذيل والمقلوب:  
 فالقلب بالبين حام حامل أسفنا  
 ناح عن الصبر جان طول إبلاسي

(١) ينظر: «نشر العرف» (٣/٩٥).

(٢) الخريدة: اللؤلؤة لم تثبت، ينظر: «القاموس المحيط» (ص ٣٥٧) مادة (خرد).

(٣) ينظر: ورد في «نشر العرف» عما (٣/٨٧).

وقال في طباق الإيجاب :

يدني الوصال فإن الروح قد ذهبت

وبعده طباق السلب :

سلوت صبري ولم أسل العهود ولم

وقال في المقابلة :

إن أعرضوا عن قلبي عزّاً بهم وغنى

وقال في الموازنة :

من شكره غنية من كل إفلاس

وقال في اللف والنشر :

يشفي ويطفي وينهي إذ أفوه به

وختم القصيدة ببراعة الختام مع الاقتباس ، فقال :

مسك ينافس فيه خير أنفاس<sup>(١)</sup> يسوقونه من رحيق والختام له

وهذه القصيدة اللطيفة الرقيقة التي تولد في ذهن السامع سبكًا وذوقًا تتكون من (٧٣) بيتاً، شرحها الجلال شرحاً مستفيضاً، ينم عن مقدرته وكفاءته العلمية والأدبية والبلاغية .

وما يدل على تعدد أغراض شعره أنه لما قرأ لصلاح بن عبد الخالق بن يحيى حجاف، وقد كان من شعراء عصر الجلال قصيدة يخاطب فيها هرماً (قطاً) أكل عليه الحمام ، فقال :

(١) ينظر: مقدمة «ضوء النهار» ترجمة الجلال للسياغي (ص ١٢)، و«نشر العرف» (٩٤-٧٨/٣)، حيث أورد زيارة في هذا الكتاب القصيدة الكاملة.

أحثثت سيرك عن داري وعن بلدي  
أبخل عليك بما تحويه ذات يدي  
في البيت من جُرْدِ عاد ومن خلدي

: بيتاً  
لله يبقى على الأيام ذو حَيْد

فهاج لي لوعة أوهى بها جلدي  
تبخل عليّ بما تحويه ذات يدي  
ومثل ذاك لأهل الحق لم يفرد

ثم الصلاة على الهدى إلى الرشد<sup>(١)</sup>

يا هرفي غير حفظ الواحد الصمد  
وقد نزلت فاحسنا جوارك لم  
رجوت أنك تحفينا أذية ما

وقال في خاتتها، وهي طويلة تكون من (٢١) بيتاً  
بل سوف أنشد تسكيناً لخاطرها

فرد عليه الجلال وأجابه بلسان القبط:  
سمعت عتبك والتأنيب يا سendi  
وصرت أعجب من دعواك أنك لم  
إذ تلك دعوى ولا برهان يصاحبها  
وقال في نهايتها:

بعد السلام عليكم ما غشى جُرْدَ

من خلال عرضنا السابق لبعض النماذج من شعر الجلال، تبين لنا أن شعره جاء صادقة لحياته الدينية والثقافية والاجتماعية لعصره الذي عاش فيه، ولهذا فقد تنوّعت أغراضه الشعرية بين المديح والفاخر والغزل والتصوف والزهد، وهذا بلاشك يدل على الموهبة الفذة، وقد شهد له بعض العلماء المعاصرين له وهو العلامة المقلبي، حيث قال: «فأول ما نزلت عنده أراني شرحه فوقفت بأول قدم على البحث المعروف بترتيب السمع على العقل، فاعتراض السيد المذكور - الجلال - ونظم الاعتراض لأنّه شاعر غير منازع»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢ / ٢٩٠)، «طبق الحلوى» لابن الوزير (١٠٨ - ١١١)، «هجر العلم» (٤١١-٤١٧).

(٢) ينظر: «علم الشامخ» (ص ٢٤).

فالتمعن والتأمل لشعر الحال يجده من الناحية الشكلية متميزاً بجزالة الألفاظ، واستحضار المفردات والكلمات العربية، و اختيار ما يناسب المقام مع الإتيان أحياناً بلفاظ غريبة تحوج القارئ للبحث عنها في قواميس ومعاجم اللغة كما في (فيض الشعاع)، و(السحر الحال).

وإذا نظرنا إلى المضمون، نلحظ الصورة الكاملة النفسية أو الكونية التي يصورها الحال حين يفكر في أمر من الأمور، وما ذلك إلا دليل على عمق تفكيره وشفافية شعوره وإحساسه، فالتجربة الشعرية عند الحال شخصية واجتماعية وأحياناً خيالية، والعاطفة مسيطرة في أغلب ما وجدناه من شعره والتلازم في الألفاظ بين جزالتها وسهولتها، وجمال أدائها واضحة، بيد أنك تلحظ المزج في شعره بين السطحية تارة، والعمق تارة أخرى، كل هذا يتضح لنا من خلال قراءتنا لتلك النماذج المعروضة سلفاً.



## مؤلفات الجلال وأثاره<sup>(١)</sup>

لقد ترك لنا الجلال ثروة علمية زاخرة جعلته يعيش بأثاره ومؤلفاته المفيدة والنافعة، وجعلت العلماء يولونها اهتماماً بين جمعها ومطالعتها، والاستفادة منها، وتحقيقها واختصارها وشرحها، ووضع بعض الملاحظات عليها، يقول الشوكاني: «ولي كثير من المناقشات في ترجيحاته التي يحررها في مؤلفاته، ولكن مع اعتراضي بعظيم قدره، وطول باعه، وبروزه في جميع أنواع المعارف»<sup>(٢)</sup>.

### أولاً - الفقه وأصوله:

١ - (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار في فقه الأئمة الأطهار): جعله شرحاً لكتاب الأزهار للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ - ٨٤٠هـ)، وقد استخرج فيه الأدلة وبنها على القواعد الأصولية، وحرر اجتهاداته على مقتضى الدليل، ولم يعبأ بمن يوافقه من العلماء أو يخالفه، طبع في أربعة مجلدات مع حاشية العلامة محمد بن إسماعيل الأمير المسمى «منحة الغفار»، بسعى من العلامة حسين السياجي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى عام (١٤٠١هـ)، وقد طبع على نفقة مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني - صنعاء.

(١) اعتمدت في إعداد هذا السرد على «البدر الطالع» (١٣٤-١٣٥/١)، «نشر العرف» (٣/٣٥-٩٣)، فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير - صنعاء، إصدار وزارة الأوقاف والإرشاد (١/٢٢٢، ٦، ٥٠٦)، (٢/٦٧٩، ٨٠٨، ١٣٢، ١٤٤٣، ١٥٣٩، ١٧٧٥/٤، ١٨٥١)، مصادر الفكر الإسلامي والعربي في اليمن لعبد الله الحبيشي (٨٦، ١٢٩، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٨٦، ٤٩٩، ٥٠٢) «حجر العلم» (١/٣٤٩)، «أعلام المؤلفين الزيدية» (٢٩٩-٣٠٢)، الحسن بن أحمد الجلال (دراسة ونصوص محققة) د/ حسن العمري، والقاضي الجرافي.

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١٣٥/١).

وقد تعقب الجلال على كتاب (ضوء النهار) الفقيه حامد بن حسن شاكر بكتاب سماه (ميزان الأنوار في ما بين المنحة وضوء النهار)، وهذا مدح من قبل ابن الأمير - رحمه الله - على (ضوء النهار)، حيث قال:

فخذ بنود الدليل من كلامه  
إن كنت مسترشداً تزيد هدى  
وانتظر بضوء النهار منتقداً  
تعرف صحيح الكلام من سقمه<sup>(١)</sup>

٢ - (بلاغ النهى في شرح مختصر النهى): لابن الحاجب (مخطوط ١٠٧٧)  
جامع (١١٠) أصول فقه.

٣ - (نظام الفصول المؤلية): شرح كامل على كتاب (الفصول المؤلية)  
للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير (ت ٩١٤هـ / ١٥٠٨م) (مخطوط) (١٠٧٠) جامع  
١١ أخرى (ج ١٣٢) بنفس المكتبة (١٤٣٠)، ونسخ أخرى مخطوطة منه نسخة  
رقم (٢٠) أصول فقه المكتبة الغربية، باسم (نظام الفصول المؤلية) في المتحف  
البريطاني (٢٦٨ / ٥٧٩٩٣)، وثانية خطت عام (١١٤٦هـ) رقم (١٤٣١)، وثالثة  
خطت عام (١٠٧٠هـ) رقم (٣٣)، ورابعة خطت عام (١٣٣٢هـ) رقم (١٤٣٢)،  
وخامسة خطت عام (١١٣٦هـ) رقم (١٤٣٨) مكتبة الأوقاف.

٤ - (عصام المتورعين على مزالق المتشرعين): (مخطوط) متحف (٣٧٥٧)  
نسختان في المكتبة الغربية برقم (١٨)

٥ - (التحلية والتذبيب): (مخطوط) فرغ منه (٤٥١هـ)، منه نسخة خ سنة  
(١٤٠٨هـ) رقم (٢٢٨١) أوقاف.

٦ - (الحواشي المفيدة بعقول الآلئ النضيدة): (مخطوط) برقم (١٣٢) غربية  
ورقة (٣١٢-٢٤٤).

(١) «مقدمة ضوء النهار» (١٤/١).

٧ - (حاشية الجلال على المرقاة): مصورة في مكتبة السيد محمد عبد العظيم الهادي (مخطوط) بمكتبة آل الهاشمي نسخة سنة (١١٤٢هـ) ضمن مجموعة (١٧٤).

٨ - (شرح مقدمة البحر الزخار).

٩ - (رسالة حول ارجوزة الطراز المذهب): للسحولي، أوردها صاحب مساجد صنعاء برقم (٥٨٠٥٦).

١٠ - (رسالة إلى الإمام المتوكل): بسبب امرأة شكت إليه في جامع الغريبة مجاميع . (٧٥)

١١ - (رسالة في زكاة بنى هاشم): (مخطوط) بخط محمد الأمير، توجد بمكتبة آل الوزير، ومكتبة الأخ محمد عبد الخالق الأمير.

١٢ - (رسالة تتعلق في الرضاع): (مخطوط) توجد بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير، بخط العالمة محمد بن إسماعيل الأمير.

١٣ - (رسالة في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، وفي ظن وجوبها على من سمعه مع كمال شروطها وجوياً معيناً): طبعت ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال)، وهي عبارة عن بحث صلاة الجمعة ضمن مجاميع (٥٧، ١٧، ٢٥٩) غريبة.

١٤ - (رسالة في الدخول في صوم رمضان): (مخطوط) بخط محمد بن إسماعيل الأمير.

١٥ - (رسالة عن تقرير البانيان (الهنود)، وأهل الذمة في اليمن): وكانت عبارة عن جواب لسؤال عن تقرير البانيان في اليمن، وما يجوز من ذلك، وما لا يجوز، فاعلم؛ وقد فصل من دون إسهاب في حكم التعامل معهم، وأخذ الجزية منهم، وأقوال العلماء في ذلك.

١٦ - (رسالة في عدم وجوب الخمس في الخطب): وأصل هذه الرسالة إجابة لسؤال.

١٧ - (بحث في قبة وضعت في مقبرة): (مخطوط) جامع الغربية (٣) مجاميع.

١٨ - (عدم وجوب الخمس في الصلاة): ضمن مجموع (١٨٧) غربية، وهي بعنوان (مسألة في عدم وجوب الخمس في الصلاة) نسخة ضمن مجموع مكتبة سراج الدين عدلان.

١٩ - (رسالة الجلال المهمة): للإمام المتوكل على الله إسماعيل، والموسومة بـ «براءة الذمة في نصيحة الأئمة»، وقد وجهها إلى معاصره الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بعد توحيد بلاد اليمن شمالها وجنوبها، يتقد فيها المؤلف بعض ما يقوم به عمال الإمام في إدارتهم البلاد من تدابير لا يقر بعضها الشرع.

في علم العقيدة (الكلام والفلسفة):

٢٠ - (العصمة عن الضلال): عقيدة السيد الحسن الجلال، وهذه الرسالة تحتوي على أصول العقائد من التوحيد إلى الحكم والعدل، ومن النبوة إلى الإمامة، وفي الإيمان والإسلام والكفر.

وقد علق تعليقاً وجيزاً على العصمة عن الضلال العلامة عبد الرحمن حسين شايم، ولابن الأمير مناقشات جليلة لأراء الجلال في هذا الكتاب سنة (١٣٤٨هـ)، طبعت مؤخراً مع مجموعة من كتب المترجم له بعنوان (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري.

٢١ - (فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع): بين في هذا السفر الرائع أن ظهور البدع في دين الله إنما ظهر بسبب غربة الدين عن أهله، وقد تطرق إلى



المحكم والتشابه، وقضية الجدال ، وغيرها من المواضيع ، وقد طبع بالقاهرة سنة (١٣٤٨هـ) ، وطبع أيضاً ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري ، وهذه الرسالة في أصلها شرح محكم لبدعيته الشعرية المطولة التي سماها «فيض الشعاع».

٢٢ - (حاشية على شرح القلائد في تصحيح العقائد): للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت ١٤٣٧هـ / ١٤٨٤م) نسخت منه خمس نسخ بأرقام (٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢) علم الكلام (١١٧) مجامع المكتبة الغربية ، وأخرى باسم (النكت الفرائد بشرح مقدمة القلائد) نسخت سنة (١١٧٢هـ) رقم (٩٥) مكتبة آل الهاشمي ، وأخرى نفس المكتبة باسم حاشية القلائد نسخت سنة (١١٤هـ) (مخطوط).

٢٣ - (بحث في الصفات): نسخة جامع المكتبة الغربية (٣٧) مجامع (مخطوط).

٢٤ - (رسالة في التحسين والتقبیح): نسخة العبيكان (١٩٩).

#### أدب البحث والمناظرة:

٢٥ - (الروض الناضر في أداب المناظر): نسخة جامع الغربية (٧٣) مجامع أخرى بنفس المكتبة (٣٠) مجامع ثلاثة ، بمكتبة حسين السيااغي ، ومصورة بدار الكتب المصرية (٢١٥٩).

#### المنطق:

٢٦ - (شرح التهذيب): في المنطق لسعد الدين التفتازاني مع الحاشية ، ألفه في بلدة (يفرس) في جبل حبشي من أعمال تعز ، وقد أشرف على طبعه مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء ، عام (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

## التفسير:

٢٧ - (حاشية الكشاف): (من حاشية الكشاف في تكميل حاشية السعد (التفتازاني) على الكشاف للزمخشري (١٠٩٥) في (٤١٠) جامع (٧١) تفسير (مخطوط) منه نسخة رقم (٤٤) تفسير المكتبة الغربية صنعاء، وأخرى نسخت بمكتبة آل الهاشمية ١٧٧ ، وأخرى نسخت بمكتبة آل الغلبي نسخة مصورة منها بمكتبة السيد محمد بن عبد العظيم الهايدي.

## السيرة:

٢٨ - (مختصر سيرة الرسول ﷺ): منه نسخة خطية في مجموعة ٦٨ ، مكتبة الأوقاف ، وتوجد نسخة مخطوطة في مكتبة القاضي حسين السياجي .

## في التزكية (التصوف):

٢٩ - (تلقیح الأفهام شرح تکملة الأحكام): للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى ، وقد طبع ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري.

## النحو والأدب:

٣٠ - (الإغراب في تيسير الإعراب): وهو كتابنا الذي نقوم بتحقيقه ، منه نسختان رقم (١٤٣٢) (١٧٥٦) بمكتبة الأوقاف ، وثالثة برقم (٧٤) ، مجاميع المكتبة الغربية الجامع الكبير .

٣١ - (المواهب الواقية بمزاد طالب الكافية): شرح كافية ابن الحاجب وتسمى «العقود الواقية بنظم معانى الكافية» ، نسخت عام (١٧٧٧ هـ) ، جامع (٥٥) مخطوط برقم (١٧٧٤) مكتبة الأوقاف .

٣٢ - (شرح الرسالة الوضعية): لعبد الدين الإيجي (مخطوط) جامع الغربية (٦٥) مجاميع .

- ٣٣ - (قصيدة السحر الحلال في علم البديع) .
- ٣٤ - (شرح السحر الحلال لبديعية الجلال) : وهي شرح للأولى .
- ٣٥ - (نظم كليلة ودمنة) : قال الحبشي : نسخت عام (٦٩٠ هـ) ، بالمتحف البريطاني (٣٦٢٦) في (١١١) ورقة .

### اهتمام العلماء بمؤلفات الجلال:

لقد اهتم العلماء بتراث الجلال ، وما تركه من درر علمية وبحوث قيمة جعلت العلماء يقبلون عليها ، ويشرحونها ويختصرونها وأحياناً يردون على بعض المسائل العلمية كعادة العلماء ، لهذا حظيت كتب الجلال بالعناية والاقتناء قديماً ، ولم تحظ إلى الآن - حسب علمي - بطبعها وتحقيقها ، كما حظيت كتب الشوكاني وابن الأمير وابن الوزير والمقبلي مع أن الجلال يعد في رتبة هؤلاء ، فممن شغف بكتب الجلال ومؤلفاته السيد محمد بن إسماعيل الأمير الذي جمع أغلب مؤلفاته ، وكان له بطالعتها غرام وتعليق في أبحاث من أهمها ما تفرد به - رحمه الله - <sup>(١)</sup> .

ومنهم: هاشم بن يحيى بن محمد بن أحمد الشامي ، له كتاب اسمه (صيانة العقائد ، حاشية على شرح الفلائد) ، في أصول الدين للنجري تعقب فيها على كثير من أبحاث الحسن بن أحمد الجلال ومال إلى تقرير المسائل عن مذهب السلف <sup>(٢)</sup> .

ومن رد عليه في مسألة زكاة أهل البيت (أحمد بن صالح بن أبي الرجال ، وهو عالم مبرز في الفقه والفرائض والعربة مغالياً في التشيع) <sup>(٣)</sup> ، وكذلك (أحمد بن عبد الله بن حنش) وقد رد على الجلال برسالة سماها « حل الإشكال وダメن الأبطال» <sup>(٤)</sup> ، وكانت هذه الرسالة ردًا على رسالة الحسن بن أحمد الجلال (براءة الذمة في نصيحة الأئمة) .

(١) ينظر: «مقدمة ضوء النهار» (١٣/١). (٢) ينظر: «هجر العلم» (٣١٧/١).

(٣) ينظر: «هجر العلم» (٣١٧/١). (٤) ينظر: «هجر العلم» (٥٦٢/١).

ومنهم: (الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ، وهو عالم محقق في الفقه والفرائض وغيرهما، رد على الجلال بكتاب سماه (اقتباس الأنوار لجلاء الأنوار بمذكرات الأخيار)<sup>(١)</sup>).

\* ومن اهتم بكتبه ومؤلفاته: إبراهيم بن خالد بن أحمد بن قاسم العلфи (وهو عالم مجتهد كان يعارض باجتهاده أنظار أكابر علماء عصره)<sup>(٢)</sup>، فقد رد برسالة على مسألة الجمع بين الصلاتين للحسن بن الجلال.

وحفيد الجلال الفضيل بن محمد بن الحسن الجلال (وكان عالماً له معرفة تامة بالأدب وقرض الشعر)<sup>(٣)</sup> شرح بعض مؤلفات جده.

ومن شرح بعض كتبه الحسين بن أحمد السياجي (١١٨٠ - ١٢٢١هـ)، وهو عالم مبرز في علوم العربية والفقه والحديث، شرح الروض الناضر للجالل، وسماه «المزن الماطر على الروض الناظر في آداب المناظر»<sup>(٤)</sup>.

ومن اختصر بعض كتبه (إسماعيل بن أحمد بن أحمد الجرافي) اختصر كتاب السيرة للجالل، وسماه (مختصر سيرة الرسول ﷺ) للحسن بن أحمد الجلال<sup>(٥)</sup>.

ومن المعجبين بالجالل وأرائه، وتحرره من قيود التقليد (ثابت بن سعد الدين بهران)، وهو عالم محقق في علوم الحديث، له معرفة تامة بعلوم العربية، ولا سيما اللغة، عكف على دراسة كتب الجلال<sup>(٦)</sup>.

(٢) ينظر: «هجر العلم» (٢/٣٢). (١) ينظر: «هجر العلم» (٢/٧٤٧).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (٣/١٥٣٠).

(٣) ينظر: «هجر العلم» (٣/١٤٤٧).

(٦) ينظر: «هجر العلم» (١/١٢٣).

(٥) ينظر: «هجر العلم» (١/٣٧٠).



## الوقفة الأخيرة مع الجلال

لابد لكل عالم وهو يخوض معركة المعارف والعلوم من نقدة ومعارضين له في حياته العلمية، لاسيما إذا كانت لهذا المنقود صولات وجولات فكرية واجتهادات مخالفة لما عليه الآخرون خاصة إذا رد على هؤلاء النقدة وخطأهم، فلاشك أنه سيعجب له حساباً في كلامه وأقواله، فقد يتأنى كلامه ويفهم غير فهم صاحبه، ولربما في بعض الأحيان يصل بأصحاب الجمود والتمنذب إلى التقول عليه، وهذا ما عليه أصحاب المذاهب والمعصبون قدماً وحديثاً، ولم يسلم الجلال من ذلك مع ذلك قوله بشر يخطئ ويصيب، ويجهل ويعلم، والكمال لله والعصمة لأنبيائه، وقد نقل بعض علماء عصره - من خالفهم في المذهب وحاد عنه وركب جواد الاجتهد لأهليته لذلك، وخلع عن عاتقه التقليد - مسائل ومخالفات لا تليق بالترجم له كونه من أهل العلم العارفين، من ذلك ما نقله يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابه (بهجة الزمان)، حيث قال في ترجمته: «وكان يدعى الاجتهد، وأنه ترجح له مذهب داود الظاهري»<sup>(١)</sup>.

ويقول عليه في أقواله في الأصول والفروع، ويقول: إن الإجماع ليس بحجية، ويقول بالمتعة موافقة للرافضة الإمامية، ولا يحتاج بالأحاديث موافقة للقاشاني، وإن صح بالإسناد، ولا يحتاج إلا بالتواتر، وما لم يجده وبالبراءة الأصلية، وقال إنه رأى ابن حزم في العمل بالبراءة، وله أقوال عجيبة ونواذر

(١) داود الظاهري: هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، كان يلقب بالظاهري، توفي عام (٢٧٠هـ/١٨٨٤م)، يعتبر أحد الأئمة المجتهدین، تنسب إليه الطائفة الظاهرية حيث يقوم هذا المذهب على الأخذ بظاهر الكتاب والسنة ويعرض عن التأويل والرأي والقياس، ومنها سميت به، ولهم رأي في حجية الإجماع. ينظر: ابن حزم «أحكام الأحكام» (٤/١٤٢-١٥٠)، دار الكتاب العربي.

غريبة، فيها ركرة وإباحة، ومخالفة لجمهور الأمة للإجماعات المنبرية، فلا قوة إلا بالله، ولو توقف على مذهب داود نفسه لكان أقل من تلك التوادر والمخالفات، لكنه خرج عن أصل داود في موافقة الرافضة في المتعة وفي سب عثمان رضي الله عنه، وفي موافقة الخوارج في منصب الإمامة، فقال: إنها في جميع الناس عربي وعجمي، فيها على سواء، وإنما يُشترط فيهم التقوى، وكان يرى في خلق الأفعال مثل قول أهل السنة - انظر أهل السنة -، وثبتت الخروج لأهل الكبائر من النار بالشفاعة والرؤبة، وكان لا يكفر بالإلزام، كما يقول به محققوا علماء الإسلام، قال السيد ما لفظه: «الإلزام الجبر مع عدم صحة نقله عن المرمي به تواترًا مما لا يجوز أن يبني عليه حكم ظني فضلًا عن قتال واستباحة النفوس والأموال؛ لأن الجبر لا يعرفه مدقووا علمائهم (مدعياً أن ذا وهم عن الاعتزال قائم البرهان)، ولا قائل بتكفير الأشاعرة لقولهم بالكسب ولا يكفر أهل الكسب فيما يعلم إلا مجازف لا يعرف العلم، ولا أهله؛ لأن الكسب هو الفعل الذي يقول به المعتزلة، وإنما الخلاف للعبارة بعد التحقيق . . إلى آخر ما ذكره في بعض رسائله<sup>(١)</sup>.

وقد تابع يحيى بن الحسين في ذلك عبد الله بن علي الوزير، حيث قال: «وفيها نسب إلى السيد الإمام الحسن بن أحمد الجلال الجنوح إلى شيء من مذهب الظاهريّة، وطريقة ابن حزم<sup>(٢)</sup>، من العمل بالبراءة الأصلية وإسقاط

(١) «بهجة الزمن» المسمى «يوميات صناعة في القرن الحادي عشر» للمؤرخ يحيى بن الحسن القاسم، تحقيق عبد الله الحبشي (ص ٢٢٣)، منشورات المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات.

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن همدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل، ولد بقرطبة في سنة (٢٨٤هـ)، تفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم أداء اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والسنة، والقول بالبراءة الأصلية، وصنف في ذلك كتبًا كثيرة، ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨٤/١٨) دار الكتاب العربي.

الاحتجاج بالأخبار الأحادية، وقصر التعويل على التواترية، وإنكار حجية العموم، ودليل المفهوم وتحليل المتعة، وإسقاط الأذكار في الصلاة، والاعتدال والقول بأن الإمام لا منصب لها معين، وعدم وجوب الجمعة إلا بوجود الإمام الأعظم وغير ذلك، والله أعلم بحقيقة هذه النسبة، فقد أطرق صاحبها فيما لا يكون في كثير من النسب<sup>(١)</sup>.

ولا يستطيع المرء أن يقول أمام هذا الكلام النسوب إلى الجلال إلا كما قال المعلمي اليماني: «والحكم على العلماء والرواية يحتاج إلى نظر وتدبر وتشتت أشد ما يحتاج إلى الحكم في كثير من الخصومات، فالحكم على العالم والراوي يخشى من تفويت علم كثير»<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من أن طبيعة الإنسان يعتريها الخطأ، كما قال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه، فمن كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله»<sup>(٣)</sup>.

إلا أنك تجد ما ادعاه يحيى بن الحسين وتابعه عبد الله بن علي الوزير لم يكن صحيحاً، وقد قرأت عدة كتب للمؤلف، وخاصة ضوء النهار فوجدت خلاف ما نسب إليه، ولعل الجلال تجاوز المذهبية والتعصب، وأصبح مجتهداً، له ترجيحات وتحريات بريئة من العصبية والتقليد، فاتهم بأنه ظاهري وأنه ينكر حجية الإجماع، ويبيع المتعة وغيرها، و(ضوء النهار) شاهد على ذلك<sup>(٤)</sup>، وقد

(١) «اليمن خلال القرن الحادى عشر الهجري السابع الميلادى» المسمى «طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى» (ص ١٤٢-١٢٥) دار المسير - بيروت.

(٢) ينظر: «التكليل بما في تأييب الكوثري من الأباطيل» لعبد الرحمن المعلمي اليعاني (١/٥٣)، دار الكتب السلفية - القاهرة.

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٨٢١) دار ابن الجوزي - الدمام.

(٤) ينظر: «ضوء النهار - كتاب النكاح» (٢/٧٥٣-٧٥٤).

راجعتُ في هذه المسائل العلامة المؤرخ القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، والعلامة المفتى محمد الجرافى فنفياً ما نسب إلى المترجم له.

وقد انبرى لهذه الاتهامات الدكتور حسين العمرى والقاضي محمد بن أحمد الجرافى في كتابهما الحسن بن أحمد الجلال حياته وأثاره (دراسة ونصوص محققة)، حيث فنداً ما نسب إلى الجلال، وردوا هذه المزاعم الباطلة، وأثبتنا بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة هزالة ما قيل فيه، بل وضحا في هذا الكتاب عكس ما نسب إليه تماماً، وقد استطردوا القول، ودللاً على ذلك بنقولات من كتب الجلال ثبت أن ما نسب إليه غير صحيح<sup>(١)</sup>.

ويرحم الله الإمام الذهبي حين قال: «كلام الأقران بعضه في بعض لا يعبأ به لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «كلام الأقران يطوى ولا يروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وجد له متابعاً، وإنلا أعرض عنه»<sup>(٣)</sup>.

وأحسب أن الجلال مع يحيى بن الحسين وابن الوزير من هذا القبيل حيث يقول الجلال لأحد تلامذته الذين سأله عن سبب العداوة التي يحملها بعض علماء عصره، فرد قائلاً: «يا ولدي أنا حذوت حذو محمد بن إبراهيم الوزير فعاداني أهل الوقت، وأخي الهدادى حذا حذو الهدادى بن إبراهيم الوزير فأخذ عنهم وأخذوا عنه»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «دراسة ونصوص محققة» للعلامة الجلال من (ص ٥٥-٨٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١١١/١)، دار الكتب - بيروت.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٢، ٤/٣٠، ٢/٢٠).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (١/٣٤٣).

## الفصل الثاني

# الإغراَب في تيسير الإعراب

## دراسة وتحليل

### نسبة الكتاب إلى المؤلف:

لا شك في صحة نسبة كتاب (الإغراَب في تيسير الإعراب) للعلامة الحسن بن أحمد الجلال - رحمه الله -، وقد تضافرت جملة من الأدلة على ذلك، وهي:

١- اتفاق معظم أصحاب كتب التراجم على نسبة الكتاب إليه، وفي

طليعتهم:

(أ) المؤرخ اليمني: عبد الله محمد الحبيشي، صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن)، حيث ذكر في قسم النحو أن (الإغراَب بتسير الإعراب) منسوب إلى المؤلف (ص ٣٨٦) ط: مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.

(ب) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، والذي أعده مجموعة من الباحثين، حيث جاء في الجزء الثالث (ص ١٤٤٣)، وفي قسم النحو (الإغراَب في تيسير الإعراب)، تأليف الحسن بن أحمد الجلال، وقد ذكر في هذا الفهرس النسختان اللتان في الجامع الكبير ومقاسهما، ونوع النسخ، وأول المخطوط، وأخره.

(ج) المؤرخ الكبير صاحب السفر العظيم (هجر العلم ومعاقله في اليمن) القاضي: إسماعيل بن علي الأكوع، حيث ترجم له ترجمة مستفيضة وذكر من آثاره هذا الكتاب، في الجزء الأول، (ص ٣٤٩)، ط: دار الفكر - دمشق - بيروت.

(د) المؤرخ الزيدى: عبد السلام بن عباس الوجيه، صاحب كتاب (أعلام المؤلفين الزيدية)، حيث ترجم للمؤلف، ثم قال: «ومن مؤلفاته الشهيرة

(الإغراـب في تيسير الإعراب) (نحو) مخطوط منه نسختان رقم (١٤٣٢-١٧٥٦) مكتبة الأوقاف، وثالثة برقم (٧٤) مجاميع المكتبة الغربية «الجامع الكبير»<sup>(١)</sup>.

(هـ) المؤرخ الشهير والمحقق القدير: الأستاذ الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، في كتابه (نصوص محققة) للحسن بن أحمد الجلال، حيث ذكر من آثاره هذا الكتاب، وأشار إلى أنه ما زال مخطوطاً، ينظر الكتاب المشار إليه (ص ٨٧) ط دار الفكر.

٢ - قول المؤلف في آخر الكتاب وفي نسخة (بـ) انتهى الكتاب المسمى بـ (الإغراـب بـتيسير الإعراب) بخط عبد الرحمن محمد علي بن حسين العمري، والذي فرغ من كتابتها ليلة رابع عشر يوماً خلت من شهر شوال سنة تسعة وخمسين ومائتين وألف للهجرة.

٣ - وجود اسم الكتاب وأسم المؤلف على صفحة العنوان في جميع النسخ الثلاث.

#### نظرة عامة في كتاب (الإغراـب):

(الإغراـب في تيسير الإعراب) كتاب ضمـنه الجلال آراءه النحوية، و اختياراته، وهو في أبوابه يتراوح بين الاختصار إلى درجة الإشارة العابرة والتطويل، وغالباً ما تكون بعض عباراته متداخلة متشابكة معقدة لدرجة يصعب فيها إدراك المراد، خذ على ذلك مثلاً قوله - وهو يعرّف القواعد النحوية - : «فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازماً في اللغة لبعض أحوال معناها العارضة بالتعلق غير معلل ذلك إلا بالوجودان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «أعلام المؤلفين» (ص - ٣) ط: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - الأردن.

(٢) ينظر: هذا الكتاب (ص ٦٤).

وللجلال ولع بعلم المنطق، وقد بدا هذا جلياً في هذا الكتاب، حيث ذكر في تعريف الكلمة قوله: «فقد جاء الدور وأيضاً الهيئة التركيبة التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهيا محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول خارج عن الذات»<sup>(١)</sup>.

ولهذا لا غرابة أن يسمى المؤلف كتابه هذا (الإغراب)، فالإغراب: الإتيان بالغريب<sup>(٢)</sup>، وأغرب بكلامه أتى بالغريب بعيد عن الفهم، وقد أخذ هذا الكتاب نصيباً من اسمه.

والكتاب يتصرف بقلة الشواهد من قرآن وأشعار وأمثال، هذا فضلاً عن قلة الأمثلة التي توضح قوله، وأما الحديث، فإن الجلال لم يستشهد به، وكأنه نهج منهج النحويين القدامي سواء في ذلك البصريون والkovيون.

وحجة النحويين بعدم الاستشهاد بالحديث النبوى: تجويز الرواية بالمعنى، كما ذكر ابن الصائغ في شرح الجمل<sup>(٣)</sup>.

إلا أنها نجد ابن مالك وهو المجدد في الاستشهاد بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بل أكثر من ذلك في كتبه<sup>(٤)</sup>.

ولقد ذكر الجلال في مقدمة كتابه أنه وضعه لطلاب العلم المبتدئين، وما ذكر إلا المجمع عليه فلم يتشعب في مسائله، حيث قال: «فلما كان علم النحو كثير

(١) ينظر: هذا الكتاب (ص ٦٨).

(٢) ينظر: «القاموس المحيط» (مادة غرب) (١١٤/١) ط: الحلبي.

(٣) ينظر: «فهرس سيوه» لعظيم (ص ٧٦٢) دار الحديث - القاهرة.

(٤) ينظر: «خزانة الأدب» (٣٣/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

الشعب شديد الشغب»، إذ الاستقراء الناقص رياطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يكتفي منه بالمجمع عليه .. إلى أن قال: «فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق وأوصلهم بها إلى الدقائق»<sup>(١)</sup>.

وذلك ليسهل وعره، ويذلل صعبه، فيخف على طالب النحو المبتدئ ما كان ثقيلاً، ويقرب إليه ما كان منه بعيداً.

والحق أن الكتاب قد خرج كما أراد له صاحبه، وإن كان يستعصي على أفهم المبتدئين بما اشتمل عليه من مسائل وتعليقات، وإشارات خاطفة لمسائل تحتاج إلى شرح يخرج خبائها ويدلل فهمها.

إلا أنَّ الbon شاسع والفرق واسع بين المبتدئين في عصر الجلال الذي وضع لهم هذا الكتاب، وبين المبتدئين الآن، فهل بينما مبتدئ الآن يستطيع أن يفهم تعليقات الجلال في مسائل النحو، أو يفهم شيئاً من مسائل التمارين العقلية في علم الصرف، والتي دون بعضها هنا.

**منهج الجلال في تأليف كتاب (الإغراب):**

منهج الجلال في (الإغراب) ليس بالمنهج المألوف الذي اتبعه كثير من النحاة، ولكنه يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً.

فقد بدأ تعريف النحو بقوله: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة، ثم قال: «وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات، والسكون، والمحذف، وقد أسهب في ذلك، ثم عرج على تعريف الكلمة واستخدم مصطلحات منطقية في هذا الباب، كالدور والمحمول وغيرهما.

(١) ينظر: «مقدمة الكتاب» للمؤلف (ص ٦١).

وقد عقد فصلاً في تقسيم الموضوعات تكلم فيه عن الحدث - المصدر - وعن المضمرات، واسم التفضيل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الآلة ، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في هذا التقسيم والابتداء به في بداية الكتاب .

ويُلاحظ القارئ أن المؤلف أدخل بعض الأبواب في بعض ، فنجد أنه مثلاً قد عقد فصلاً، سماه (متعلقات الفعل وشبيهه)، فأدخل المصدر واسم التفضيل ، وفاعل المصدر ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، دون أن يفصل فيها ، مع أنه قد ذكر بعضها في الفصل السابق ، وقد عقد فصلاً آخر سماه «ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه» ، ونلحظ عند المؤلف الاستطراد أحياناً في بعض فصول الكتاب ، واستخدام الألفاظ المنطقية ، والسبب في ذلك أن المؤلف له باع في المنطق ، وقد ألف كتاباً في المنطق موسوماً بـ (شرح التهذيب في المنطق) لسعد الدين التفتازاني .

وقد أسهب في كتاب (الإغراب) ، ولم يستطع - على الرغم من أنه جعله نبذة أن يتحرر من ظاهرة الاستطراد أحياناً؛ ولعل هذه الظاهرة ليست عند المؤلف فحسب بل ظاهرة متفشية عند القدامى جميعاً، فهو في أثناء عرضه لفكرة من الأفكار تراه يسترسل وينتقل إلى أفكار أخرى ، وغالباً ما يؤدي به ذلك إلى التشubب الذي لا يتلاءم ، وطبيعة هذا المختصر الذي وضعه للمبتدئين .

فظاهرة الاستطراد أحياناً في بعض المواضيع كموضوع (تقسيم الموضوعات) ، و(تعريف الحرف) ، و(متعلقات الفعل وشبيهه) ، و(المصدر) ، و(المنادى) ، و(الظرف) ، و(الاستثناء) ، و(جزم الفعل المضارع) ، وغيرها من المواضيع .

أقول : لعل ظاهرة الاستطراد هذه ، جعلت الكتاب غير متوازن من الناحية المنهجية ، فبحث (المفعول معه) ، و(وجوب حذف الخبر) ، و(جواز حذف الخبر) ، و(وجوب حذف الفعل وجوازه) ، وغيرها من المواضيع التي سيجدها القارئ في

ثانياً هنا الكتاب أتى عليها في غاية الاختصار، بينما نجد مثلاً بعض الأبواب التي جاء فيها استطراداً ملحاً، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا فضلاً عن الاختصار والتداخل وعدم السير على منهج محدد وشفع القواعد بأمثلة تحدد وتوضح المراد.

# ونلاحظ شيئاً من اثنين في كتاب (الإغريب)، هما:

١- لم يعقد المؤلف أبواباً تحتها فصول، بل كان يعقد فصولاً تحتها مواضيع متعددة متشابهة متداخلة بعضها في بعض، كما في (تقسيم الموضوعات)، و(متعلقات الفعل وشبيهه) وغيرهما من الفصول.

٢- نلحظ في ثانياً الكتاب أن المؤلف كان يستخدم المواضيع الصرفية، وكأنه يرى أن النحو والصرف شيء واحد، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فتراه مثلاً يتحدث عن الفعل (الأجوف)، وعن (المعنى المتعدي)، وتغير (صور الفعل عند بنائه للمجهول)، وحين عقد قسماً للجمع تحدث عن المشتق، ثم تكلم عن بعض الأوزان، كمثل: أفعال فعلاء، وغير فعلان فعلى، وفعلان فعلنة.

وحين تكلم عن الاسم المفرد، قال: والمفرد قسمان: أحدهما مؤنث، إن الحق آخره، ألف ممدودة نحو: «حمراء، ونفساء، وكبراء»، أو مقصورة نحو «حبلٍ»، لغير إلحاق يحتقر من ألف، نحو: «أرطى، ومعزى»، وحين أتى إلى موضوع المركبات استخدم كلمة (عضرفوط)، وهذه الكلمة تستخدم في أنواع الأبنية في علم الصرف.

والحقيقة أن القارئ لا يصل إلى ما يريد المؤلف إلا بعد بذل الجهد وإفراغ الوسع وإعمال الفكر، فالكتاب كاسمه فيه إغريب واختصار مخل أحياناً، وسيطرة المنطق عليه، وهذا ما جعل النحو في عصر الجلال وما بعده صعب الفهم، بعيد المنال.

### آراء الجلال التي خالف فيها النحاة:

ما توصل إليه الجلال من الآراء النحوية، وما انفرد به عن النحاة من القواعد، يدل على أنه لم يكن مقلداً يردد كل ما قاله النحاة، دون سبر غور المسألة النحوية، والغوص في أعماقها، واستعمال الفكر في ذلك، بل كان - رحمه الله - يقف عند كل مسألة ويقلبها ويعمل فكره وعقله وعلمه فيها، فإذا كان للتفكير فيها رأي اجتهد؛ لأنه يملك أدواته، ولم يكن هذا في النحو فحسب بل ما جاء الاجتهد، واتخاذ الرأي الذي يراه أنساب - وإن خالف جمهور النحاة - إلا بعد أن نضج اجتهداته في علوم الفقه وأصوله، وأصبح رمزاً للتحرر من ريبة التقليد، فسرى هذا الرأي إلى النحو، وله باع فيه. والآراء التي انفرد بها هي:

١ - قسم الماضي إلى متصرف: وهو مضارع ومشتق، وأمر ونهي، وغير متصرف: وهو ما وضع لمدح أو ذم، حيث قال: «والثاني ماضٍ، وهو أنواع: متصرف: إلى مضارع ومشتق وأمر ونهي، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير منصرف: وضع لمدح أو ذم»<sup>(١)</sup>.

فجعل الماضي هو الأصل، ثم تفرع منه المضارع والمشتق والأمر والنهي، والمقصود بالنهي قد يكون معنى الماضي، أو ما كان مضارعاً مشتتاً من الماضي؛ لأن المؤلف نظر إلى المعنى، وهذا التقسيم لا يخلو من وجهة نظر صائبة.

٢ - جعل المضارع المتصل به نونا التوكيد - الخفيفة والثقيلة - اتصالاً مباشراً أو غير مباشر، يكون معرباً تقديرًا لا مبنياً، وهذا خلاف إجماع النحاة الذين فصلوا في هذا الباب، فقالوا: إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد اتصالاً مباشراً يكون

(١) ينظر هذا الكتاب موضوع الماضي.

مبنياً؛ لأن رجع إلى أصله، وإذا اتصلا به اتصالاً غير مباشر فإنه معرب، وعللوا لذلك تعليلات كثيرة، ليس المقام هنا مقام تفصيل.

وأما قول المؤلف فهو: «وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء لوجود سبب الإعراب فهو تقديري مطلقاً»<sup>(١)</sup>.

٣ - أطلق القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعلهما كالمستند والمستند إليه، إذا وقعا في محل المفرد المعرب إذا تعذر إعرابه رفعاً ونصباً وجراً، فقال: «ولا يختلف حال آخر المجموع تركيباً إسنادياً أو إضافياً أو غيرهما من التقييدات»<sup>(٢)</sup>.

وهذا مما لا يسلم به؛ لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، وقد نظر إلى آخر المضاف إليه، فوجده على صورة واحدة، فألحقه بالجمل المحكية التي لا يختلف آخرها بحركة الإعراب، وهذا لا شك رأي انفرد به.

٤ - جعل مفعولي (ظن) وأخواتها، في إعرابهما إعراب الجمل، فقال: «والذي أرى أن انتساب مفعولي العلم من إعراب الجمل»<sup>(٣)</sup>، يعني بذلك: أن قوله: علمت الطالب مجتهداً، ف(الطالب مجتهداً) عند المؤلف يعرب إعراب الجمل؛ لأنهما وقعا موقع مفعول به واحد؛ لأنهما كالكلمة المفردة المركبة.

٥ - ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال معربة، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في أنها مبنية، حيث قال: «وقد زعم النحاة أنهما - أي: أسماء

(١) ينظر: النص في باب (حكم الفعل الذي آخره نون توكيدي) وما نقلته عن العلماء في ذلك.

(٢) ينظر: باب (إعراب المركب) ومناقشتي للمؤلف في الهاشم.

(٣) ينظر: باب (إعراب المركب).

الأصوات، وأسماء الأفعال - مبنيان كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد لأن قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحکامه<sup>(١)</sup>، وهذا الرأي، وإن ذكر له هذا التعليل إلا أنه غير سديد؛ لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني<sup>(٢)</sup>.

٦ - قوله: «ولا نريد بالإعراب إلا مجرد تغير حال آخر اللفظ، لا الدلالة على المعاني، كما ذكروه ..»<sup>(٣)</sup>، وهذا القول مخالف لاجماع النحاة؛ لأن الإعراب علامة للمعنى إلى جانب تغير حال آخر اللفظ.

٧ - انفرد بأن «لا» النافية للجنس إذا دخل عليها المثنى والجمع، فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، وعلل ذلك بأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث قال: «وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه، فوافق بذلك الكوفيين»<sup>(٤)</sup>.

وإن سلمنا له في كلامه الأخير؛ لأن له سلفاً في ذلك كما ذكرناه في بابه، لكن كلامه الأول لا يخلو من اعتراض مع احترامنا لرأيه.

٨ - ومن آرائه التي انفرد بها أنه جعل التمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة صورة من صور المفعول المطلق الذي ناب المضاف إليه منها حيث قال: «وما

(١) ينظر: «باب أسماء الأفعال والأصوات».

(٢) ينظر: هامش الباب السابق.

(٣) ينظر: الباب السابق.

(٤) ينظر: باب (نصب اسم لا النافية للجنس).

انتصب انتصار المفعول المطلق فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التمييز الذي وقع الإبهام عن نسبة نحو: طاب زيد نفساً<sup>(١)</sup>، وهذا الرأي مخالف لـ*الجمع النحاة*؛ لأن التمييز له خصوصيته التي تختلف عن المفعول المطلق، ولكن نحترم رأيه، وما ذهب إليه.

٩ - وما انفرد به المؤلف أنه جعل التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، فقال: «وبذلك يتضح لك أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، والمضاف إليه ..»<sup>(٢)</sup>، وهذا القول لا يخلو من وجاهة معتبرة لأن الوصف الاعتباري متعلقة بالذات، ولكن قد يرد إشكال وهو أن أسماء الأجناس جمِيعاً تدل على ذات باعتبار معنى، وليس بصفات، فإن «رجالاً» مثلاً موضوع لذات باعتبار الذكورة الإنسانية، فيكون هناك اعتراض على ما ذهب إليه المؤلف، ولكن نقول: إن الصفات المقصود بها المعنى لا الذات، فحين أقول: جاءني رجل ضارب، فإن معنى ضارب: ذو ضرب، فذو: ذات، ومعنى ضرب: معنى في تلك الذات.

وي يكن للقارئ الكريم أن يُعمل فكره ويتمعن في بقية الآراء ويسبر غورها فلعله يتزعها من هذا المؤلف ويخرج خبائها.

### مصادر الجلال في كتابه:

لم يذكر الجلال - رحمة الله - المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف هذا الكتاب، ولكننا نلحظ من ثناياه أنه قد تأثر تأثيراً كبيراً بابن الحاجب وكتابه (*الكافية*)، ولاسيما وأنه قد شرح هذه الكافية في كتاب سماه (*المواهب الواقية*)

(١) ينظر: باب: (صور المفعول المطلق).

(٢) ينظر: باب: (التمييز المفرد).

براد طالب الكافية)، وقد تأثر كثيراً بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي، فنجد مثلاً: أغلب أمثلة الكتاب مأخوذة من (الكافية) ومن شرح الرضي لها.

بل أحياناً يأخذ النص برمه من (الكافية)، كقوله في باب الظروف «وأجرى مجريها، لا غير، وليس، غير وحسب»، وعند شرح الظرف قال: «وفسروا بهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«الدى»، وشبيههما، ولفظ مكان<sup>(١)</sup>»، وقد أخذ هذا الكلام برمه من الكافية.

بل لا يبالغ إن قلت: إن الكتاب مختصر موجز لكتابه (المواهب)، وعصارة فكره، وخلاصة آرائه، التي استخلصها من (المواهب)، ولاسيما أن (الإغراب) - كما يظهر لي - ألهه بعد (المواهب)، فجاء كتاباً يمثل شخصية صاحبه المستقلة دونَ فيه آراءه الناضجة التي توصل إليها من خلال عمله المضني لشرح (كافية) ابن الحاجب.

#### **منذهب المؤلف النحوي:**

إن المتبع لمذهب الجلال النحوي يجده في غالب آرائه يسلك مسلك الكوفيين، وأحياناً يأخذ بقول البصريين، وليس ذلك منه تقليداً للكوفيين، دون إعمال الذهن، وإنما يعلل هذا الرأي الذي نهجه فتلقفه مثلاً في باب تقسيم الفعل، أنه قسمه إلى قسمين ماضٍ ومضارع، وعلل هذا التقسيم، بأن الأمر مأخوذ من المضارع، إذ أصل (أفعل) ليفعل كأمر الغائب، وهذا رأي كوفي<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (٢٥٣/٣)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢) ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٥٢٤/٢) (م٧٢).

وفي باب أسماء الإشارة وافق الكوفيين حيث جوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) استفهامية<sup>(١)</sup>، كانت أو غيرها، وقد استدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم.

بينما البصريون لم يجوزوا ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية إذا لم تكن زائدة، حيث قال بالنص في موضوع الموصولات: و(ذو) بمعنى الذي، و(ذا) بعد (ما) الاستفهامية<sup>(٢)</sup>، والألف واللام الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعلهما.

وفي باب اسم (لا) النافية للجنس، أيد قول الكوفيين في أن إعراب اسم (لا) النافية للجنس معرب.

ومن ناحية أخرى فقد أخذ بقول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة، بأن (واو المعية) هي الناسبة بنفسها للمضارع<sup>(٣)</sup>، وغيرها من الآراء التي سيجدها القارئ في الكتاب.

(١) أي: أنه اشترط لجيء (إذا) أن تكون بعد (ما) الاستفهامية، ولم يشترط الكوفيون ذلك ولا البصريون. «الإنصاف» (٢/٧١٧) (م١٠٣)، وذكر ابن هشام لجينها اسم موصول ثلاثة شروط:

- ١ - أن لا تكون للإشارة.
- ٢ - أن لا تكون ملغاً.
- ٣ - أن يتقدمها استفهام (بما).

- وقال ابن هشام: إن الكوفيين لا يشترطون (ما) ولا (من) ينظر: «أوضح المثالك» (١/١٥٧ - ١٦٢).

(٢) ينظر: «باب الموصولات».

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/٥٥٥) (م٧٥).

**وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:**

حصلت - بحمد الله - على نسخ (الإغراق في تيسير الإعراب) الثلاث وكلها مخطوطة، وهذه النسخ هي:

١ - نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٥٣٢).

٢ - نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٧٥٦).

٣ - نسخة مجاميع المكتبة الغربية بـ «الجامع الكبير» رقم (٧٤).

- النسخة الأولى (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٥٣٢):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وعشرون، ومسطّرتها سبعة وعشرون سطراً (مقاس ١٨ × ٢٤).

وهي مكتوبة بخط واضح جيد قريب من خط النسخ، وقد جعلتها أصلاً، مع أنَّ فيها بعض الأخطاء الإملائية، وفيها شطب أحياناً، ولكن يكتب الصحيح من الكلمات على يمين الصفحة أو شمالها مع الإشارة إلى ذلك ولعل ذلك تصحيح من القراء، وتعتبر هذه النسخة من أقدم النسخ الثلاث، حيث كتبت بخط حفيد المؤلف عبد الله الجلال.

وفي هذه النسخة إضافة ورقتين من شرح (الكافية) مستقل عن (الإغراق) شرح فيه المؤلف الإضافة، ثم قال في النهاية: تمت بنظر الفقير إلى الله - سبحانه وتعالى - الحسن بن أحمد الجلال - سامحه الله -، ثم قال: هكذا نقلت من الخط المنقول من خطه، تمت بحمد الله وحسن توفيقه عبد الله الجلال - سامحه الله -.

- النسخة الثانية (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٧٥٦):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وثلاثون، ومسطّرتها ما بين اثنين وعشرون وواحد وعشرون سطراً (مقاس ٢٢ × ١٥)، وهي مكتوبة بخط نسخي معتمد

معظم حروفه مهملة مما يصعب قراءتها أحياناً وإدراك المراد، وهذه النسخة هي أول نسخة حصلت عليها، وقد واجهت صعوبة بالغة في قراءتها مما اضطررت إلى استخدام مكبر لإدراك بعض ماهية حروفها، وقد حصل فيها سقط في وسطها أشرت إليه في التحقيق.

وقد كتبت هذه النسخة بخط عبد الرحمن محمد بن علي بن حسين العمراني، حيث كتب في نهايتها: «كتبه الفقير إلى الغني / عبد الرحمن محمد ابن علي بن الحسين العمراني، وقد فرغ من كتابتها وقت الظهر من يوم الثلاثاء ليلة رابع عشر يوماً خلت من شهر شوال سنة تسعه وخمسين ومائتين وألف»، وعليها ختم الخزانة الموكلية بـ (الجامع الكبير).

#### - النسخة الثالثة (نسخة مجاميع المكتبة الغربية بالجامع الكبير رقم ٧٤):

نسخة عدد أوراقها ثمان وعشرون ورقة، سطورها ما بين اثنين وعشرين وثمانية عشر سطراً، وعليها ختم الخزانة الموكلية بـ (الجامع الكبير) مقاس (١٢ × ١٦) وهي مكتوبة بخط نسخي في أغلبه والحروف معجمة ومهملة حسب القواعد الإملائية.

وقد أوقفت هذه النسخة من قبل سعد بن علي الحاشدي - رحمه الله - لـ (الجامع الكبير) بتاريخ شهر المحرم سنة (١٣٥٥ هـ)، كما هو مبين في الصفحة الثانية الداخلية.

وقد كنت أود أن أجعلها النسخة الأصلية نظراً لاكتمالها ووضوح خطها، ولكن ليس فيها ذكر الناسخ ولا تاريخ نسخها مما جعلني أفضل غيرها، مع أنني تعبت في إخراجها من مؤلفات الجلال، حيث كانت في مكتبة الجامع الكبير ضمن نسخ عدة محبوكة في مجلد، وقد حصلت عليها بشق الأنفس، وتعتبر هذه النسخة من النسخ التي كنت أراجع فيها خطأ النسختين الآخريين.

## خاتمة البحث

فيما مر بنا من صفحات جاءت هذه الدراسة المتواضعة التي قمت بها في قسمين تبعهما مقدمة وضحت فيها الدوافع لدراسة وتحقيق هذا الكتاب والمنهج الذي سرتُ عليه.

**القسم الأول - ويحتوي على فصلين:**

**الفصل الأول -** اشتمل على ذكر عصر المؤلف من الناحية السياسية والفكرية فقد كان عصر المؤلف عصر العلم والعلماء نتيجة الاستقرار السياسي والظروف الاجتماعية التي ساعدت على نشر العلوم والمعارف والتشجيع المستمر من قبل أئمة دولة بنى القاسم.

توصلتُ من خلال هذه الدراسة إلى معرفة حياة المؤلف التي اشتملت على اسمه ونسبة وولادته ونشأته وحياته العلمية، ومشايخه، وعن زهده وورعه، وثناء العلماء عليه، وذكر وفاته، مع إيراد نماذج من شعره، وذكر مؤلفاته التي بلغت خمسة وثلاثين في شتى العلوم، وكان في ختام هذا القسم ذكر لاهتمام العلماء بهذه الآثار التي خلفها هذا العالم الجليل.

**الفصل الثاني -** خصصته لبيان نسبة الكتاب إلى المؤلف، وبيان الخصائص والسمات التي تميز بها هذا الكتاب، مع ذكر بعض الآراء التي انفرد بها، ومصادره في هذا الكتاب، مع بيان موافقة المؤلف في بعض المسائل المذهب الكوفيين، وختمت هذا الفصل بذكر وصف النسخ المخطوطة، مع إلحاد نماذج مصورة عن تلك النسخ.

وأما القسم الثاني:

فقد اشتمل على تحقيق النص حيث ظهر لي أثناء التحقيق الأخطاء الإملائية، وسقط بعض الكلمات من بعض النسخ، فقمت بإصلاحها، وحرصت أن يخرج النص سليماً خالياً من العيوب، وقد عانيت من صعوبة فهم النص معاناً باللغة في أغلب مواضع الكتاب؛ نتيجة تأثر المؤلف بالأسلوب المنطقي، والخلط في قواعد النحو وتدخلها.

ولا أبالغ إن قلت أن هذا الكتاب اتسم بالغرابة في لفظه ومعناه غالباً لدرجة يصعب أحياناً فهم النص بالكلية، وقد أعانني الله في توضيح بعض ذلك - والله الحمد - مع أنني لم أوف حقه.

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على مراجع تزيد على المئة موضحاً ما أراه يستحق التوضيح، وشارحاً بعض الموضوعات التي رأيت أنها بحاجة إلى شرح، وموثقاً بعض الموضع، ومبييناً اللفظ الغريب إن وجد بقدر الاستطاعة.

وقد خرّجت الآيات القرآنية وألحقتها بسورها التي هي منها وأرقامها في تلك السور، وخرّجت الشواهد النحوية ونسبتها إلى قائلها، وقمت بشرح بعض ألفاظها ومعناها، ومثلها الأمثال.

وبعد هذا أستطيع القول أنني توصلت إلى ما يأتي:

- ١ - يعدُّ الحال من أئمة عصره ومن المكثرين من التأليف في علوم عديدة.
- ٢ - كان للجلال اختيارات في القضايا النحوية التي طرحتها النحاة وأئمة النحو والعلماء، وقد أوردت نماذج من ذلك، وكان منها:
  - (أ) جعل مفعولي (ظن - وأخواتها) في إعرابهما إعراب الجمل.



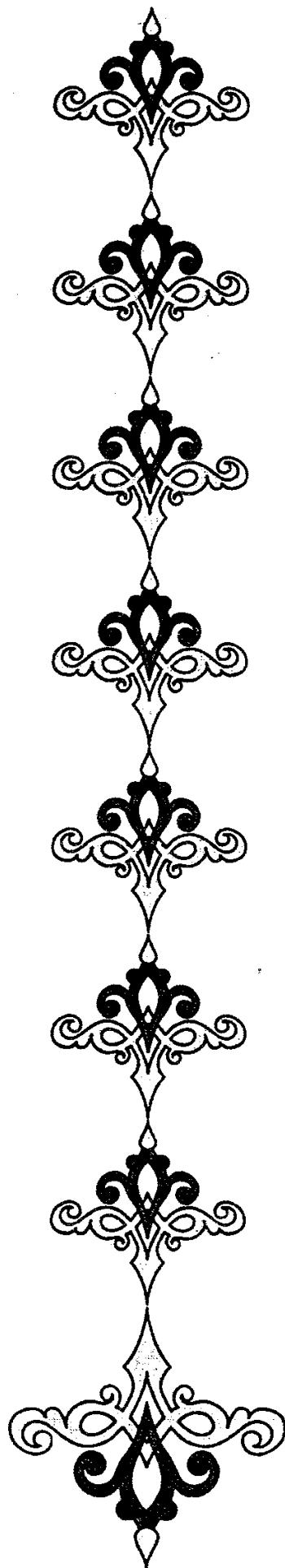
(ب) ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال مسورة مخالفًا بذلك جمهور النحاة.

(ج) جعل التمييز الذي يرفع الإبهام النسبة صورة من صور المفعول المطلق. وغيرها من الآراء التي انفرد بها والتي سيجدها القارئ في ثنايا هذا الكتاب، فعلى الباحثين والدارسين أن يهتموا بتراثه ويحققواها ويخرجوها للناس.

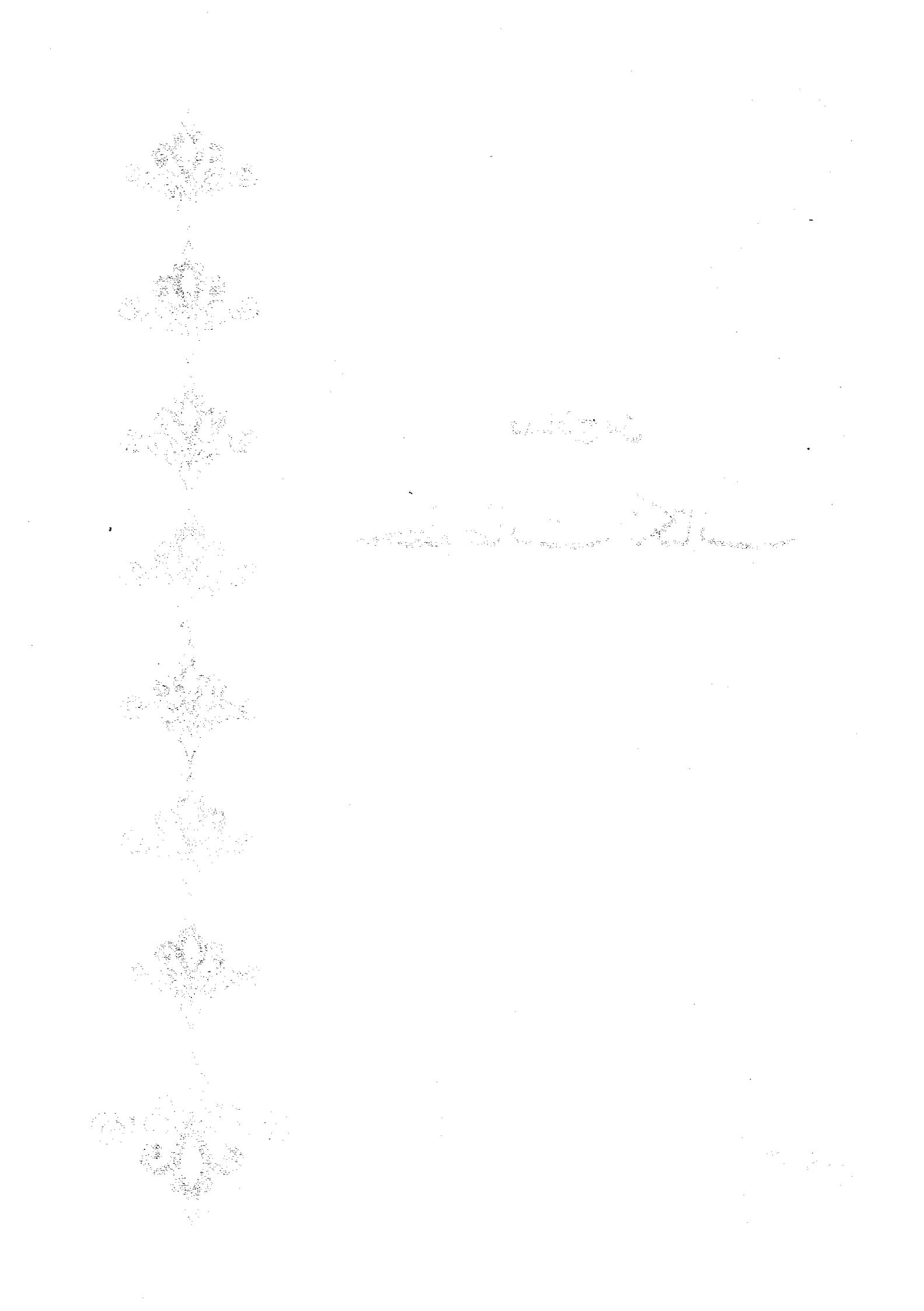
أما بعد .. فأرجو أن أكون قد وفقت بعملي هذا، وقدمت كتاباً جديداً للقارئ، فإن وفقت - وهذا ما أرجوه - فهو حسبي أن يكون ذخراً لي عند ربي وإن كانت الأخرى فأرجو أن يغفر زلتني، ويحي حوبتي، ويتجاوز عن تقصيرني.







نماذج من  
مخطوطات الكتاب





كتاب الأغريب في تيسير الإعراب

تألیف والدنا المؤسس العلام نظاری

أحبلهم شرف الال و الإسلام

أحسن بن أحمد بن أبى حمّال

تيسير السهل

وعلی بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آمين آمين

آمين

عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَكْمَلَ الدُّرُّ الذِّي حَوَّا سَانْشِرِنَ الْعِلْمَ نَطَافَ عِلْمَ الْجَيْلِهِ وَ طَهُوَ لَادَلِيَا تَهْ طَرِيقَ  
الْوَصْوَلَ الْيَهُوْمَ قَاعِنَا هُمْ عَنْ بَجْشِمَ طَولَهُ الْبَسِيْلِهِ وَ صَلَّتَهُ دَسَلَامَ عَلَى مُحَمَّدَ وَالْهَ  
وَتَحْبِيْمَ الْمَائِنَ عَنْ طَرْفِي الْأَفْرَاطِ وَ التَّفْرِيْطِ وَ بَعْدَ رَفِلَسَ كَانَ عَالِمَ السُّخْكَشِيرَ  
الْقَشْعَبَ شَدِيدَ الشَّغْبَ إِذَا لَهَا كَسْتَقْرَلَهَا تَصْ رَبَاطَهِ وَ الْعَلَلَ أَخْنَارَكِهِ مَنَاطِهِ  
وَ كَانَ جَدِيرَ بِإِنْ يَكْتَفِي مَنْهُ بِالْجَعَ عَلِيهِ وَ تَرْتَفِي مَنْهُ عَلَى تَقْرِيْمِ الْلِّسَانِ إِلَيْهِ، هَيْهَا  
وَ قَدْ حَالَتْ دُونَ التَّوْسِيلِ إِلَيْهِ الْوَسَائِلُ، وَ قَادَتْ الدَّعَادِيَ لِذَوِي الْطَّلَبِ مَقْنَعَ الْجَهْشِيرَ  
الْوَسَائِلُ فَوَسْعَتْ جَهْدَهُ أَبْجَلَهُ مَسْهُ لَادَلَنَاعِلَمِ الْمَهَاجَفَاتِ وَ دَارَ مَسِيمَ  
بَحْرَ الْمَرْفَاقَ وَ بَعْدَ الْمَرْكَبَ وَ عَدَلَنَهُ طَالِبَ وَ مَعْشَيِيْنَ مِنْ مَحَافَقَهُ  
الْوَضْعِ وَ الْأَصْطَلَاحِ وَ وَنْجَمَ لَا يَسْلَكُمُ الْأَسْرَنَ خَلِيْرَقِيمَ الْتَّقْلِيدِ مِنْ عِنْقِهِ فَاسْتَرَاحَ  
الْخَوْ: أَسْمَ الْأَصْطَلَاحِيْجَيْعَ مَعْنَاهُ عَنْهُمْ قَوْاعِدَهَا وَ الْقَاعِدَةَ فِي الْأَصْطَلَاحِ  
جَلَّمَ يَكُونُ الْمَسَنَدُ إِلَيْهِ فِيهَا مَعْهُوْمَا كَلْيَّا مَجَعَ اَفْرَادَهُ فِي حَسْرَلَ الْمَسَنَدِ لِلْخَلِ  
وَاحِدَتْهَا مَثَلَ قَوْلَنَا الْفَاعِلِ مَرْفَرَعَ وَ اَنْمَاءِيْقَضِيَ بَهْدَهُ أَبْجَلَهُ مَنْ عَلِمَ بِتَسْعَ لَلَّامِ  
الْعَربُ لِزَوْدِ ذَلِكَ الْمَسَنَدِ لِلْخَلِ وَاحِدَمَنْ اَفْرَادَ ذَلِكَ الْمَسَنَدَ إِلَيْهِ كَلَاهُرُ الْأَسْتَقْرَلَهَا  
إِذَا كَثُرَهَا كَلَاهُو الْأَسْتَقْرَلَهَا تَقْصِرُ الذِّي هُوَ رَبُّ عِلْمِ الْخَوْ وَ اَسَامِنَ لَمْ يَسْتَقْرَ  
فَانْمَاءِيَاخِذَتْلَكَ أَبْجَلَهُ مَسْلَهُهُ حَتَّى يَعْلَمَ بِالْتَّسْعَ مَاعِلَمِ الْقَاعِدَيْهِ بَعْدَهُ فَعِيشَتْهُ  
يَسْتَحْتَمَ أَسْمَ الْقَاعِدَةِ الذِّي مَعْنَاهُ الْأَصْلُ الْقَارَهُ وَ قَرَاعَدُ الْخَوْ بِعِرْجَتِهِ  
بَعْدَ حَالِ اَفْرَادَ كَلْمَسَهُ الذِّي حَوَّلَ حَرَكَاتَ وَ السَّكُونَ وَ اَكْنَفَ كَلَاهُرُ كَلَاهُ  
لَكَ الْتَّابِعَ لَفَنَهُ لِيَالِ مَعْجَمَتَهَا فَانَ مَعْنَى الْكَامِمِ يَعْرِضُ لَهُ مَنْ تَعْلَمَهُ  
يَعْنِي كَلَاهُي اَخْرَى اَهْوَالَ كَهْتَلَتْ بَا اَمْتَلَافَ جَهَسَهُ الْتَّعْلَقَ فَيَكُونُ بَعْضُ اَهْرَالَ اَفْرَادَ  
الْكَامِمَ لَاهَرَ مَارَنَهُ الْخَضَمَ بِعِشَنَ اَهْوَالَهُ كَهْتَلَيْهَا حَالَ الْعَارِضَ بِالْقَاعِدَهُ عَيْرَ مَعْلَلِ ذَلِكَ الْأَهْ  
الْأَبَالِوْجَدَانَ وَانَ اَسْتَنْهَتَ لِعَدَلِ حَمِيَالِيَهُ اَقْنَاعِيَهُ وَ الْعَانَ كَا اَسْخَ اَمْقَلَوْهُ بِالْعَقْلِ



الْأَغْرِبُ بِتِيسِيرِ الْأَعْرَابِ  
 تَأْيِيدُهُ الْأَدَمُ الْأَمَانِ  
 الْجَنَاحُ الْمُهَاجِرُ الْمَلَائِكَةُ  
 الْمُحَمَّدُ الْمُبَشِّرُ  
 الْمُنْذُرُ الْمُنْذِرُ

سُلَيْمَانُ الْأَنْصَارِيُّ الْأَخْشَنُ الْأَنْسَارِيُّ الْأَكْبَرُ  
 لِسَنِيُّهُ مُوَلَّا كَلْ غَنْتَبَا كَيْنِيُّهَا كَنْتُ تَصْنَعُهَا وَجَرِيتُهَا  
 اَنْزَكَ سَكَرُكَ وَانَّانَمَّا بَكْنُقَ تَانِيُّكَ سَنَدُو بَعْشَتَبَا  
 لِسَرِ الْأَوْسَمِلِ مُوَلَّا كَلْ لَدِيِّ تَمَّ مَنَا لَوْتَكَ رَانَ كَنْزَ دَكَيَّا

ما علمه اتفاض بـها معمود عـنـهـ لـغـيـرـهـ بـغـيـرـهـ سـعـنـ اـسـمـ الـقـاعـدـ

الـذـيـ مـعـنـاهـ الـأـصـلـ الـقـارـ وـ دـوـاـبـ الـغـورـ بـجـوـفـ بـهـ حـالـ

اـخـرـ الـكـلـ الـذـيـ هـوـ الـحـركـاتـ وـ الـكـرـكـاتـ وـ الـحـرـقـاتـ كـاسـسـ حـجـجـ

اـكـ الـتـابـقـ اـلـغـيـرـهـ بـلـ اـسـنـاـهـ أـمـ مـعـنـ الـكـلـ هـوـ حـضـرـ

لـهـ مـعـلـمـهـ مـعـنـ كـلـ أـخـرـ اـحـصـالـ بـحـضـرـ بـخـتـارـ حـثـهـ

اـمـعـلـىـنـ يـكـونـ لـعـضـ اـصـلـ اـحـصـالـ اـحـصـالـ لـاـزـمـاـنـ اـلـيـنـهـ لـعـضـ

اـحـوـ الـمـحـاـصـاـ الـمـاـعـهـ بـالـعـانـ غـيـرـ مـعـلـلـ زـائـرـ اـنـ

بـالـعـدـرـانـ وـ اـنـ اـسـتـنـطـتـ لـهـ مـعـلـخـاـ الـيـهـ اـمـ عـيـدـهـ وـ الـمـاـيـ

كـاـنـاـ عـلـيـهـ بـالـمـتـلـكـاـ وـ فـسـنـهـ فـيـ اـصـوـلـ الـحـرـيـاـ كـمـاـ اـكـتـبـ

بـدـرـعـمـ الـمـاـهـ اـلـاـحـوـ الـلـكـلـ بـعـدـ حـرـالـ الـمـيـرـ وـ الـمـيـلـ

لـاـنـ كـلـ وـ اـجـمـعـ حـوـلـ الـلـفـظـ شـرـكـ بـحـوـلـ كـشـرـ وـ بـلـيـعـ

وـ الـمـشـرـكـ كـاـبـدـ بـدـرـعـ مـعـ خـصـصـرـ بـعـدـ مـعـاـلـيـمـ وـ اـنـ

يـلـيـهـ اـنـ تـكـوـنـ اـعـرـابـ كـلـهـ لـكـوـنـهـ لـفـظـاـ مـوـضـعـ عـالـمـونـ اـلـهـ اـكـونـ

وـ دـلـلـ مـعـلـيـهـ وـ لـكـيـعـهـ نـلـكـوـنـ الـمـرـبـاتـ شـرـكـ وـ بـرـ كـلـهـ

سـمـ كـمـيـنـ وـ دـهـ حـرـجـ بـشـوـلـ اـلـتـابـقـ اـلـغـيـرـهـ لـهـ لـمـعـنـهـ اـهـدـ

اـلـلـمـعـنـيـهـ كـاـنـهـ لـاـشـبـعـ طـالـحـرـاـكـلـدـ وـ لـذـالـاـكـلـ وـ شـرـ

اـلـصـوـاتـ وـ سـمـ اـلـغـافـلـ قـاـنـهـ اـلـغـرـفـ شـمـرـ حـلـيـانـ

الـرـبـ وـ لـكـيـعـهـ تـعـاـبـ بـخـوـيـهـ وـ بـخـلـ شـلـ دـاـبـ

كـمـهـوـ اـسـنـرـاـنـ اـلـفـصـلـ الـهـيـ شـوـ رـاـطـهـ الـغـيـرـ وـ سـمـ اـلـمـ

لـسـنـرـ وـ سـاـمـاـدـ بـرـ الـمـلـمـهـ مـنـلـهـ عـنـ تـلـكـرـيـعـ وـ سـمـ اـلـشـمـ

وـ الـمـلـمـهـ وـ دـهـ الـلـامـاـفـهـ دـاـهـ دـالـلـلـمـانـافـ لـشـاـمـ زـلـيـلـ

وـ الـمـلـمـهـ وـ دـهـ الـلـامـاـفـهـ دـاـهـ دـالـلـلـمـانـافـ لـشـاـمـ زـلـيـلـ

التشبيه وجمع المؤنث الاسم ومحنة أكـ او عـ وـ اـ حـ  
كلـ فـ تـ اـ عـ لـ اـ التـ نـ وـ الـ حـ رـ فـ المـ بـ تـ دـ اـ وـ سـ بـ دـ مـ سـ بـ ةـ  
صـ بـ هـ اـ لـ اـ نـ اـ بـ وـ الـ تـ رـ قـ دـ نـ اـ لـ اـ صـ نـ اـ هـ اـ لـ لـ قـ طـ هـ  
وـ الـ مـ نـ وـ يـ هـ وـ غـ يـ دـ اـ لـ كـ مـ اـ حـ اـ لـ هـ  
الـ شـ اـ هـ اـ نـ لـ حـ وـ بـ هـ وـ الـ لـ اـ جـ  
صـ حـ الـ اـ حـ اـ بـ وـ الـ حـ بـ  
لـ بـ اـ لـ اـ عـ دـ

**فَيُنْهَىٰ وَلَا يَحُولُ وَلَا يَعْلَمُ إِلَّا هُوَ الظَّاهِرُ  
بِالْمَرْصَدِ وَسُلْطَانُهُ مُهَمَّةٌ وَالرَّئِسُ  
عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ**

بـ مـدـلـ الرـحـمـهـ مـسـهـرـهـ

٢٣٦

12

卷之三

لأنهم يرون أن التسوّي كيدٌ وإنما من الملح وساختة للملائكة

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ب))

لِيَدِهِ دُوَّانَسْتَادِيُكَ الْأَنْجَلِي

卷之三

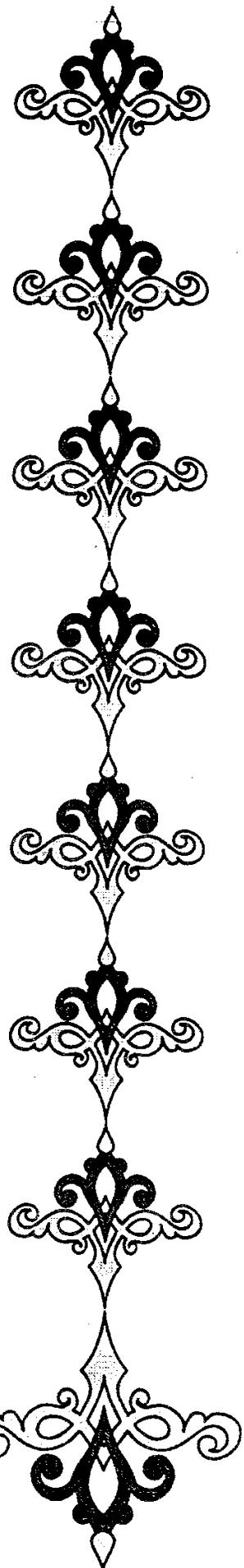
أكيد يا شدري يا يا المرشد تمسندة إلى أنا يا يا العذان زيبيه أنا النفسه زيبيه

أَنْتَ رَجُلُ الْمُهَاجِرِ إِذَا كَانَ أَكْرَمُهُ مُؤْمِنٌ وَالْمُهَاجِرُ إِذَا كَانَ عَسِيرًا

سی اکتوبر ۱۹۷۴ء

وَمُهْبِطِي الْكَوْكَبِ، وَسَرِيرِ الْمَلَائِكَةِ الْمُجَاهِدَةِ  
الْمُكَفَّلِيِّ، وَمِنَ الْكَوْكَبِ الْمُجَاهِدِ الْمُكَفَّلِيِّ  
وَالْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ  
وَالْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ الْمُكَفَّلِيِّ



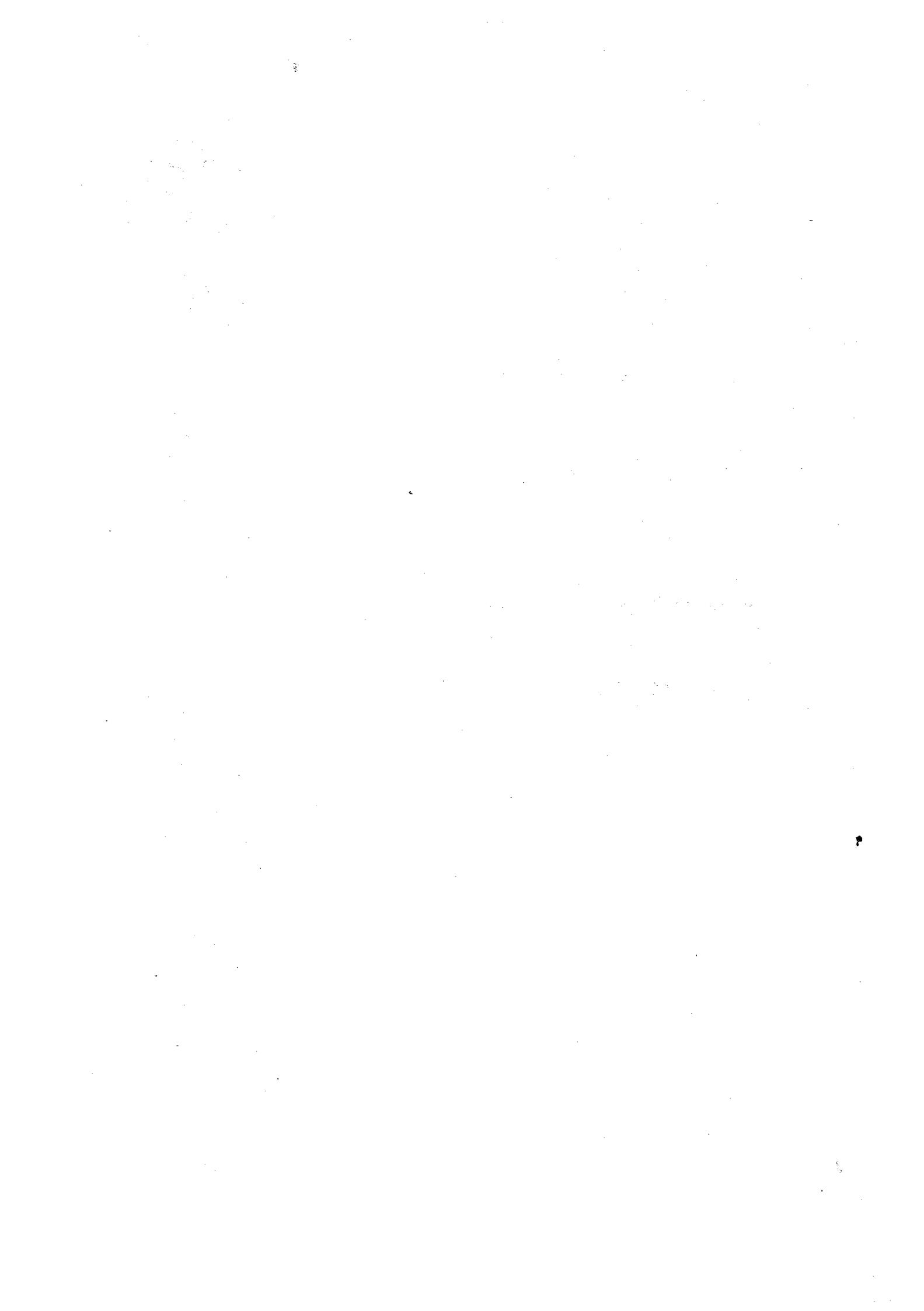


القسم الثاني

الإغراـب

في تيسير الإعـراب

دراسة وتحقيق





## مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي حوى ما انتشر من العلوم نطاق علمه المحيط، وطوى لأولئك طريق الوصول إليه، فأغناهم عن تحشيم طوله البسيط، وصلواته وسلامه على محمد وآله وصحبه المائين عن طرفي الإفراط والتفرط.

وبعد،

فلما كان علم النحو كثير الشعب، شديد الشغب، إذ<sup>(١)</sup> الاستقراء الناقص رياطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يكتفى منه بالجمع عليه ويوقف منه على ما احتاج تقويم اللسان إليه، سيما<sup>(٢)</sup> وقد حالت دون التوصل إليه الوسائل، وقامت الدعاوى لذوي الطلب مقام تحقيق المسائل، فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق، وأوصلتهم بها إلى الدقائق عجالة<sup>(٣)</sup> راكب، وعلامة<sup>(٤)</sup> طالب مع شيء من مخالفة الوضع والإصلاح ونهج لا يسلكه إلا من خلع ريقه<sup>(٥)</sup> التقليد من عنقه فاستراح.

(١) كذا في الأصل (إذا) وفي (ب ، ج) (إذ) وهو الصحيح.

(٢) استعمالها في «اللغة»: (ولا سيما) أي: وبخاصة؛ تقول: العلوم كلها مفيدة ولا سيما الفقه، وتفيد أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر بل منه على أولويته بالحكم النسوب لما قبلها، ويجوز في الاسم بعد (ولا سيما) الرفع والنصب والجر نكرة ومعرفة، ينظر: «همع الهوامع» (٢١٥/٢) تحقيق أحمد شمس الدين الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، و«الكامل» في النحو والصرف والإعراب لأحمد قبش (ص ٨٤) دار الجليل - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية.

(٣) العجالة: بضم العين ما يتزود المسافر ما لا يتعبه، ينظر: «السان العربي» مادة (عجل).

(٤) علالة: بالضم، ما يتعلل به، والععللة ما حلب بعد الفيقة الأولى وبقية اللبن، انظر: «السان العربي»، مادة (علل) (٣٦٦/٩)، ط: دار إحياء التراث العربي.

(٥) ريق: الريق بالكسر حبل فيه عدة عرَّ انشد به البُهْم الواحدة من العرا (ريقة) «مختار الصحاح» مادة (ريقة) (ص ٢٣١).

## تعريف النحو

**النحو<sup>(١)</sup>**: اسم اصطلاحى معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة يكون المسند إليه<sup>(٢)</sup> فيها مفهوماً كلياً مجتمع أفراده في حصول المسند<sup>(٣)</sup> لكل<sup>(٤)</sup> واحد منها<sup>(٥)</sup>.

(١) أولاً - لم يحد المؤلف النحو كما هي طريقة غيره من علماء النحو، بل بين مفهوم القاعدة في اصطلاحهم ليصل إلى حد النحو بعد ذلك مضيقاً إليه القاعدة.

ثانياً - لإكمال الفائدة، نقول: عرف العلماء النحو لغة، فقال ابن جني: هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوأ، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتفاء هذا القبيل من العلم.

- وقال الخضري: النحو لغة، له معان سبعة: القصد والجلهة كنحوت نحو البيت، والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندني نحو ألف كتاب، والقسم كهذا على خمسة أنحاء، وبعض نحو أكلت نحو سمكة، والشبيه: كعلي نحو محمد، وأظهرها وأشيرها ما ذكر سابقاً.

وقد جمعها الإمام الداودي في بيتين من الشعر، فقال:

للنحو سبع معان قد اتت لغة	جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد، ومثل، ومقدار، وناحية	نوع، وبعض، وحرف، فاحفظ المثلا

ينظر: «الخصائص» لابن جني (١/٣٤) ط: دار الكتاب العربي، «حاشية الخضري» (١٠/١) ط: الحلبي (١٩٤٠م)، «الاقتراح» للسيوطى (ص ٣٧-٣٨) ط: مكتبة الصفا - القاهرة.

(٢) المسند إليه: هو المبدأ الذي له خبر، والفاعل من الفعل التام، وشبهه كاسم الفاعل، والصفة المشبهة مثل: أنت الحسن خلقه، فخلقه وهو فاعل الصفة المشبهة قد أسد إلى الحسن فهو المسند إليه، وما كان أصله مبتدأ ويشمل: اسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرزوني (ص ٤٨) و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (١٣١) ط: دار النهضة العربية - بيروت.

(٣) كذلك في (ب ، ج) وفي الأصل المستند. (٤) في (ب) لكل منها.

(٥) ولقد ذهب جمهور من النحويين أن الصرف جزء من النحو لا علم مستقل بذاته، فعلى هذا الاصطلاح يُعرف بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ليشمل الأمرين، أي: النحو والصرف، أو بأنه: علم بأصول مستتبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية، وقد عرفه المؤلف في «المواهب الواقية» (ص ٢)، فقال: علم يبحث عن الأحوال العارضة لآخر الكلمة من تعلق معنى آخر بها وعن مانع تلك الأحوال وتسمى تلك الأحوال إعراباً وامتناعها بناء.

مثل قولنا الفاعل مرفوع، وإنما يقضي بهذه الجملة من علم بتتبع كلام العرب لزوم ذلك المسند<sup>(١)</sup>، لكل واحد من أفراد ذلك المسند إليه<sup>(٢)</sup> كما هو الاستقراء التام، أو<sup>(٣)</sup> أكثرها كما هو الاستقراء<sup>(٤)</sup> الناقص الذي هو رباط علم النحو، وأما من لم يستقرئ، فإنما يأخذ تلك الجملة مسلمة، حتى يعلم بالتتابع ما علمه القاضي بها، فتعود<sup>(٥)</sup> عنه يقينية يستحق اسم القاعدة الذي معناه: الأصل القار.

وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات والسكنون والمحذف - كما سيتضح لك - التابع لغة الحال معناها، فإن معنى الكلمة يعرض له من تعلقه بمعنى كلمة أخرى أحوال تختلف باختلاف جهة التعلق فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازماً<sup>(٦)</sup> في اللغة لبعض أحوال معناها العارضة بالتعلق غير

(١) أي: الرفع.

(٢) في الأصل (إذا) وال الصحيح ما ثبته في المتن كما في (ب، ج).

(٣) الاستقراء: هو تبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً، أو هو انتقال الفكر في الحكم على الجزء إلى الحكم على الكل الذي يدخل الجزئي تحته، والاستقراء ينقسم إلى قسمين: تام، وناقص، كما ذكر المؤلف، فالاستقراء التام: هو الذي يتم فيه استيعاب جميع جزئيات وأجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث، بالنظر والدراسة العلمية، وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي فيه مثلاً: عرفت وحدات الزمن، وعرف الجغرافيون الأنهر الكبرى في الأرض والقارات، وهكذا كثير من المعارف العلمية توصل إليها العلماء عن طريق هذا الاستقراء.

واما الاستقراء الناقص: فهو الذي تدرس من خلاله بعض جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث - أي بحث - وتعتبر النماذج المدرورة أساساً تقاس عليه بقية الأجزاء أو الجزئيات، ومن هذا المنطلق؛ فإن الباحث يصدر حكماً عاماً ظنناً يشمل ما درسه وما لم يدرسه، وذلك بناء على غلبة ظنه، بأن بقية الأجزاء أو الجزئيات متشابهة للأجزاء التي درسها.

ينظر: ضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميداني (ص ٢٠٠ - ١٨٧) ط: دار القلم - دمشق.

(٤) في (ج) فيعود.

(٥) كلزوم رفع آخر الفاعل بعلامة رفع، وكلزوم نصب آخر المفاعيل بعلامة نصب، وال مجرور بعلامة جر، وهكذا.



معلل ذلك إلا بالوجودان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية، والمعاني كما أنها معلومة بالعقل - كما أوضحنا في الأصول<sup>(١)</sup> - فأحوالها كذلك.

وقد زعم النحاة أن أحوال اللفظ تدل على أحوال المعنى، وهو باطل، لأن كل واحد من أحوال اللفظ مشترك بين أحوال كثيرة للمعنى<sup>(٢)</sup>، والمشترك لا يدل بنفسه على خصوص معنى من معانيه، وأيضاً يلزم أن يكون الإعراب كلمة لكونه لفظاً موضوعاً لمعنى، لعدم كون دلالته عقلية<sup>(٣)</sup>، ولا طبيعية<sup>(٤)</sup>، فلا تكون المعرفات مفردات بل مركبة من كلمتين<sup>(٥)</sup>.

وقد خرج بقولنا التابع لغة حال معناها أحوال اللام<sup>(٦)</sup> الصرفية؛ لأنها لا تتبع حال معنى<sup>(٧)</sup> الكلمة<sup>(٨)</sup>، وكذا حال آخر الأصوات<sup>(٩)</sup> وأسماء الأفعال؛ فإنه إنما

(١) للمؤلف كتاب في الأصول موسوم بـ(نظام الفصول شرح الفصول اللؤلؤية) ذكر فيها العلل، وأقسامها، واستطرد في ذلك كثيراً وبين معانيها، وأصل الكتاب شرح لمن الفصول اللؤلؤية للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، وهو سفر عظيم ما زال مخطوطاً حتى كتابة هذه الأسطر، ولعله أشار هنا إليه، ينظر: هذا المخطوط من لوحة رقم (٣٢٧-٣٤٢).

(٢) فالرفع مثلاً يكون للفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن . . . ، والنصب يكون لاسم إن، وخبر كان، والمفعيل . . . إلخ.

(٣) كدلالة المصنوع على الصانع.

(٤) كدلالة الدخان على النار، والنور على القمر، والضياء على الشمس، وهكذا.

(٥) ففي نحو (يذهب زيد) عنده كل كلمة لها معنى لغوي، ومعنى تركيبي، له علامة لفظية، وهي الضمة الدالة على الرفع، فمن الأسماء والأفعال نحو (زيد) (يذهب)، ومن النصب من الأسماء والأفعال (الكتاب) (لن يقرأ) في قوله: (لن يقرأ زيد الكتاب)، وهكذا.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ج) (اللوازم). (٧) كذا في الأصل، وفي (ب) حال آخر الكلمة.

(٨) في التركيب وإنما معناها حاصل قبل التركيب.

(٩) أسماء الأصوات، هي أصوات يخاطب بها من لا يعقل من الحيوان، أو صغار الإنسان، واسم الصوت يشبه اسم الفعل من حيث صحة الاكتفاء به، وإنما لم يجعل اسم فعل لأنه لا يحمل ضميرًا ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام، «كهلا» «الزجر الفرس أو لزجر الخيل»، ومعناه توسيع في =

يعرف مجرد<sup>(١)</sup> النقل عن العرب، ولا تنضبط بقاعدة نحوية، ودخل مثال<sup>(٢)</sup>  
ذهاب التنوين، وبدله<sup>(٣)</sup> للإضافة، لأنّه حال للمضاف نشأ من تغيير حال معناه  
قبل الإضافة أعني: التكير الذي زال بتعريف الإضافة أو تخصيصها<sup>(٤)</sup> له، فلو  
جعل ذلك وأمثاله إعراباً لم يبعد<sup>(٥)</sup>، لكن للاصطلاح حكمة في تخصيص حال  
دون حال، ثم لا يخفاك<sup>(٦)</sup> أن النسبة حال للمنسوب، والمنسوب إليه<sup>(٧)</sup>، فتغيرها

= الـزـجـرـ، وـقـدـ تـزـجـرـ بـهـ النـاقـةـ أـيـضـاـ، وـ(ـعـدـسـ)ـ لـزـجـرـ الـبـغـلـ، وـ(ـكـنـخـ)ـ لـزـجـرـ الـطـفـلـ، وـ(ـقـبـ)ـ لـوـقـوـعـ  
الـسـيفـ، وـ(ـغـاقـ)ـ لـصـوـتـ الـغـرـابـ، وـ(ـطـقـ)ـ لـصـوـتـ الـحـجـرـ، وـهـذـهـ الـأـصـوـاتـ مـبـنـيـةـ مـحـكـيـةـ، لـأـنـ الصـوـتـ  
لـيـسـ فـيـهـ مـعـنـىـ، فـجـرـيـ مـجـرـيـ بـعـضـ حـرـوـفـ الـأـسـمـ، وـبـعـضـ حـرـوـفـ الـأـسـمـ مـبـنـيـةـ.

وأما أسماء الأفعال: فيه كلمات وضعت لتدل على صيغة الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها غير أنها لا تقبل علامات الفعل، ولا علامات الاسم، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة والكثرة، فمثلاً: صه، للواحد والواحدة والثنية والجمع، تقول: صه يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا هند، يا هندان، وهكذا، ولو جئت بسمى هذه اللفظة وهو اسكت لاحتاجت أن تعامل مع كل اسم بلفظ يناسبه.

- ينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/٨٥-٢٥) ط: عالم الكتب - بيروت، «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٦٥-٢٠٢) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، «الكامل» لأحمد قبش (ص-٢٥-٢٦٠) ط: دار الجليل - بيروت.

(٢) في (ب، ج) مثل.

(١) (بمفرد) أدق من (المفرد).

(٣) أي: دخول المضاف إليه.

(٤) جاء في الأصل وفي (ج) وتخصيصها، وفي (ب) أو تخصيصها وهو الصحيح، ولذلك أثبتناه في المتن.

(٥) انفرد المصنف في مخالفة ما اصطلح عليه النحاة من عدم جعل المضاف إلى إعراباً، لأنه عنده جاء بدلاً من التنوين الذي هو إعراب، فلم يبعد عنده أن يأخذ حكم المبدل عنه، فيكون إعراباً، ينظر: «شرح الرضي» (١/٦٣)، «شذور الذهب» (ص ٣٦).

(٦) الاستعمال اللغوی الصحيح أن يُقال: (لا يخفى عليك)، انظر: «القاموس المحيط» مادة (خفا)  
 (٤/٣٢٦) ط: الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.

(٧) كثيراً ما يكرر المصنف في هذا الكتاب لفظ المنسوب والمنسوب إليه، ويقصد المنسد والمسند إليه، وهو بهذا يحاكي الرضي شارح «كافية ابن الحاجب»، ينظر: (٣٧٨/٢).

إلى معنى الحرف الداخل عليها وجوب لـ<sup>(١)</sup> تغيير أحدهما أو كليهما، كما في مفعولي (العلم والظن)، ومانعه، أي: ويُعرف بالقواعد مانع ذلك الحال عن آخر الكلمات كما في المبنيات، وما إعرابه تقديري.

وإنما عدلنا عن قولهم: علم يُعرف به الإعراب والبناء، لأن الإعراب والبناء الأصطلاحين مجھولان لا يُعرفان إلا بالنحو، فلو عُرف النحو إلا بهما لكان دوراً<sup>(٢)</sup> واضحاً.



(١) في (ب) لـتغيير.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على نفسه، أي: يكون هو نفسه علة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة، والدور مستحيل بالبداهة العقلية، كما يقول العلماء، فمثلاً لو أن شخصاً قال: أول ماء وجد في الأرض هو من السحاب، وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو، وأول بخار للماء في الجو وجد من الماء الذي وجد في الأرض، فهذا دور مرفوض بالبداهة العقلية، لم يجرنا إلى إثبات وجود شيء قبل أن يكون موجوداً، ليكون علة لوجود أمر ثان، والثاني علة لوجود أمر ثالث، والثالث علة لوجود الأمر الأول.

إذن فال الأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين، وهو ظاهر استعمال هذا الدور يسميه المناظقة (الدور السقي)، وهو مستحيل عقلاً، وهناك دور آخر من قبيل الدور الاعتباري يسمى (الدور المعي) وهذا لا استحالة فيه، بل هو جائز وواقع مثل: توقف المتضادين على الآخر، كالآبوبة والبنوة والأصغر والأكبر، إذ لا يتصور الآبوبة إلا مع تصور البنوة ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور الأصغر، وهكذا، فالمؤلف يريد القول أن النحو يُعرف به الإعراب والبناء، والإعراب والبناء يُعرف به النحو، إذن فالدور توقف كل من الشيئين على الآخر، وهذا ما قصده المصنف.

- انظر: «ضوابط المعرفة» لجبنكة الميداني (ص ٣٢٦-٣٢٣)، و«المعجم الوسيط» (١/٣٠٣ ط).

## تعريف الكلمة

والكلمة: لفظ<sup>(١)</sup> موضوع، أي: معنٍ لمعنى، فإن الوضع تعين اللفظ للمعنى، فلا حاجة<sup>(٢)</sup> إلى تقييد الموضوع بالمفرد<sup>(٣)</sup>، لأن التركيب إما ما يحصل بالاستعمال لا بالوضع، لا كما زعم<sup>(٤)</sup> النحاة<sup>(٥)</sup>، وأيضاً لو سلم أن إذن الواضع

(١) احترذ المؤلف بقوله «اللفظ» عن الخط والحركة والإشارة وغيرها، فربما دلت بالوضع على معنٍ مفرد، وليست بكلمات.

(٢) في (ب، ج) ولا حاجة.

(٣) ناقش الرضي هذه المسألة في شرحه على «الكافية»، ورد على ابن الحاجب حين قال في تعريف الكلمة: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»، فقال: «معنى اللفظ ما يعني به»، أي: يراد، بمعنى المفعول. قوله: لمعنى مفرد، يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى «ضرَبَ» أو لا جزء له، كمعنى (ضرَبَ)، فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو «ضرَبَ زيدًا» و«عبد الله»، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، ولو قال: «الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، ينظر: شرح «كافية ابن الحاجب» للرضي (١/٢٢-٢٣).

(٤) في (ب) لا كما زعمه النحاة.

(٥) لقد عزم المؤلف بأن هذا الرأي رأى جميع النحاة، ولم يكن الأمر كذلك، فقد نقل السيوطي في «المزهر» عن عدد من العلماء قولهم: «اللفظ إنما وضع للمعنى من غير تقييده»، ثم ساق كلام ابن إياد عن شيخه، قال: «ولو كان حال الجمل كحال المفردات في الوضع، لكن استعمال الجمل، وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، والواجب على أهل اللغة أن يتبعوا الجمل، ويودعوها كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، وأن المركبات دلالتها على معناها التركيبي بالفعل لا بالوضع، فإن من عرف مسمى «زيداً»، وعرف مسمى «قائم» بغيره المخصوص فهم بالضرورة معنٍ هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد، نعم يصح أن يُقال: أنها موضوع باعتبار أنها متوقفة على معرفة مفرداتها التي لا يستفاد إلا من جهة الوضع، لأن اللفظ المركب أجزاء مادية، وجزءاً صورياً، وهو التأليف بينهما، وكذلك لمعناه أجزاء مادية، وجزءاً صورياً، والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء المادية من المعنٍ، والوضع الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنٍ بالوضع.

- «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطى (١/٤٤) ط: دار الجليل - بيروت.

بالتركيب وضع كإذنه بالتجوز، فقد صرحا بأن المركبات موضوعة للنسبة والنسبة معنى بسيط اعتباري، فلا يجدي الاحتراز عن المركبات بالفرد، الذي فسروه بما لا يدل جزؤ لفظه على جزء معناه، لأن جزء المركب كذلك لا يدل على جزء النسبة لبساطتها.

وأما تفسير المفرد بأنه اللفظ بكلمة واحدة ومعنى الواحدة، معلوم عرفاً، فدور، لأن الكلمة إنما احتاج إليها لبيان عرف النحاة فيها، فإذا توقفت معرفتها على معرفة عرفهم، فقد جاء الدور وأيضاً الهيئة التركيبية التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهيا محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول<sup>(١)</sup> خارج عن الذات كما علم لامتناع حمل الذات أو جزئها على نفسها، ولو لا ذلك لورد ما أورده نجم الأئمة<sup>(٢)</sup> من لزوم كون المشتقات ونحوها من<sup>(٣)</sup> المركبات لدلالة كل من المادة والهيئة (على معنى غير معنى الآخر، ولا مدفع لهذا الاعتراض إلا بمنع جزئية الهيئة)<sup>(٤)</sup> مسندًا بما ذكرنا، ومقتضى لها بوضعه.

(١) المحمول: قضية منطقية، وتعني: أن يكون الحكم فيها قائماً على إسناد شيء إلى شيء آخر، أو نفيه عنه، فالقضية الحملية إذن فيها مسند، ومسند إليه، بحسب اصطلاح النحاة، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٨١).

(٢) نجم الأئمة: هو محمد بن الحسن الإسترابادي السمنائي (رضي الدين) نزيل النجف، نحوبي، صرفي، منطقي، متكلم، من أهل إستراباذ، من أعمال طبرستان، لقب بـ «نجم الأئمة» له مؤلفات كثيرة من أشهرها: «شرح كافية ابن الحاجب» في النحو، و«الشافية» في الصرف (ت ٦٨٦هـ)، ينظر: «بغية الوعاء» (٥٦٧/١١) المطبعة العصرية - بيروت، و«خزانة الأدب» (٤٨-٤٩، ٢٧/١) دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ساقطة في الأصل وما أثبتناه من (ب).

(٤) ما بين المعقوقين ساقط في النسخة الام، وما أثبتناه من (ب، ج).

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حدث مستقبل عقلاً، أو خارجاً بنفسه لا يحتاج في تعقله إلى تعقل شيء آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقل حدثاً نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشترك بين أشخاصهما، أو غيره من جهة نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصاً عند الوضع كالأعلام أو كلياً كالجنس.



## فصل

### تقسيم الموضوعات

يختص بتقسيم الموضوعات باعتبار أسمائها النحوية، ليعرف به رسم كل واحد منها، فإن اقتضى اللفظ الموضوع بوضعه غير نسبة، أي: لم تؤخذ<sup>(١)</sup> في وضعه تعلقه بشيء ولا تعلق شيء به، وقوله مخصوصة<sup>(٢)</sup> احتراز عن لفظ نسبة، فإنه موضوع لطلق النسبة<sup>(٣)</sup>، ومقتضى<sup>(٤)</sup> لها بوضعه.

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حديث مستقبل عقلاً، أو خارجاً بنفسه لا يحتاج في تعقله إلى تعقل شيء آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقبل حديثاً<sup>(٥)</sup> نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشترك بين أشخاصهما، أو غيره من جثة<sup>(٦)</sup> نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصاً عند الوضع كالاعلام أو كلياً كالاجناس.

(١) في الأصل لم توجد، وفي (ب، ج) لم تؤخذ، ولذا أثبتنا في المتن، لأن السياق يدل عليه.

(٢) لم يوضح المصنف من هو، ولم يكن لهذا السياق كلام مسبق حتى يشرح هذا النص، ولعل المصنف كان يقصد نصاً لأحد العلماء كان يحفظه فأثبتته في ثانياً وضعه لهذه النبذة المختصرة والمعلومات تزاحم في خواطره، أو لعله ينسب هذا الكلام إليه، ولكن كعادة بعض أهل العلم يقول: «وقوله» ويقصد نفسه - والله أعلم - .

(٣) النسبة: قضية منطقية تدور حول المعاني والألفاظ، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٥٧).

(٤) في الأصل «وخصص لها» وفي (ب) «ومقضيا لها»، وقد أثبتنا في المتن، لأن دلالة السياق تدل على ذلك.

(٥) الحديث: المقصود به المصدر الذي هو أصل المشتقات عند البصريين، ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢٣٧/١) ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح ابن يعيش» (١١٠/١)، «أسرار العربية» (ص ١٧١) ط: المجمع العلمي العربي - دمشق.

(٦) الجثة: هو الشخص المرئي أو المحسوس بعكس الحديث الذي هو معنى من المعاني كالعلم والقتال والقدرة وغيرها، ينظر: «ابن يعيش» (١١٠/١).

\* ومنها: **المضمرات**<sup>(١)</sup>، وأسماء الإشارة<sup>(٢)</sup>، لأن التعين بالقرينة لا ينافي الوضع المشترك، وإن اقتضى بوضعه نسبة شيء متصل لفظه إليه.

**فاسم موصول**<sup>(٣)</sup>، بما نسب إليه من جملة، أو ما يقدر لها<sup>(٤)</sup>، نحو: الذي ضرب أو الذي عندك وسيأتي، أو اقتضى نسبة شيء داخل في مفهومه له قيداً.

(١) ذكر ابن عييش بأنه لا فرق بين المضمير والمكتني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكتنيات، فكل مضمير مكتني، وليس كل مكتني مضمراً، فالكتنائية إقامة اسم مقام تورية، وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو: فلان، والفلان، ففلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم، وإذا كانت الكنائية، فقد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالأسماء المضمرات نوع كنائيات، ونجد ابن السراج يعنون للمضمرات في «الأصول»، فيقول: باب الكنائيات، وهي علامات المضمرات، ثم يقول: الكنائيات على ضربين، متصل بالفعل، ومنفصل منه، ثم يسوق الشرح لهذا الموضوع، فوافق الكوفيين، وأما السيوطي فيذهب إلى أن المضمير هو الكنائية، فيقول: المضمير ويسمى الكنائية، والковيون يقولون: الكنائية والمكتني. ويطلق الضمير، ويراد به: المضمير، وهو معنى واحد، وهو اسم جامد يدل على: ما يكتنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب، وقال بعضهم: هو ما يكتنى به عنه مثل: أنا وأنت وهو ... ، وكالباء من: كتبتُ، وكتبَ، وكتبَتْ، وكالواو من: يكتبُون، وهو سبعة أنواع: متصل، ومنفصل، ويارز، ومستر، ومرفوع، ومنصوب، ومحروم.

ينظر: «شرح المفصل» (٨٤/٣)، «الأصول في النحو» لابن السراج البغدادي (١١٥/٢) ط: مؤسسة الرسالة، «همع الهوامة» (١٩٤/١)، «جامع الدروس العربية» للعلابي (١١٦/١)، ط: المكتبة المصرية.

(٢) **أسماء الإشارة**: هو النوع الثاني من المبنيات بعد الضمائر، وهي: الأسماء التي يُشار بها إلى المسمى، وفيها: من أجل ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي: ضرب من المبهم، ولهذا بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وقيل: بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافة لإبهامها، وهي: إما الإشارة الحسية أو الوصف نحو: هذا الرجل، كاحتياج الحرف إلى غيره. ينظر: «شرح المفصل» (١٢٦/٣)، و«شرح الكافية» للرضي (٧٥/٣).

(٣) معنى الموصول: أن لا يتم بنفسه، بل يفتقر إلى الكلام بعده يصله به ليتم اسمًا، فإذا تم بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، ويجوز أن يقع مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً ومضافاً إليه، فتقول: قام الذي عندك، وضررت الذي، وجاءني غلام الذي في الدار، وتقول: الذي في الدار زيد، وتقول: زيد الذي أبوه قائم، ولهذا علل العلماء بناء الموصول بأنه محتاج في تمامه إلى جملة بعد توضحه، لأنه صار بعض الكلمة، وبعض الكلمة تشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد نفسه، ولا بد من كلام بعده. ينظر: «شرح المفصل» (١٣٨/٣)، «شرح الكافية» (٨٨/٣).

(٤) وفي (ج) بها.

فاسم مشتق<sup>(١)</sup>، أي: مأخوذ ومصوغ<sup>(٢)</sup> من اسم حدث لإرادة نسبة الحدث الذي أخذ لفظه منه إليه، وتنقيذه به.

فإن جعل كاسماً محل حدوته، أي: للمحل الذي حدث فيه هو اسم زمان أو مكان<sup>(٣)</sup> نحو مرقد زيد، ومقدم الحاج، أي: المكان الذي يرقد<sup>(٤)</sup> فيه زيد، والزمان الذي يقدم فيه الحاج.

وإن جعل اسمًا لمحل زيادته، أي: للشيء الذي زاد فيه الحدث على ما في غيره<sup>(٥)</sup>، فهو اسم تفضيل<sup>(٦)</sup>، نحو: زيد أضرب من عمرو، فإن «أضرب» اسم لمن زاد الضرب الحاصل منه على الضرب الحاصل من غيره، وقد يراد به من زاد الواقع عليه على الواقع على غيره.

(١) المشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف، ومن أسماء الأجناس المعنية المصدرية يكون الاشتراق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر، وندر الاشتراق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض، من الورق والسيع، وهكذا. ينظر: «شذا العرف» للحملاوي (ص ٦٨) دار القلم - لبنان، التطبيق الصRFي للراجيhi (ص ٧٥) دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) كذا في الأصل «وموضوع» وفي (ب، ج) وصوغ.

(٣) أسماء الزمان والمكان من المشتقات: والغرض منها إفاده مكان الفعل وزمانه، كما بين المصنف، ولو لا ذلك للزمك أن تأتي بالفعل، وللفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الفعل، وكثيراً ما يشتق اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المجرد على وزنين، «مَفْعُل»: إن كان المضارع مضامون العين أو مفتوحها، أو كان الفعل معتل الآخر، «مَفْعِل»: إن كان المضارع مكسور العين أو كان الفعل من المثال الواوي، فمثال الوزن الأول: شهر المحرم مبدأ العام الهجري، فترة العطلة مليئ الأطفال، مدخل المدينة جهة الشرق، الصحراء مليجاً الوروش.

ومن الوزن الثاني: ليلة القدر مهبط الخير من السماء، العشاء موعد تجمع المسلمين في المساجد، الحديقة مهبط الطيور، المورد العذب شديد الزحام.

ونادرًا ما يشتق من غير الثلاثي على وزن (اسم المفعول)، تقول: الليل مستقر لكثير من المخلوقات، الأرض اليمنية مستخرج الخيرات، وهكذا.

- ينظر: «شرح المفصل» (٦/١٠٧)، و«شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (١/١٨١)، و«شذا العرف» (ص ٨٢).

(٤) في (ب) يقدم.

(٥) اسم التفضيل: يطلق عليه العلماء أحياناً: فعل التفضيل، وهو: اسم مصوغ من المصدر، أي: مشتق منه للدلالة على شيئاً اشتراكاً في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وبيني من =

وإن جعل اسمًا لمبدأ حدوثه - المبدأ غير مهموز ما فيه<sup>(١)</sup> - يبدو الحادث، ويكون علة لوجوده، فهو اسم فاعل<sup>(٢)</sup>، نحو: خارج، وخارج، ومستخرج، من نشأ عن الخروج أو الإخراج، أو الاستخراج.

وإن جعل اسمًا لمنهاه، أي: للمحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول<sup>(٣)</sup>، نحو: مضروب اسم لمن انتهى إليه الضرب.

= ثالثي مجرد على وزن (أفعال) جاء منه فعل تام غير لازم للتفي، متصرف، قابل معناه للكثرة، مثبت، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على (أفعال فعلاء).

- فإذا كان الفعل حامداً، أو غير قابل للكثرة والتفضيل والتفاوت، فإنه لا يُصاغ منه اسم التفضيل مطلقاً، فمثلاً الحامد: عسى - ليس ... ، ومثال الفعل الذي لا يقبل التفاوت، فني - مات ... ، وإذا كان الفعل أكثر من ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على (أفعال فعلاً) ناتي باسم التفضيل من فعل مساعد، مستوف للشروط المذكورة، وبعده المصدر الصريح للفعل الذي تزيد التفضيل منه، ويُعرب المصدر تمييزاً منصوياً مثل: صنعته أكثر ارتفاعاً من المكلا، محافظة إب أشد خصبة من محافظة البيضاء.

- وإن كان الفعل مبنياً للمجهول أو منفياً، فنأتي باسم التفضيل من فعل مساعد مستوف الشروط، ويعده المصدر (المؤول) للفعل المبني للمجهول أو المنفي، مثل: المعالي أجدر أن يسعى إلى طلبها، الدولة العربية أحق لا تتقى.

- ينظر: «شرح المفصل» (٦/٩١)، «شرح الكافية» للرضي (٣/٥١٢)، «شذا العرف» (ص ٧٨) ..  
١) في (ب، ج) منه.

(٢) اسم الفاعل: ما اشتقت من مصدر المبني للفاعل، ويبدل على من وقع منه الفعل، أو قام به. ويُصاغ منه الفعل الثلاثي على وزن واحد هو (فاعل)، ويقلب وسط الفعل (همزة) في اسم الفاعل إن كان الفاعل، ويُصاغ من غير الثلاثي على صورة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وهناك أسماء تشتقت من الأفعال، للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقويته والبالغة فيه، ومن ثم سميت صيغ المبالغة، وهي لا تشتقت إلا من الفعل الثلاثي، ولها أوزان أشهرها خمسة: «فَعَالٌ، مِفْعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، فَعِلٌ». ينظر: «البصرة والتذكرة» (٢١٦/١)، «شذا العرف» (ص ٧٤-٧٥).

(٣) اسم المفعول: هو ما اشتقت من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل، ويُصاغ من الفعل الثلاثي، الصحيح على وزن واحد فقط، هو «مفعول» ويفك إدغام مضعنف الثلاثي عند صياغة اسم المفعول منه، كما يجيء اسم المفعول من المعتل الأول، دون تغيير، تقول: وثق، موثوق به، أما الثلاثي المعتل (الوسط) أو (الآخر)، فإن اسم المفعول منه يأتي كالتالي: «قال: مقول»، «باع: مبيع» =

وإن جعل اسمًا لما يستعان به عليه، أي: على الحدث فهو اسم آلة<sup>(١)</sup>، نحو: معرفة اسم للآلة التي يُستعان بها على الغرفة، وموضع استيفاء صيغ المستقates هو التصريف<sup>(٢)</sup>.

وهي مشتركة في تقيد مدلولها بالمتصف بذلك الحدث المشتقة منه<sup>(٣)</sup>، وما عدا العَلَم ما تقدم من الأقسام كلها، فهو موضوع لاهية غير نسبة مخصوصة<sup>(٤)</sup> طبيعية كانت الماهية<sup>(٥)</sup>، أو وضعية؛ فإن الواضح إذا عين اللفظ بإزاء مفهوم اعتباري له يشترك<sup>(٦)</sup> فيه كثيرون، فهو وضع ل المشترك، وإن لم يكن الاشتراك

= «دعا: مدعو»، «رضي: مرضي»، «رمى: سرمسي، مرمي»، «وقى: موقى، موقى»، وهكذا، وقد اكتفى المصنف بالإشارة إلى صوغه من الثلاثي فحسب، وللفائدة نقول: وأما من غير الثلاثي، فيأتي على صور متعددة، فيكون كاسم فاعله، ولكن يفتح ما قبل الآخر، نحو: مكرم، ومعظم، ومعظم، ومستعان به، ومطاع، ومستخرج، وهكذا. ولا يُصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار وال مجرور أو المصدر.

- ينظر: «التبصرة والتذكرة» (٢١٦/١)، «شذا العرف» (٧٤/٧٥).

(١) اسم الآلة: هو اسم ما يعالج به وينقل، أو هو الاسم المشتق من الفعل الثلاثي المتعدي للدلالة على الأداة التي وقع الفعل بواسطتها، ويأتي هذا الاسم على ثلاثة أوزان قياسية، هي: مِفْعَل، مِفْعَلَه، مِفْعَال، تقول: المجهر قرين الباحث لا يفارقه، والمغزل صاحب الخياط في عمله، فالجهير من: جهر، والمقرض: من قرض، والمغزل: من غزل.

قال تعالى: «فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّمُ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا ذَبَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ» (سـ١٤: ١٤)، فـ«منسأة» من نسأ، وتقول: مكنسة من كنس، وقال تعالى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَأَةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ» (النور: ٣٥)، فمشكأة، ومصباح: من شكا، وصبح، وهكذا.

- ينظر: «شرح المفصل» (٦/١١١)، «شذا العرف» (ص ٨٣).

(٢) ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١٨٨-١٨٠/١)، «المتع في التصريف» لابن عصفور، تحقيق قباوة (٢/٤٥٠-٩٥٠)، ط: دار المعرفة - بيروت.

(٣) في (ب، ج) هي منه.

(٤) الماهية: لفظ منطقي يقصد فيها حقيقة الكلي، أي: ما كان من عناصر الكلي مقومًا لذاته بمعنى أنه لولاه لارتفاعت حقيقته أو تغيرت، ولما كانت الماهية حقيقة الكلي، كانت قابلة للشركة.

- ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص ٣٣٧).

(٥) في الأصل «مشترك»، وما أثبتناه في المتن من (ب، ج) وهو أقرب للسياق.

طبعياً، كما سيأتي في ماهية النسبة، أو اقتضى نسبته نفسه إلى شيء حال كون المنسوب غير قائم بالنسبة إليه، أي: ليس حالاً فيه، فإن القيام بالشيء الحلول فيه، بل هو قائم بنفسه، وإن اقتضى وضعه للنسبة الحاجة إلى المنسوب إليه لعدم وجودها إلا بذكر طرفها، فاسم مضاد وضعنا نحو: ذو أو الـ<sup>(١)</sup>، وفوق، وعلامة عدم دخول لام الجنس<sup>(٢)</sup> عليه من كلام من يحتاج به، فإن لام الجنس لا تدخل على<sup>(٣)</sup> ما وضع ليكون منسوباً<sup>(٤)</sup>.

وأما نحو: زيد القائم، لم يوضع ليكون منسوباً كما علمت بل نسبته إلى زيد كنسبته (زيد) إليه، في «القائم زيد» استعمالية لا وضعية، واللام داخلة فيه لاستصحاب أصل، كما في الأعلام المنقوله عن المصادر والصفات<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب، ج) والـ.

(٢) لام الجنس: هي آل العريف، وهي تفيد إما استغراف الأفراد وهي التي تخلفها «كل» حقيقة، نحو: «وَخَلَقَ النَّاسَ ضَعِيفًا» (النَّاس: ٢٨)، ونحو: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» (العمر: ٢)، أو لاستغراف خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً نحو: زيد الرجل علمًا، أي: الكامل في هذه الصفة، ومنه: «ذَلِكَ الْكِتَابُ» (البقرة: ٢)، أو تعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: «وَجَعَلْنَا مِنَ النَّاسِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا» (الأنبياء: ٣٠)، قوله: والله لا أنزوج النساء، أو لا أليس الشياب، ولهذا يقع الحث بالواحد منهمما، وببعضهم يقول في هذه: أنها لتعريف العهد، فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان تميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

- ينظر: «المقتضب» للمرد (١٤٣/٢)، (٤/١٣٨)، «معنى الليب» لابن هشام الانصاري (١/٧٣)، «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/٢٧٧).

(٣) في (ب) إلا على ما.

(٤) أي: مضاداً.

(٥) قوله «الأعلام المنقوله عن المصادر والصفات»: يشير المصنف إلى القسم الثاني من أقسام العلم؛ فإن العلم ينقسم إلى قسمين، منقول عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، وذلك المقول عنه، إما مصدر، نحو: فضل، أو اسم عين، مثل: أسد، أو اسم فاعل: كحارث، أو اسم مفعول، نحو: =

ولهذا حكموا بأن المحكوم به<sup>(١)</sup> في مثله ليس هو الوصف، كما<sup>(٢)</sup> في زيد القائم، بل الجنس المتصف بالقيام ليفيد<sup>(٣)</sup> قصره على زيد، حيث لا عهد، وأما مع العهد، فيجب أن يحکم بما نسبته إلى الآخر مجھولة حقيقة، أو ادعاء، وإن كانت عينية معلومة.

أو اقتضى نسبة نفسه إلى شيء حال كون المنسوب قائماً به، أي: بذلك **الشيء المنسوب إليه، وحالاً فيه صفة<sup>(٤)</sup>** من صفاتة.

= مسعود، منصور، أو صفة مشبهة، نحو: سعيد، أو فعل ماض نحو: شَمَّ - علم فرس - أو فعل مضارع نحو: يشكر، أو جملة فعلية والفاعل ظاهر «كبرى نحره»، «وشاب قرناء» أو ضمير بارز، كأطراقا - علم مقازة.

والقسم الثاني مرتجل: وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كسعاد) علم لامرأة. وزيد وأدَّ: علماً مذكور، وقد ذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقوله، وعلى عكسه الزجاج فذهب إلى أنها كلها مرتجلة، والصحيح ما ذكرنا.

- ينظر: «شرح الأشموني على الفية ابن مالك» (١١٤/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، فهارس كتاب «سيبوه» لعظيمة (ص ١٣٣) دار الحديث - القاهرة.

(١) المحكوم به: يطلق على المسند أو المخبر به، ويسمى عند علماء المنطق: محمولاً، والمحكوم به ثمانية: خبر المبتدأ، نحو: قادر من قوله: الله قادر، والفعل التام، مثل: حضر سعيد، واسم الفعل، كقوله تعالى: «هَيَّاهُاتٌ هَيَّاهُاتٌ لَا تُؤْعِدُونَ» (المؤمنون: ٣٦)، والمبتدأ المكتفى بمعرفته نحو قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْثِي يَا إِبْرَاهِيمَ» (مريم: ٤٦)، والمصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: ضرب العبد مسيئاً، والمفعول الثالث لاري «وأخواتها»، والمفعول الثاني: لظن «أخواتها»، وأخبار النواسخ كان ونظائرها، وإن ونظائرها، وقيل: ما يعمل عمل الفعل، وهو المصدر - اسم الفعل - الظرف - الجار وال مجرور.

- ينظر: «الايضاح في علوم البلاغة» للقرزوني (ص ١٠٣)، و«البلاغة العربية» للميداني (١٦٢/١) ط: دار القلم - دمشق، و«البلاغة الواضحة» للجارم ومصطفى أمين، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص ١٣٠) ط: دار النهضة العربية - بيروت.

(٢) في (ب، ج) في مثله هو ليس هو الوصف، أعني القيام كما ..

(٣) في الأصل (التقييد) وفي (ب، ج) ليفيد ولعله المناسب.

(٤) في (ب) وصفه.

## تعريف الحرف:

وهو أيضاً قسمان: لأنه إن كان غير مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، فحرف أي: فذلك الموضوع يسمى في اصطلاحهم حرفاً، ولا يكون مدلوله إلا حالاً مخصوصاً، بما انتسب إليه من مدخلوه، أو ملحوظه، كالتنوين<sup>(١)</sup>، ويا النسبة؛ فإن «في» مثلاً معناها نسبة الحال إلى مدخلوها، وباء النسبة نحو «بصري» معناها نسبة الرجل<sup>(٢)</sup> إلى ملحوظها، وكذا معنى «أفي الله شَكٌ»<sup>(٣)</sup> (إبراهيم: ١٠)، نسبة الإنكار إلى معنى «في» أعني، وحاشا الله كونه محلأ للشك<sup>(٤)</sup>، بكونه منكراً، وعلى ذلك فقس.

وأما ما توهمه نجم الأئمة - رحمه الله -<sup>(٥)</sup> من أن من الحروف، ما مدلوله جوهر<sup>(٦)</sup>، كحروف المضارعة<sup>(٧)</sup>، فغفلة عن أنه لو كان كذلك لاختلت، اختلاف الضمائر، ولما احتاج إلى فاعل، لاجتماع فاعلين، وإنما هي حروف دالة على

(١) التنوين: هو نون زائدة ساكنة تبع آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ، وهو عشرة أقسام: تنوين تكين، وتنوين تنكير، وتنوين عوض، وتنوين مقابلة، وتنوين ضرورة، وتنوين زيادة، وتنوين تكثير، وتنوين حكاية، وتنوين ترنم، وتنوين غلو.

- ينظر شرح ذلك في: «الكوكب الدرية» (٣١/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت، و«النحو الوافي» لعباس حسن (٣٣/١) ط: دار المعارف بمصر.

(٢) في (ب) نسبة الرجل الملحوق إلى مدخلوها ملحوظها، وفي (ج) نسبة الرجل المنسوب.

(٣) سورة إبراهيم آية (١٠) وتمامها: «قَالَتْ رَسُلُّهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» (إبراهيم: ١٠).

(٤) في الأصل: «الشك يتصرف كونه محلأً للشك بكونه منكراً»، وفي (ج): «للشك ليتصف كونه محلأً للشك بكونه منكراً»، ولعل ما أثبتناه من (ب) في المتن أقرب لدلالة المعنى.

(٥) لا توجد في (ب، ج).

(٦) الجوهر: يطلق المتكلمون على الذات بأنه جوهر كال أجسام والأرواح، ينظر: «ضوابط المعرفة» (٣٢٨)، والمولف هنا أطلقه على الحرف ولم يجد نجم الأئمة - وهو الرضي - يطلقه على الحرف فيما وفقنا عليه من مؤلفاته، ينظر: «شرح الرضي» (٢/١).

(٧) نحو: يذهب، تذهب، نذهب، اذهب.

نسبة التكلم والخطاب، والغيبة إلى الفاعل، كفاء التأنيث تدل على نسبة التأنيث إلى الفاعل لا على المؤنث نفسه، وإنما كانت ضميراً، ولو لا انفصال الضمائر لم يتعد<sup>(١)</sup> جعلها حروفًا، كالمتصل منها بأسماء الإشارة فظاهر أن لا فرق بين الفعل والحرف، إلا أن<sup>(٢)</sup> نسبة الحرف غير مقيدة بزمان، ونسبة الفعل مقيدة به.

وأما ما استحسنه نجم الأئمة - رحمة الله -<sup>(٣)</sup> أنه<sup>(٤)</sup> لا فرق بينهما، إلا أن يقال الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، بخلاف الفعل، فإنه يدل على معنى في نفسه، وفي غيره<sup>(٥)</sup>، فمن الغفلة البينة<sup>(٦)</sup>، لأن معنى الفعل لو كان هو ماهية الحدث، لا بشرط الوجود، التي هي معنى مصدره لكان مرادفاً له، فلم يكن معنى في غيره، لما علم من استقلاله عقلاً، ولو كان هو الماهية، بشرط وجودها، لكان فرداً من نوع، وهو شخص، ولا يكون المعنى الواحد بالشخص في محلين، وإن أراد أن الزمان في نفسه، والحدث في غيره، فوهם أيضاً، لأن الزمان ليس من مدلوليه كما سنوضحه لك من بطلان قولهم، إن معنى الفعل مركب من الحدث والزمان.

(١) في (ج) لم يبعد. (٢) في (ج) باء.

(٣) في (ب، ج) لا توجد هذه الجملة (رحمه الله).

(٤) في (ب، ج) من أنه.

(٥) ينظر: «شرح الكافية» للرضي (٢٩/١).

(٦) إن الناظر إلى كلام نجم الأئمة الرضي في شرحه للفعل والفرق بينه وبين الحرف، يجد تغيراً بين ما نسبة المصنف له، وبين ما هو في شرحه لذلك، فهو يقول في تفسير قول ابن الحاجب: الفعل: ما دل على معنى في نفسه، قوله: «في نفسه» يخرج الحرف، قوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي: الماضي، والحال، والاستقبال، يخرج الاسم .. إلخ.

فإني أشك في صحة فهم المصنف لقول الرضي «الفعل يدل على معنى في نفسه وفي غيره، وأنه يقصد الحدث والزمان، وقد يكون الحدث والفاعل الذي يلزم الحدث اقتضاء». ينظر: «شرح الكافية» (٤/٣).

## أقسام الحرف

ثم الحرف<sup>(١)</sup> قسمان: مؤثر<sup>(٢)</sup> تعلقه بغيره حالاً للفظ الغير، وغير مؤثر

(١) لم يشر المصنف إلى تعريف الحرف من الناحية اللغوية حتى تكتمل الصورة عند الدارس لهذا الباب، ونحن بدورنا نقول: الحرف في اللغة: كل شيء طرفه وشفيه وحده، قال تعالى: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾** (الحج: ١١)، قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء، ينظر: «مختار الصحاح» (ص ١٣١) مادة «حرف»، «القاموس المحيط» (١٣٠/٣) مادة «حرف».

(٢) المؤثر هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهنا أشار المصنف إلى أحد هذه المؤثرات أو العوامل وهو الحرف، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجروراً، وعلى هذا يمكن القول أن المؤثر من العوامل الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا أدى إلى خلخلة الجملة وفسادها.

واما غير المؤثر فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

- زائد: وهو الذي يمكن الاستغناء عنه، من دون أن يترتب على ذلك فساد في المعنى المراد، مثال ذلك، قوله تعالى: **﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾** (السادس: ١٦٦) يمكن أن تقول في غير القرآن الكريم: وكفى الله شهيداً، وتقول: بحسبك الإخلاص، أي يكفيك، أو: كافيك؛ فالباء في المثاليين لم تغيرا من الجملة عند حذفهما، ولم يضيضا معنى جديداً حتى أثر حذفهما، وإنما جيء بهما لقوية المعنى وتوكيده.

- شبيه بالزائد: كـ «رب» و «عل» وغيرهما، وهذه الحروف تؤدي معنى جديداً خاصاً لا يمكن أن تستغني عنه، ولكن مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، بخلاف حروف الجر الأصلية، وقد ذكر النحاة أن الحروف على أنواع في تأثيرها وعدم تأثيرها، كالتالي:

١ - ما يدخل على الاسم وحده، كـ (لام) التعريف، إذا قلت: الرجل، والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف.

٢ - ما يدخل على الفعل وحده كالسين وسوف، تقول: سيعود أو سوف يقوم.

٣ - أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي مهملة مثل: هل، تقول: هل سعيد في الدار؟ هل قرأ سعيد؟

٤ - أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي - مع ذلك - عاملة مثل: **«لَا النَّافِيَةُ**، تقول: لا رجل في الدار، وقال تعالى: **﴿لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾** (النحل: ٥١).

٥ - حروف تختص بالاسم، وهي عاملة كحروف الجر، وإن وآخواتها.

٦ - حروف تختص بالفعل وهي عاملة كالنواصib والجوازم.

- ينظر: «الأصول في النحو» (٤٢/١)، «شرح ابن يعيش» (٢/٨)، «شرح الرضي» (٤/٤)، «مغني الليب» (١/٣٩٠)، «النحو الوفي» (٤٤١/١).

كحروف التنبيه<sup>(١)</sup>، ونحوها، لا بحث للمعرب عنه، لأن إما يبحث عما أثر تعلقه بالغير حالاً للفظ الغير، أو كان ذلك النسوب القائم بالنسوب إليه مقيداً به، أي: بأحد الأزمنة الثلاثة، ففعل نحو: ضرب، ويضرب، فإن مخالفة هيئتها

(١) حروف التنبيه هي: «ألا، أما، ها»، وأضاف ابن مالك «يا» وعدها من حروف التنبيه، فـ«ألا، أما» غير عاملين، يدخلان على الجملة: خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تهديداً أو غير ذلك، فمثلاً: «ألا» قوله تعالى: «ألا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ» (آل عمران: ١٢)، «ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» (مودع: ٨)، وأما «اما»، فقول حاتم الطائي:

أما والذى لا يعلم الغيب غيره  
ويحيى العظام البيض وهي رميم  
محاذرة من أن يقال لئيم  
لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا

- فاما بمنزلة الا في البيت الأول، وتكثر قبل القسم، وفائتها المعنية توكيده مضمون الجملة، وكأنهما مرکبات من همزة الإنكار، وحرف التهفي والإنكارات، نفي كما يقول العلماء، ونفي التهفي إثبات، ركب الحرفان لإفادته الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إن».

- وأما «ها»، ف تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة أشياء:  
 ١ - الإشارة غير المخصصة بالبعيد نحو: هذا، بخلاف ثم، وهذا بالتشديد، وهناك.  
 ٢ - ضمير الرفع، المخبر عنه باسم إشارة نحو قوله تعالى: «هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ» (آل عمران: ١١٩)، وقيل: إما كانت داخلة على الإشارة، فقدمت، فرد بنحو: «هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ»، فاجب بأنها أعيدت توكيدها.  
 ٣ - نعت «أي» في النداء كقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» (الأحزاب: ١)، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء.

٤ - اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال: «ها الله»، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات الف «ها»، وحذفها، قال زهير بن أبي سلمى في ديوانه:

تعلمنَهَا، لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك  
واما «يا» فاكثر ما يليها منادي، او امر، كقراءة الكسائي، وأبو جعفر ورويس لقوله تعالى: «ألا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ»، او تهن، نحو قوله تعالى: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعْهُمْ» (النساء: ٧٣)، او تقليل نحو: «من السريع» قول ضمرة بن ضمرة في الأزهية:

ماويٌ يا ديت مما غارة شعواء كاللذعة باليسم  
والمعنى: يا ماوية لعل حريراً سريعة تذلل من تصيبه وتغدو عارياً عليه طوال العمر.  
- والشاهد من هذا البيت «يا رب» حيث دخل حرف النداء الذي يدل على التنبيه على حرف الجر الشبيه بالزائد، والذي يدل على التقليل.  
- بنظر: «شرح الرضي» (٤٤١-٤٥٢)، «معنى الليب» (١/٤٨٨)، «القراءات العشر المتواترة» (ص ٣٧٩).

لهيئه المصدر، ومخالفة هيئه أحدهما<sup>(١)</sup> لهيئه الآخر، لما أريا في الوضع من جعلهما موضعين لنسبة ما وجب من مصدرهما، لمداه أو منهاه، في أحد الأزمنة إليه، وقد صرخ أئمة البيان بأن كون المسند فعلاً للتقييد بأحد الأزمنة<sup>(٢)</sup>.

وزعم النحاة أن الدال على الزمان هو الهيئه وحدها، وكذا قالوا: الدال على معنى المشتق هيئه، وفيه نظر تقدم<sup>(٣)</sup>، ولأن من هيئات الأفعال ما هو موجود في الأسماء، ولا يدل على الزمان، ومن هيئات المشتقات ما هو موجود في الجوامد، نحو: كاھل<sup>(٤)</sup>، ولا يدل على الفاعل.

وأبعد من ذلك قولهم، إن مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان، لأن الموضع المقيد لا يستلزم التركيب في الموضوع له، وإلا لكان البلق<sup>(٥)</sup> الموضوع للبياض المقيد بكونه في الخيال موضوعاً لمركب ولا قابل به، ولا يصح أن يريدوا بالتركيب عدم تمایز أجزاء الماهية، ذهناً أو خارجاً، كما في ماهية المزاج<sup>(٦)</sup> والإنسان، لأن ذلك حاصل في معاني الأسماء الجوامد العنصرية، والتركيب بذلك الاعتبار، إنما ينظر إليه الفيلسوف لا النحوي<sup>(٧)</sup>.

ثم كون الموضع لحدث مقيد بزمان، لا يوجب ذكر القيد، بعد العلم بالوضع، بمعنى<sup>(٨)</sup> قيد به، بل هو كوضع البلق ونحوه.

(١) في الأصل: أحدهما، وما أثبتناه من (ب، ج) يدل عليه سياق النص.

(٢) نلاحظ اضطراباً عند المؤلف؛ فالحاديـث في الأصل عن الحرف، ثم انتقل إلى الحديث عن الاسم والفعل.

(٣) ينظر: «باب المشتقات» (ص ٧٤).

(٤) الكاھل: ما ظهر من الزور، والزور ما بطن من الكاھل، والكواھل: جمع كاھل، وهو مقدم أعلى الظاهر، وفي الخبر: غيّم كاھل مصر، وعليها المحمل، «السان العرب» (١٧٩/١٢) م (كھل).

(٥) البلق: سواد وبياض، يقال: فرس (بلق)، وفرس (بلقاء)، ينظر: «السان العرب» (٤٨٧/١).

(٦) في (ب) المزاج.

(٧) كذلك والنحو: يبحث في فلسفة اللغة، فهو فيلسوف نحوـي، وما الفلسفة إلا البحث عن حقيقة الأشياء، والنحو من هذه الأشياء.

(٨) في (ب، ج) لمعنى.

## أقسام الفعل

### أولاً - المضارع:

ثم الفعل قسمان<sup>(١)</sup>: مضارع<sup>(٢)</sup>، أي: مشابه للمشتقة، بدلالة أصله، أي: أصل المضارع<sup>(٣)</sup>، وهو: مضارع المتكلم، وإنما كان أصلاً<sup>(٤)</sup>، لأن الإخبار بحال النفس، أسبق من الإخبار بحال غيرها<sup>(٥)</sup>، ومن هنا كان المخاطب<sup>(٦)</sup> والغائب<sup>(٧)</sup>، تبعاً له في حذف همزة الأفعال منها، كحذفها منه، لاجتماع همزتين فيه.

(١) وافق المصنف الكوفيين، والأخفش، في تقسيم الفعل إلى قسمين: المضارع والماضي، وعللوا هذا التقسيم أنَّ الأمر مأخوذ ومقطوع من المضارع، إذ أصل (أفعل): ليُفْعَل كامر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على أسلفهم، فقد استقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة، بغية التخفيف، مع كثرة الاستعمال، وبناء على ذلك، فقد قالوا: بإعرابه، وأنه مجزوم بلام الأمر.

بينما انبرى البصريون لهذا القول، وقالوا: إن الأمر أصل بذاته مستقل عن أخوته الماضي والمضارع، وأنه مبني، وقد فصل الأنباري هذه المسألة وأصلها ورد على الكوفيين في دعواهم، وأن الصحيح أن الأفعال ثلاثة. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢/٥٢٤)، ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح التصريح» (١/٥٥)، «همم الهوامع» (١/٢٧).

(٢) في (ب، ج) الأول المضارع.

(٣) والمضارع في اللغة: المشابه، مشتقة من «الضرع» كأن كلا الشبيهين ارتفعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا، ويُقال: تضارع السخلان - ولد الغنم والولد الحب لابويه - إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع، وتقابلا في الرضاعة، ثم اتسع، فقيل لكل مشبهين متضارعان، فاشتقاقه إذاً من الضرع، لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي: شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، هي الهمزة والتون والتاء والياء. ينظر: «شرح المفصل» (٧/٦)، «شرح الرضي» (٤/١١).

(٤) نحو: أذهب، وأقول، وأبحث، فهي أصل: تذهب، تقول، تبحث، تذهب، نقول، نبحث.

(٥) مثل: تذهب، وتقرأ.

(٦) في (ب) منه الأخبار بغيرها.

(٧) مثل: يذهب، يقرأ.

وكذا تبعاه في تسمية الأجوف ذا الثلاثة، والمنقوص ذا<sup>(١)</sup> الأربعه<sup>(٢)</sup> إذ لا يكون كذلك إلا فعل المتكلم، الدال على معناه، وهو: النسبة بنفسه، لأنه أشمل على طرفيها<sup>(٣)</sup> كالمشتقة، اشتمل على الدلالة على المنسوب والمنسوب بنفسه، بخلاف الماضي، وأما استثار ضمير الغائب المفرد فيه، فغير مفيد، لحاجته إلى المرجع، وحملت البقية<sup>(٤)</sup>، وهي: مضارع المخاطب، والغائب، لفرد، أو مني، أو جمع تذكيراً، أو تأنيثاً عليه، أي على مضارع المتكلم.

ولذلك، أي: ولأجل دلالة أصل المضارع على معناه بنفسه، أعرب<sup>(٥)</sup> كما أعربت المشتقات، ووقع مبتدأ كما في: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب، ج) ذا الأربعه، وفي الأصل بدون (ذا) وما ورد في (ب، ج) هو الصحيح لدلالة السياق عليه، ولذا أثبتناه في المتن.

(٢) الأجوف: ما كانت عينه حرف علة، مثل: قال، باع، والمنقوص ما كانت لامه حرف علة، مثل: سعي، دعا. وُسُمي منقوصاً؛ لأن لامه تمحذف في بعض التصريفات نحو: سعوا، دعوا، (على وزن فعوا)، سعت - دعت (على وزن فعت).

(٣) في الأصل: طرفيها، وفي (ج) طرفيها، ولعله أقرب للسياق.

(٤) في الأصل: وجملة البقية، وفي (ب، ج) وحملت البقية، وهذا هو الصحيح، لأن دلالة السياق يدل عليه، ولذا أثبتناها في المتن.

(٥) أجمع نحاة البصرة والكوفة على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في سبب إعرابها كالتالي:

(أ) ذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

(ب) وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

الوجه الأول - أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص.

الوجه الثاني - لام الابتداء تدخل على الفعل، وتتدخل على الاسم، فدل على مشابهة أيضاً بينهما.

الوجه الثالث - أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكنه ما يجري على المضارع في حركته وفي سكونه، ينظر: «الإنصاف» (٥٤٩/٢) (٧٢).

(٦) ينظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (١/٣٧٠) ط: حيدر أباد، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/٢٢٧) دار الجليل - بيروت، وهو من شواهد الرضي في «شرح الكافية» (١/١٩٧) (٣/٥١، ١٦٧) (٤/٤٣، ٤٧٧، ٢٢١، ٢١٦)، «همع الهـوامع» (١/٢٧، ٢٨٩)، و«أوضح المسالك» (١/١٣١، ٢٣٢)، و«شرح الأشموني» (١/٣٤، ٢٢٨/٣)، (٣/١٧٧)، (٢٠٦).

ودخلت عليه (اللام)<sup>(١)</sup> الشبيهة بلام التعريف في مثل قوله<sup>(٢)</sup>:

ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحأ مشمرا يستديم الحزم ذورشد

وقال النحاة: إنه إنما أعراب لوازنة المشتق، ووقعه مشتركاً بين الحال والاستقبال كاسم النكرة المشتركة بين أفراده<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر، لما علمت من أن

(١) كذا في (ب، ج).

(٢) لم أقف على قائله: والمعنى ليس الذي يلهم ويمرح ليه ونهاره كالذي يغضبه مجدًا في أمره حازماً في تصرفاته، صاحب عقل راشد، والشاهد من البيت: «اليروح» حيث دخلت اللام التعريفية على المضارع، والذي سوغ دخول «ال» على المضارع كونه يشبه الوصف، نحو: مروح. ينظر: «خزانة الأدب» (٥١/١)، «همم الهوامع» (٢٧٨/١)، «الدرر اللوامع على همم الهوامع» (١٥٨/١) دار الكتب العلمية.

(٣) ذكر كثير من النحاة: أن المضارع أعراب لوقعه مشتركاً، وهذا وجه من مشابهة المضارع لطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله، ووقعه مشتركاً، هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضهم: هو الحقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يصرف على الاستقبال إلا لفرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب، أن يكون للحال صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وذلك لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً، لكن التصنيف ثالثاً.

- قال السيوطي: إن زمان المضارع خمسة أقوال:

الأول - أنه لا يكون إلا للحال، لأن المستقبل غير محقق الوجود، فقولك: زيد يقوم غداً، أي: ينوي أن يقوم غداً.

الثاني - أنه لا يكون إلا للمستقبل.

الثالث - وهو رأى الجمهور، وبه قال سيبويه، أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ.

الرابع - أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقد اختاره السيوطي.

الخامس - عكس القول الرابع، لأن الأصل أحوال الفعل أن يكون متظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/١٢)، «همم الهوامع» (١/٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٧)، «الموهوب» للمؤلف «مخطوط» (ص ١٤٩).

الزمان ليس من مدلوله، ولو سلم، فالاسم لم يعرب<sup>(١)</sup> لكونه مشتركاً، وإنما أعراب العلم، لأن معناه<sup>(٢)</sup> في نفسه، وما معناه في نفسه، تختلف أحوال معناه، فتختلف أحوال آخر، لفظه، للمناسبة بينهما، بخلاف ما كان في غيره، وأيضاً اشتراك الفعل لو سلم لفظي، واشتراك الاسم معنوي، وأين أحدهما من الآخر.

ولو كان الاشتراك اللفظي موجباً للإعراب<sup>(٣)</sup> لأعرب الماضي أيضاً، فإن «ضرب» على رأيه مشترك بين معانٍ، وكذا غيره.

### ثانياً - الماضي:

والثاني ماض، وضع نسبة حدث واقع في زمن ماض، وهو أنواع: متصرف، إلى المضارع، ومشتق، وأمر، ونهي<sup>(٤)</sup>، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير متصرف، وضع مدح نحو: نعم، والمرفوع بعده هو المدوح، وتارة يأتي بعده نكرة منصوبة، فيقولون: هي تميز لضمير فيه، هو الفاعل،

(١) ورد في الأصل «فالاسم يعرب .. «وفي (ب، ج)، «فالاسم لم يعرب ..»، وهو ما ثبتناه للدلاله السياق عليه.

(٢) في (ب، ج) بل لأن.

(٣) لا أعلم أن أحداً من النحاة، قال: إن الاشتراك اللفظي أو المعنوي يوجب الإعراب.

(٤) قسم المؤلف الفعل الماضي إلى قسمين: متصرف، وغير متصرف، وهذا التقسيم من الآراء التي انفرد بها المؤلف، فالمتصرف قسمه إلى مضارع، أي: يتصرف من الماضي إلى المضارع فقط، مثل: زال يزال، فتن يفتأ، ومنه ما يتصرف على المشتق، مثل: ضرب، ضارب، مضروب، ومنه ما يتصرف إلى الأمر، مثل: جاهد، يجاهد، جاهد، ومنه ما يتصرف على النهي، مثل: لعب، يلعب، لا تلعب، وهكذا.

- وهذا القسم عليه أكثر الأفعال الماضية، وأما غير المتصرف: فهو الذي لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملزماً للماضي، كـ: ليس، وكرب، وعسى، وعلق من الأفعال الناقصة، ونعم، وحذا، في المدح، وبين وسأء في الذم، وإما أن يكون ملزماً للأمر: ذهب، وتعلم، ولا ثالث لهذين الفعلين.

- وكلام المؤلف هنا يقرب من كلام الرضي، فإن كان يريد بالنصرف: انصرف فهي عبارة الرضي حيث قال: «واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال» ينظر: «شرح الرضي» (٨/٤).

ويجعلون ما أتى بعدهما هو المخصوص بالمدح مرفوعاً، على أنه خبر مبتدأ ممحض، أو مبتدأ خبره ما قبله من جملة المدح أو الذم.

وأما حبذا، ففاعله ذا، لا يتغير<sup>(١)</sup> بتغير المدوح كماً ولا كيماً.

والمرفوع بعده المخصوص، وما نصب بعده من نكرة فعلى التمييز أو على الحال، بحسب ما يصلح<sup>(٢)</sup>، أو ذم نحو: «بئس» والكلام فيه كما في «نعم»، أو تعجب نحو: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد، وما فيهما من التمحض

(١) قوله: «لا يتغير» يعني لا يشى «ذا» ولا يجمع، ولا يؤثر، لأنه لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأثير الفعل، ولا تثبيته ولا جمعه، لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، لا يجوز فيه شيء من ذلك، ودليل بناهما وأنهما شيء واحد أنه لا يجوز الفصل بينهما.

- لهذا تقول: حبذا العمران، وحبذا المحمدون، وحبذا هند، ولا يُقال: حب ذان، ولا حب أولاء،  
ولا حب تا، والسبب أن «ذا» مهم كالضمير، في «نعم» و«بس» فألزم الأفراد مثله، وخلع منه  
الإشارة لغرض الإبهام، فـ«حبذا»، يعني حب الشيء، وهي تقارب في المعنى، نعم لأنها لل مدح إلا  
أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريرًا للذكر من القلب، وليس كذلك نعم، وقد ذهب الفراء إلى أن  
«حب»، أصله حبيب، مضموم العين، وقال ابن يعيش: حب، أي صار محبوبًا جداً، وذهب الأخفش  
إلى أن حبذا، ترفع الاسم، وتتصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: «حبذا أخوك قائمًا»، وذهب  
المبد وابن الساج على اسمية «حبذا» بدلها، دخول حرف النداء عليها كما قال الشاعر:

- ورد بأن «يا» هنا حرف تنبية أو حرف نداء لمنادي محنوف تقديره «يا صاحبي حبذا» ومن ذهب إلى اسميتها، أيضًا السيرافي والخليل، وسيبوه.

- ينظر: الكتاب (٢١٨/١)، «شرح ابن عييش» (٧/١٣٨-١٣٩)، «شرح الرضي» (٤/٢٥٧)، «شرح الفية ابن معطي» تحقيق الشوملي (١/٥٥)، «همم الهوامع» (٢/٨٨)، «الأصول في النحو» لابن السراج (١/١٢)، «خزانة الأدب» (٩/٤٢٩-٤٣٢).

(٢) ذكر النحاة أن المخصوص بالذم أو المدح إذا كان جامداً، فالاسم المنصوب قبله أو بعده، يكون تمييزاً وكقولك: نعم زيد رجلاً، أو حبذا زيد رجلاً، وحبذا رجلاً زيداً، وإن كان مشتقاً جاز المخصوص أن يقع حالاً أيضاً، والعامل «حب» أو نعم: تقول: حبذا محمد رسولاً، وحبذا رسولاً محمد، نعم محمد رسولاً، نعم رسولاً محمد. ينظر: «شرح الرضي» (٤/٢٥٨).

للتعجب، قد أخفى كيفية تعلق بعض أجزائهما بالبعض، فاختلفوا في أعمالهما، ولهذا لا يتصرف في تركيبيهما<sup>(١)</sup> بتقديم بعض أجزائه على بعض.

ولا فصل بينهما إلا بكان أو بظرف أو ترج، نحو: عسى زيد أن يخرج، أو عسى أن يخرج زيد، أو غيرهما، نحو: ليس، وعلى كون هذه التي تتصرف أفعالاً أدلّة ليس هذه النبذة محل استيفانها.

وقال البعض بعدم فعليتها، ودافع ما استدلوا به عليها، وتحقيقه في المطولات<sup>(٢)</sup>، وكل منهما، أي: من المضارع والماضي، مصوغ على هيئة، أي: على صورة تقتضي بالوضع نسبة صفة مبدأ، الواجبة للمبدأ منه، أي من الفعل، وهي صفة التأثير، وعلى هيئة تقتضي بوضعها نسبة صفة منها الوجبة للمنهي منه، أي: من الفعل وهي صفة التأثير<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن الفعل المتعدي الذي هو مدلول المصدر، عَرَضْ مضاد إلى الفاعل والمفعول، وقد اختلف أرباب العقول في المدلل الذي قام به العَرَضْ، فمثهم من ذهب إلى أنه قام بالفاعل، ومن ذهب إلى أنه قام بالمفعول، فالآولون حكموا بأنه مجرد التأثير والآخرون بأنه مجرد الأثر.

(١) في الأصل: وفي (ب) لا يتصرف في تركيبيها، وفي (ج) لا يتصرف في تركيبيهما.

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وغيرهم من النحويين هل هي أسماء أو أفعال أو حروف، ينظر: «شرح ابن عييش» (١٤٢-١٢٧/٧)، «الأصول في النحو» (٩٨/١)، «الإنصاف» (٩٧/١).

(٣) يلاحظ هنا الأسلوب المنطقي الذي يحول دون فهم مراد المؤلف، هذا من المأخذ على المؤلف في هذا المؤلف.

والصحيح أنه مجموعهما، فيجب منه صفة الكل من المحلين، فللفاعل<sup>(١)</sup>، صفة التأثير، وللمفعول صفة التأثير، وقد بني الفعل على هيتين أحدهما لصفة التأثير، والآخر لصفة التأثير<sup>(٢)</sup>، ل تستند كل صفة إلى موصوفها<sup>(٣)</sup>.

وبعد .. هذا تحقيق يعلم<sup>(٤)</sup> أن إسناد الهيتين إلى الزمان والمكان والمصدر مجاز، وليس<sup>(٥)</sup> للمذكورات من الفعل صفة تأثير ولا تأثير، ولهذا لا يشتق لها منه صفة، والهيئة التي تقتضي نسبة صفة المبني، هي الحرف الأول منها، فيما أي: في الماضي والمضارع، وفتح ما قبل الحرف الآخر في المضارع، وكسره، أي: كسر ما قبل الآخر، مع ضم ثالث ما أوله همزة وصل نحو «انطلق» و«اقتُدر»، واستخرج، وضم ثاني ما أوله تاء زائدة نحو: «تُعلّم» في الماضي.

وأما أمر المخاطب نحو: اضرب، فـ ضارع مجزوم بتقدير اللام، فقم في تقدير لتقى كما قرئ: **فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ** (يوس: ٥٨)<sup>(٦)</sup>، بالباء الفوقيانية، إلا أنهم لكثر الاستعمال حذفوا اللام كما حذفوا لذلك أيضاً حرف المضارعة، وربما وجدوا ما كان بعد حرف المضارعة ساكناً، فاحتاجوا في البدء به

(١) في الأصل: فالفاعل، وفي (ب، ج) فللفاعل، وقد أثبتنا ذلك في النص لأن السياق يدل عليه.

(٢) في (ب) والآخر التأثير.

(٣) ذكر المؤلف للفعل المتعدي، استطراد، فهو يتحدث عن أقسام الفعل بأنواعه الثلاثة، ثم نجده في أثناء ذلك يحصرأ، وليس موضعه هنا، وهذه من سلييات هذا الكتاب وأضطراباته.

وحديثه عن الفعل المتعدي، وعن محل الذي قام به العرض من مسائل الخلاف بين العلماء، ينظر: «التبصرة والتذكرة» للصimirي (١١٣-١١٩/١)، «الإنصاف» (٧٩-٨٤/١)، «أحياء التراث العربي وأسرار العربية» (ص ٨٥)، و«شرح التصریح» (١/٤٦٣).

(٤) في (ج) تعلم.

(٥) في (ب، ج) إذ ليس.

(٦) هذه القراءة بالياء لجميع القراء المشاهير، ما عدا رؤس، فقد قرأها بالباء: **فَلْتَفَرِحُوا**، وذكر أبو حيان أنها قراءة ابن عامر، وقد رویت عن عثمان بن عفان، وأنس وقادة وغيرهم، ينظر: «الكشف عن وجوه القراءات» لمكي بن أبي طالب النفيسى (١/٥٢)، «الإنصاف» (٢/٥٤)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم (ص ٢١٥)، مكتبة دار المهاجر.

إلى همزة قبله مضبوطة، إن كان بعد الساكن ضمة، وإلا فمكسورة، وسموا تلك الهمزة همزة وصل لما<sup>(١)</sup> توصل بها إلى النطق بأساكن، إلا ما كان مضارعاً «لأ فعل» فإنهم ردوا في الأمر همزة الماضي المفتوحة، حرف المضارعة، التي حذفوها في المضارع، لأجل اجتماعها مع همزة المتكلم حذاراً من اجتماع همزتين فيه.

وطردوا الحذف في المضارع المخاطب، والغائب بعده، وسيأتي دفع قول البصريين، أن الأمر مبني<sup>(٢)</sup>، وكلها أي: كل ما اقتضى الوضع نسبته إلى شيء فهو موضوع لماهيته نوع النسبة، فإن «ضرب» مثلاً موضوع لنسبة الضرب الذي هو صفة التأثير، إلى مبدأه، وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة الشاملة لنسبة الضرب وغيره، وإن كانت النسبة معنى اعتبارياً فقد علمت أنه لا يمتنع الوضع للمعاني الاعتبارية.

فيتضح لك أن الفعل أداة لنسبة مصدره، كالحرف أدلة لنسبة حال مخصوص إلى متعلقه لا فرق بينهما، إلا بأن حروف المنسوب داخلة في لفظ الفعل، وبتقييده<sup>(٣)</sup> بالزمان دون الحرف، ومن ذلك توهم النهاة<sup>(٤)</sup>، أن الفعل موضوع للحدث نفسه أو الشخص منه، وقد تقدم لك وجه سقوطه.

(١) كذا في الأصل، وفي (ب) لما بالتشديد.

(٢) ينظر، باب «جزم الفعل المضارع» من هذا الكتاب، وقد ناقش الأنباري هذه المسألة في كتابه «الإنصاف» (٢/٥٢٤، ٥٤٩)، «أسرار العربية» (ص ٣١٣-٣٢٧).

(٣) في (ب) ومتقريده، وفي الأصل: وبتقييده، وما في النص من (ج).

(٤) ذكر النهاة: أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولو لا ذلك لكان المصدر كافياً فدلاته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، أي: دلالة مطابقة اللفظ على معناه، وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أن اللفظ وضع بازائهم دفعه واحدة، وقال بعضهم عند تعريف الفعل: هو ما يدل على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، وقيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان معين، أو ما أنسد إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وهذا ما اتضحك لي من مراد المؤلف - والله أعلم -. - ينظر: «شرح ابن عييش» (٧/٢)، «أسرار العربية» (ص ١١).

وأما شخص النسبة والمنسوب فاستعماله<sup>(١)</sup> بواسطة شخص المنسوب إليه الذي لا تستغني النسبة في وجودها عقلاً ولا خارجاً عن وجوده، لأن قيد وتشخيص القيد يوجب<sup>(٢)</sup> تشخيص المقيد، إلا أن يكون القيد كلياً، فتقيد الكل بالكلي لا يشخصه، وقد علم بذلك التقسيم حد كل واحد منها، أي: من الأقسام المذكورة في الفصل لاشتمال التقسيم على جنس كل<sup>(٣)</sup>، وذلك لا يخفي على الفطن.



(١) في (ب) فاستعمالي.

(٢) في (ب، ج) موجب

(٣) «كل» فيه تنوين عوض عن المضاف إليه، ويسمى هذا التنوين: تنوين العوض اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه، ينظر: «الكتاب الدرية» (٣١/١).

فصل

متعلقات الفعل وشبيهه

يشمل على بيان<sup>(١)</sup> متعلقات الفعل<sup>(٢)</sup> وشبيهه، فاعلم أنه يتعلق اسم الحدث المسمى بالمصدر تعلق قيام به، أو ملابسة له، وما دخل المصدر في مفهومه من فعل أو مشتق أشخاصاً أي: مراداً بها غير المعنى الكلي، بل ما تشخيص بالوجود، لأن المفهوم الكلي من حيث هو كلي قائم بنفسه عقلاً لا يستدعي تعلقه<sup>(٣)</sup> بشيء بخلاف الوجود فهو جزئي مفتقر إلى التعليقات وجوداً أو عقلاً.

فيتعلق ذلك الشخص من الحديث في اللفظ بما يتعلق به عقلاً وقصدأ، أي: أن الموجب<sup>(٤)</sup> للتسلق اللفظي هو قصده، لا أن التسلق العقلي بمجرده موجب للتسلق اللفظي، فكثيراً ما يحذف أكثر المتعلقات؛ لعدم القصد في الخطاب إلى إفاده المخاطب، تعلق الحديث بها من مبدأ وهو الفاعل مرفوعاً فقط، كما في فاعل الفعل، واسم التفضيل، أو مرفوعاً، أو مجروراً، كما في فاعل المصدر، والصفة المشبهة، أو مجروراً فقط، كما في فاعل اسم المفعول، والزمان والمكان، ومنهـى وهو والمفعول مرفوعاً فقط، كما في المسند إليه صيغة المنهـي، أو منصوبـاً، أو مجرورـاً، كما في الباقي وغيرها<sup>(٥)</sup>، أي: غير المبدأ والمنهـي من ظرف أو علة، أو حال، ومعنى تعلقه بالعلة والظرف<sup>(٦)</sup>، والحال:

(١) «يشتمل على بيان» أصح من «يشمل على بيان»، والحقيقة أنه لا يوجد بيان بل إغراط، وكلام منطقى بعيداً عن النحو.

(٣) في (ب، ج) تعلقاً.

(٢) في (ج) للفعل.

٥) في (ج) مجرده.

(٤) في (ج) أي الموجب.

(٧) في (ب) بالظرف والعلة.

(٦) في (ج) وغيرهما.

تقيد، بها، وملابستها<sup>(١)</sup> فقط، لا قيامه بها، كقيامه ببداها<sup>(٢)</sup>، ومنهاء اللذين هما محلاه حقيقة، ولهذا لا يسند إلى غيرهما<sup>(٣)</sup> إلا مجازاً، كما سيأتي.

وسواء كانت الملابسات مقدمات على ما يتعلق بها، وإنما يتقدم عن المرفوع بإحدى الجهتين لما عرفت من أنه معهما كمدخول<sup>(٤)</sup> الحرف مع الحرف، بخلاف غيره، فليس مخاللاً<sup>(٥)</sup> لمعنى الهيئتين كالمرفوع، أو مؤخرات عنه كما هو الأصل من أن رتبة المطلوب متأخرة وجوداً عن رتبة الطالب، وواحداً كان المنهي الذي يقتضيه الفعل نحو: ضرب زيد عمرأ، وأما المعطوف فإنه منهى لحدث غير<sup>(٦)</sup> الحدث الواقع على المعطوف عليه، أو اثنين نحو: علمت زيداً قائماً، وسيأتي فيه كلام، أو ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمرأ قائماً، وسواء تعلق الحدث بنفسه، نحو: ضربت زيداً، أو علمت<sup>(٧)</sup> عمرأ قائماً، أو بالهمزة التي معناها جعله متصفاً بالحدث، نحو: أقمت زيداً، أي: جعلته متصفاً بالقيام.

ومنه همزة باب: أعلمت<sup>(٨)</sup> وأعطيت، أو التضعيف، أي: تشديد الحرف، نحو: قوَّمت زيداً، بمعنى الهمزة، أي: جعلته متصفاً بالقيام، إلا المصدر إذا كان

(١) في (ب) ملابسته.

(٢) من بداية قوله: «ببداها إلى نهاية باب أقسام الجمع» وهو قوله: «ثم الجمع ..» ممحون من (ب).

(٣) في الأصل: «غيرها» وما أثبتناه في النص في (ب، ج).

(٤) في (ج) لمدخل باللام لا بالكاف.

(٥) في (ج) محلأ بالحاء.

(٦) في الأصل وفي (ب) عن وما أثبتناه من (ج).

(٧) في الأصل وفي (ب) وأعلمته، وما أثبتناه من (ج).

(٨) ذلك لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل وأورد الأنباري سبعة أسباب على عدم تقديم

الفاعل على الفعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٧٩).

مفعولاً مطلقاً، أي متصلًا بفعله المذكور، أو المحدود المراد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فإنه إنما جاء مجرد تأكيد فعله أو بيان نوعه أو عدده، فاعتبار التعليق فيه مناف لغرض الإتيان به، فالتعليق لفعله لا له، أو مؤخراً أيضاً عن متعلقه إما عن فاعله، فالفاعل لا يتقدم كما علمت على فعل<sup>(١)</sup>، ولا على غيره؛ وإنما عن غيره فلأن المصدر لم يوضع لنسبة كما علمت حتى يقتضي المنسوب إليه أينما كان، إنما وضع للمعنى الكلّي الثابت الذي لا يقتضي تعلقاً في العقل، ولا في اللفظ، فإذا علق بشيء استعمالاً، فإنما يتعلق به تقيداً له ذلك الشيء كما في الجوامد، ومرتبة قيد الجوامد متأخرة عن رتبة المقيد، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما لما وضعا لنسبة والمنسوب إنما يكون حادثاً استلزم تعقل<sup>(٢)</sup> مبدأ ومنهاه، وغيرهما، مما هو محل لوجوده فيتعلق به أيهما<sup>(٣)</sup> كان إلا إذا عرض عليهما الانسلاخ عن معنى الحدوث، فإنهما يرجعان إلى معنى الصفة المشبهة ونحوها في عدم اقتضاء المنهي حتى يراد من الجميع الحدوث، فيتعلق لفظاً بما يتعلق به عقلاً، كما في تعلق أفعال التفضيل بالمفعول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> (الأنعام: ١١٧).

(١) في (ج) باب أعلم.

(٢) في الأصل، وفي (ب) بفعل، وما أثبتناه في النص من (ج).

(٣) في (ج) أينما.

(٤) ووجه الاستدلال بهذه الآية، تعلق أفعال التفضيل بالمفعول، ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢٩/٢) دار الكتب العلمية - بيروت، و«إعراب القرآن الكريم» للدرويش (٢٠٦/٣) دار ابن كثير - دمشق.

وقول الشاعر:

(١) ..... وأضربَ مِنَا بِالسيوفِ القوَانِسَ<sup>(١)</sup>

ومررنا<sup>(٢)</sup> برجل خير<sup>(٣)</sup> منه عمه، على ما حكاه يونس<sup>(٤)</sup>، ويجري مثل ذلك في اسم الزمان والمكان أيضاً، فنقول: «هذا مضرب زيد عمرًا»، بحيث لا يكون مصدرًا ميمياً<sup>(٥)</sup>، ولهذا قيدنا التعليق بالشخص والقصد لاستلزمها إرادة الحدوث، بخلاف القصد على المفهوم الكلي، فإنه لا يستلزم.

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي ونماه البيت:

أَكْرَوْهُمْ لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ ..... وأَضْرَبَ مِنَا بِالسيوفِ القوَانِسَ

ومعنى: لم أر أحسن كرّاً وأبلغ حمامة للحقائق منهم، ولا أضرب للقوانس منا، الشاهد فيه: «وأضربَ القوَانِسَ» وجه استدلال المؤلف بهذا البيت أن القوانس نصب بفعل محنوف مقدر دل عليه أ فعل التفضيل، ينظر: «الأمالي» لابن الحاجب (١٥٨/٢) عالم الكتب، «خزانة الأدب» (٧/١٠) (٣٢٣/٨).

(٢) كذا في الأصل وفي (ج) «مررت».

(٣) خير: اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثر الاستعمال وزنه فعل «فتح الفاء».

(٤) هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي (١٨٢هـ - ٩٠هـ) من أهل جبل، وهي بلدة بين النعmaniّة، وواسط كان بارعاً في النحو، روى عن سيبويه، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. قال السيرافي: كان بارعاً في النحو من أصحاب أبي عمرو سمع عن العرب، وروى عنه سيبويه فأكثر وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها.

قال الرضي: وحكي يونس عن ناس من العرب، رفعه - أي أن يرفع الاسم الظاهر - بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله»، وليس ذلك مشهور. ينظر: «شرح الرضي» (٢/٥٣٠)، طبقات النحوين واللغويين للزبيدي (ص ٥١-٥٣) دار المعرفة، «بغية الوعاء» للسيوطى (٢/٣٦٥) المكتبة العصرية - صيدا.

(٥) المصدر الميمي: يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، ويؤدي ما يؤديه من الدلالة على المعنى المجرد من العمل، ويفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها ويجيء من الثلاثي المجرد على (مفعّل) كمقتل ومضرب، ومن غيره على زنة المفعول كمخرج ومستخرج، وكذاباقي، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١٦٨/١) (١٧٧) دار الكتب العلمية - بيروت، «النحو الوافي» (٣/٢٢١) دار المعرفة - مصر.

## فصل

### تقسيم الاسم

**أولاً - المثنى:**

يشتمل على تقسيم الاسم باعتبار كمية مدلوله، الاسم ينقسم إلى ثلاثة

**أقسام:**

**الأول - مثنى إن** لحق آخر مفرده، سواء كان الآخر باقياً على حاله كما في الصحيح أو متغلباً إلى حرف هو أصله، كما في المقصور اليائي مطلقاً، والواوي <sup>(١)</sup> الثاني، والمددود المنقلبة همزته عن واو نحو: كـسـاء، أو يـاء، نحو: رـداء أو إـلى غـير أـصل <sup>(٢)</sup>، كالمقصور الواوي الزائد على الثلاثة ينقلب إلى الياء، والمددود للتأنيث ينقلب إلى الواو <sup>(٣)</sup>، وهذا الانقلاب في جمع المؤنث <sup>(٤)</sup> السالم، وفي المثنى الذي يلحق آخر مفرده نون مكسورة لتخالف نون جمع المذكر السالم، بعد ألف تنقلب تلك الألف للنصب والجر يـاء مفتوحاً ما قبلها، لـخـالـف الـيـاء الـتـي فـي نـصـب <sup>(٥)</sup> جـعـ المـذـكـر السـالـم، وجـرهـ، فإنـها مـكـسـورـ ما قبلـها كـما سـيـأـتـي - إن شـاء اللهـ تعالى -.

(١) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) والواوي والثلاثي.

(٢) في (ج) أصله.

(٣) وافق المؤلف في هذا الباب الرضي وكأنه ملخص من شرحه، ينظر: «الرضي» (٤٢٢/٣).

(٤) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) نون الجمع المذكر السالم.

(٥) في الأصل: في جمع المذكر السالم.

## ثانياً - الجمع:

والثاني - جمع إن دل على أكثر من اثنين بحروف المفرد ليخرج نحو:  
عشرين، وألو<sup>(١)</sup>، وركب<sup>(٢)</sup>، فإنهم قالوا: هي أسماء جموع<sup>(٣)</sup> لا جموع، وكذا  
نحو: « عمر » اسم جنس<sup>(٤)</sup> لا جموع، ولا اسم جمع لوقعه على القليل والكثير،  
واسم الجمع ما لا تميز واحده بالتاء غالباً، واسم الجنس<sup>(٥)</sup> ما ميز واحده بها<sup>(٦)</sup>.

### جمع المذكر السالم:

ثم الجمع قسمان<sup>(٧)</sup>: أحدهما صحيح يلحق آخره نون مفتوحة بعد واو  
تنقلب للنصب والجر ياءً مكسورةً ما قبلها لفرق بين الجمع والثنى، ولكن لا

(١) قوله: «عشرين، وألو»، ملحق بجمع المذكر السالم، وسميت «عشرين» وهي من الفاظ العقود  
بلحقه، لأنه لا واحد لها لا من لفظها ولا من معناها، وألو: كذلك إلا أن لها مفرداً من معناها، وهي  
«صاحب» وكل المحققين مسموع عند العرب.

(٢) وأما قوله: «ركب» فاسم جموع، وهو اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط.

(٣) أسماء الجموع: هي كل اسم تضمن معنى الجموع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من  
معناه، كقبيلة، وعشرين، ونساء، وجيش، ولنا أن نعامله معاملة المفرد باعتبار اللفظ، ومعاملة الجمع  
باعتبار معناه: تقول: القوم ساروا وسار، وشعب ذكي، وشعب ذكى، وباعتبار أنه مفرد يجوز  
جمعه كما يجمع المفرد مثل قوم - أقوام، وشعب - شعوب -، وتجوز تثنية، أيضاً تقول: قوم -  
قومان، شعب - شعبان، جيش - جيشهان، وهكذا.

(٤) ويسمى اسم إفرادي، لأن ما دل على الجنس صالحًا للقليل والكثير، مثل: ماء، لبن، عسل.

(٥) كذا في (ب، ج) وفي الأصل (واسم جنس).

(٦) تابع المؤلف في تعريف الجمع ابن حاچب حيث قال: «ما دل على أحد مقصودة بحروف مفردة بتغيير  
ما، فنحو: « عمر »، و« ركب »، ليس بجمع على الأصح، وقد وافقه الرضي حيث قال: « وأما اسم  
الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً »، بينما الأنفشن يقول:  
« جميع أسماء الجموع التي لها أحد في تركيبها جمع، ومثله قال الفراء، ينظر: «شرح الرضي»  
(٤٣٤)، (٤٣٦/٣).

(٧) قسم المؤلف - رحمة الله - هنا الجمع إلى قسمين: الأول - الصحيح، وأدخل ضمه جمع المذكر السالم  
وجمع المؤنث، الثاني - جمع التكسير، وهو متابع لمن سبقه من علماء النحو، ينظر: «شرح ابن يعيش  
(٤٣٤-٤٦٨)، (٢/٢)، (شرح الرضي».

يلحق آخره ذلك إلا إن كان مذكراً لفظاً ومعنى علمًا<sup>(١)</sup> لـ«عاقل» نحو: زيدون، أو صفة أي: مشتقة له، أي: للـ«عاقل»، نحو: رجال ضاربون ومضروبون وحسنون والأفضلون، وتكون تلك الصفة أيضاً غير أفعال فعلاً، مثل: أحمر حمراء، وغير فعلان فعلى، نحو: سكران سكري، فرقاً بين الأول وبين أفعال فعلى بضم الفاء، نحو: أفضل فضلى.

وبين الثاني وبين فعلان فعلانة، نحو: ندمان ندمانة، فإنهم قالوا فيه أفضلون وندمانون، وغير المستوي فيها، أي: في مفردها المذكر والمؤنث، نحو: جريح وصبور، فإن التاء<sup>(٢)</sup> لا تلحقهما، ونحوهما في المؤنث، وهذه الثلاث لا تجمع إلا تكسيراً، وللهذه الجمع في مذكرها ومؤنثها واحد.

وقولنا «غالباً»<sup>(٣)</sup> احترازاً راجع إلى العلم والصفة؛ فإن الواو والنون قد تلحق غير ما جمع الشروط نحو: سنين، وأرضين، وأحمرین، وتحقيقه في التعريف.

(١) أي: علم شخص لا علم جنس، وأيضاً من الشروط أن اللفظ يجب أن يكون حالياً من تاء التأنيث الزائدة، نحو: حمزة، طلحة.

(٢) ليس المراد بالـ«عاقل» أبداً بالفعل، وإنما المراد أنه من جنس عاقل، كالآدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد، وقد يجمع غير العاقل تزيلاً له منزلة العاقل إذا صدر منه ما يشبه العقلاً، فيكون جمع مذكر، وقيل ملحق به كقوله تعالى: «أَنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين» (يوسف: ٤)، وقال تعالى: «فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ اتَّبِعَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا فَاتَّبَعَتَا طَائِعِينَ» (فصلت: ١١). ينظر: «شرح الرضي» (٤٤٢/٣)، «النحو الوفي» (١٤٠/١).

(٣) في الأصل: فإن الياء، وفي (ب، ج) ما أثبتناه.

٤) يشعر كلام المؤلف هنا أنه قد سبق لهذا اللفظ ذكر فيما مضى، لكنه لم يذكره من قبل فيتوهم القارئ أن كلامه سقط أو سهو، وعند التتبع وجدنا أن هذه الطريقة استخدمها المؤلف في كثير من الموارد فتارة يقول: «وقولنا»، وأخرى يقول: «قولهم أو قوله»، وكأنها طريقة قديمة كان يستخدمها العلماء فحدا حذوه.

## ما جمع بـألف وباء:

وألف وباء<sup>(١)</sup> عطف على نون مفتوحة، أي: ومن الصحيح ما لحق آخره ألف وباء، وإن كان اسم مذكر<sup>(٢)</sup> غير ذلك الذي جمع الشروط، ولم يسمع تكسيره جامداً نحو: حمامات، أو مشتقاً نحو: مرفوعات في مرفوع، أو اسم مؤنث مطلقاً.

(١) ذكر كثير من النحاة، ولا سيما الأقدمين تسمية هذا الجمع بـ«الجمع بـألف وباء مزيدين» احترازاً من نحو «أبيات»، فالالف زائدة والباء أصلية، ومن نحو «قضاء» فباء مزيدة وألفه منقلبة عن أصل، وقد تابعهم هنا المؤلف.

ينظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (١/٥٠) دار إحياء التراث العربي - بيروت، «همم السهام» للسيوطى (١/٧٧)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) اشتربط النحاة لجمع المؤنث السالم ستة شروط، وهي:

١ - كل ما كان متنه بتاء زائدة سواء أكان علمًا مؤنثاً لفظاً أو معنى، سواء أكانت التاء للتأنث، مثل: فاطمة، عطية، أو للعوض عن حرف أصلي، نحو: ثبة، وعده، وقد تكون التاء للمبالغة، مثل: علامة، علامات.

٢ - ما آخره ألف التأنيث المقصورة أو المدودة علمًا أم غير علم مؤنث، أم لمذكر مثل «سعدى»، «فضلى»، و«دنيا» إذا كانت علمًا لمذكر وزهراء، وحسناً، وذكريا.

٣ - كل علم لمؤنث حقيقي عاقل أو غير عاقل على الأصح، مثل: زينب، ليون، علم على ناقة.

٤ - مصغر المذكر الذي لا يعقل، مثل: نهيرات، جبيلات - تصغير نهر، وجبل -.

٥ - وصف المذكر غير العاقل، مثل: هذه بساتين جميلات زرتها أيامًا معدودات.

٦ - كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، مثل: سرادقات، حمامات، اصطبات، وما عدا ذلك فمقصور على السماع، وقد جمعها بعضهم بقوله:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري  
ودرهم مصغر وصحراء

وزينب، ووصف غير العاقل  
وغييرذا مسلم للناقل

- وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

- ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١/٢٠٠) ط: دار المأمون للتراث، «شرح التصريح» (٢/٥١٣)، «النحو الوافي» (١/١٦٨).

أي: سواء كان جامداً، نحو: هنّدات، أو مشتقة نحو: مسلمات إلا<sup>(١)</sup> صفة مجردة عن الناء نحو حائض، وطالق، إذا أريد بهما مجرد النسبة إلى الحيض والطلاق، كما في تامر ولا بن<sup>(٢)</sup>، نسبة إلى التمر والبن، فلا يلحق جمعهما الناء اتباعاً للمفرد، فإذا لحقت المفرد الناء، نحو: حائضه لحقت الجمع، لأن الصفة حينئذ<sup>(٣)</sup> تكون بمعنى الخدوث أو صفة غير مصحح مذكراً، وهي الثلاث اللواتي<sup>(٤)</sup> منع جمع مذكرهن بالألف والتون كما تقدم<sup>(٥)</sup>.

### الجمع المكسر:

وثانيهما - مكسر إن لم يلحقه ذلك الذي لحق الصحيح، المذكر والمؤنث وإنما سمي مكسرًا، لتغيير هيئة مفرده، بخلاف مفرد الصحيح، فإن هيئته سالمة.

### ثالثاً - الاسم المفرد:

والثالث هو ما أشير إليه بقوله<sup>(٦)</sup>: «إلا»، أي: إن لم<sup>(٧)</sup> تلحقه علامة المثنى ولا دل على أكثر من اثنين بحروف المفرد، فهو مفرد، والمفرد قسمان أحدهما مؤنث، إن لحق آخره ألف ممدودة، نحو: حمراء، ونساء، وكبراء<sup>(٨)</sup>، أو مقصورة<sup>(٩)</sup> نحو: حبلى، لغير إلحاق يحتزز من ألف، نحو: أرطى ومعزى،

(١) الكلام هنا فيه انقطاع، والتقدير: إلا إن كان صفة.

(٢) في (ب) لابن وتامر.

(٣) في الأصل وفي (ج) (ح) ولعله رمز أو مختصر لكلمة (حينئذ)، وقد جاءت في (ب).

(٤) في (ب) التي.

(٦) لم يوضح المؤلف من هو، وقد تكرر مثل هذا في كلامه، وليس له ذكر متقدم.

(٧) في الأصل: إلا أي: لم وما أثبتناه موجود في (ب، ج).

(٨) في الأصل: كبرى، وما أثبتناه من (ب، ج) هو الصحيح.

(٩) المقصور: ما كان آخره ألف لازمة، وسمى مقصوراً لأنه ضد المدود، أو لأنه محبوس عن الحركات.

فإنهما للإلحاق<sup>(١)</sup> بجعفر ودرهم، أو تاء لحقت في آخره، نحو فاطمة ومسلمة، أو آخر ما نسب إليه من فعل أو مشتق، نحو: انكسرت القدر<sup>(٢)</sup>، أو القدر منكسرة<sup>(٣)</sup>، ولحوقها ما نسب إليه يكون جوازاً، أي غير متحتم<sup>(٤)</sup>، بل إن شاء المتكلم ألقها وإن شاء حذفها في المنسوب إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي والذي لا ذكر له من جنسه في الحيوان، مثل: الظلمة<sup>(٥)</sup>، والقدر، ومنه، أي: وفي المؤنث غير الحقيقي الجمع، لأنّه يعني الجماعة والأمة والعصبة المشتملة على تاء التأنيث غير المذكر السالم، أما هو فإن سلامـة مفرده من التغيير أبـقت على جمعـه صـفة التـذكـير، ويلـحقـ التـاءـ جـواـزاـ أـيـضاـ فيـ المـنسـوبـ إـلـىـ مـضـمـرـ جـمـعـ غيرـهـ،ـ أيـ:ـ غيرـ المـذـكـرـ السـالـمـ نحوـ:ـ الرـجـالـ فـعـلـتـ،ـ وإنـ شـئـتـ فـعـلـواـ،ـ وـالـنـسـاءـ،ـ وـالـأـيـامـ فـعـلـتـ،ـ وإنـ شـئـتـ فـعـلـنـ،ـ وتـلـحـقـ التـاءـ وجـوـباـ فيـ المـنسـوبـ إـلـىـ ماـ عـدـاهـماـ،ـ وـهـوـ المـنسـوبـ إـلـىـ ظـاهـرـ المـؤـنـثـ الحـقـيـقـيـ،ـ وـمـضـمـرـهـ وـمـضـمـرـ غـيرـ الحـقـيـقـيـ،ـ سـوـاءـ مـضـمـرـ جـمـعـ.

وثانيهما - ما أشار إليه بقوله: ألا يكون مفرداً مؤنثاً فمذكر، أي: مفرد مذكر ولو كان اسمًا للجمع نحو: رَكْبُ<sup>(٦)</sup> ونساء.

(١) الإلحاق: يكون في الاسم والفعل، ومعناه: أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادـةـ معـنىـ،ـ ليـصـيرـ ذـلـكـ التـركـيبـ بـتـلـكـ الـزيـادـةـ،ـ مثلـ:ـ كـلـمـةـ أـخـرىـ،ـ فـيـ عـدـدـ الـحـرـوفـ وـحـرـكـاتـهاـ الـعـيـنةـ وـالـسـكـنـاتـ،ـ يـنـظـرـ:ـ «ـشـرـحـ شـافـيـةـ اـبـنـ الـحـاجـبـ»ـ (٥٢ـ/ـ٥٩ـ).

(٢) القدر: ومثلها النار، والشمس، والعين وغيرها من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي، ولهذا فإنها لا تجمع جمع مؤنث سالم، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنّه ليس ب حقيقي، ولا ظاهر العلامة، وإنما هو مسموع عن العرب، انظر «شرح الرضي» (٤٥٦/٣).

(٣) في (ج) منكسر. (٤) أي: غير واجب.

(٥) الظلمة: من المؤنث الذي لا يعقل، فلذلك تجمع على الظلمات.

(٦) رَكْبُ: اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث النطق، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (٢٠٢/٢)، «شرح الرضي» (٤٣٤/٣) (٤٣٥-٤٣٤).

## فصل

### ما لا يتبع آخر لفظه حال معناه

#### أولاً - أسماء الاستفهام:

يشتمل على بيان ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه في الاختلاف للمانع الذي أشير إليه في رسم العلم، لا يختلف حال آخر الحرف، لأن اختلاف حال اللفظ إنما يكون تبعاً لاختلاف حال ما فيه من معنى تبيئاً بتغير<sup>(١)</sup> حال المحل على تغير حال الحال، والحرف ليس محلأً لمعناه، حتى يتغير<sup>(٢)</sup> المحل بتغير الحال، ولا يتغير أيضاً حال ما تضمنه من الأسماء بأن وقع الحرف في ضمن معناه: أي: في جانب معناه كأسماء الاستفهام نحو: «من، وما، وأين، وأنى، ومتى، وأيان، وكم»، ونحوها من تضمن همزة الاستفهام التي معناها كون ما بعدها مسؤولاً عنه.

#### ثانياً - أسماء الشرط:

وأسماء الشرط نحو: «مهما»، و«إذما»، و«حيثما»، و«إذاما»، و«كيفما»، وأسماء الاستفهام تكون شروطاً أيضاً<sup>(٣)</sup> لتضمن الجميع (إن) الشرطية التي معناها

(١) في (ج) بتغير.

(٢) في الأصل، وفي (ب) حتى يتعين.

(٣) أراد المصنف القول - والله أعلم - بأن هذه الأسماء - الاستفهام والشرط - قامت مقام الحروف، فعملت عملها، وكلها مبنية لقيامها مقامها، والسبب في إقامة هذه الأسماء مقام الحروف، توسعًا في الكلام، لأنه لكل واحد منها موضع يختص به، فـ«من» مثلاً سؤال عنمن يعقل، وـ«ما» سؤال عما لا يعقل، وـ«أين وأنى» سؤال عن المكان، «متى وأيان» سؤال عن الزمان، «كم» سؤال عن العدد، وـ«كيف» سؤال عن الحال، وهكذا أيضاً أسماء الشرط قامت مقام «إن» الشرطية، وكذلك أقاموا هذه الكلمات مقام الحروف مع أن العرب دائمًا يتخلون بالإيجاز والاختصار في كلامهم، للمبالغة =

كون ما بعدها متوقفاً حصوله على حصول ما قبلها، فبذلك كانت كالأحرف أو ناسبه<sup>(١)</sup>، أي: شابه الحرف في تعين معناه بغيره، وهو الماضي، وقد عرفت كون معناه نسبة لا تتحقق إلا ذكر المنسوب إليه.

### ثالثاً - المضمرات:

والمضمرات<sup>(٢)</sup>: الكلمات الدالة على متكلم مخصوص أو مخاطب أو غائب كذلك، لعدم دلالتها على المخصوص إلا بانضمام حضوره حسماً، كما في المتكلم والمخاطب أو ذهناً ولفظاً، كما في الغائب.

وهي متصلة مرفوعة ومنصوبة و مجرورة ومنفصلة مرفوعة ومنصوبة فقط.

المرفوعة المتصلة<sup>(٣)</sup>، إنما يتصل بالفعل، وهي إما لفظ «نا» للمتكلم مشن أو جمعاً، مذكرين أو مؤثرين<sup>(٤)</sup>، أو «باء» مضبوطة للمتكلم مفرداً مذكراً أو مؤثراً<sup>(٥)</sup>

---

= في طلب الإيجاز والاختصار، لأن هذه الكلمات تشتمل على الجنس الذي يدل عليه، فمثلاً «من» تشتمل على جميع من يعقل بخلاف الهمزة أو حرف الاستفهام، و«أين» تشتمل على جميع الأمكنة، و«متى» على جميع الأزمنة، وهكذا، فلما كانت فيها فائدة ليست في الهمزة أقاموها مقام الحروف.  
ينظر: «أسرار العربية» (ص ٣٨٥).

(١) نلاحظ هنا هذا التعبير الغريب الذي أخذ الكتاب نصيّاً ضحيناً من اسمه.

(٢) فائدة وضع المضمرات موضع الأسماء الصريحة لرفع الالتباس، فمثلاً: «أنا، أنت»، لا يصلحان إلا لعيّنين، ومثلهما ضمير الغائب، وكذلك وضعها نوع من الإيجاز لأننا نستغني بالحرف الواحد عن الاسم، مثل «الباء» من فعلت، حيث صار هذا الحرف كجزء من الاسم، بينما الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فلو قلت: سعيد فعل سعيد، فربما تُوهم أنه سعيد غير الأول، ومن هنا فلا يزيل هذه الالتباس في الاسم إلا الصفات، كقولك: مررت بسعيد الطويل وسعيد القصير.

ينظر: مزيداً من هذا البحث النفيسي في «شرح المفصل» (٣/٨٤-٩١)، «شرح الرضي» (٣/٦).

(٣) بدأ المصنف بالضمائر المتصلة المرفوعة، وذلك لأن المرفوع مقدم على غيره من أنواع الضمائر، والمتصل مقدم على المفصل لكونه أخضر.

(٤) نحو: ضربنا، ومشينا.

(٥) نحو: ضربتُ ومشيتُ.

أو مفتوحة لذكر المخاطب<sup>(١)</sup>، ومكسورة المؤنثة وملحوقة بما لثناهما<sup>(٢)</sup> وميم<sup>(٣)</sup> لجمع المذكر<sup>(٤)</sup>، وينون لجمع المؤنث في الماضي<sup>(٥)</sup>، أو ألف لثنى الغائب مذكراً أو مؤنثاً في ماضي ومضارع<sup>(٦)</sup>. ولثنى المخاطب في المضارع<sup>(٧)</sup> أو واو فيهما لجمع المذكر الغائب<sup>(٨)</sup>، وفي المضارع لجمع المذكر المخاطب<sup>(٩)</sup>، أو نون فيهما لجمع المؤنث<sup>(١٠)</sup>، أو «يا»<sup>(١١)</sup> في المضارع للمخاطبة<sup>(١٢)</sup>.

والمنصوبة تتصل بالفعل والحروف<sup>(١٣)</sup> المشبهة به<sup>(١٤)</sup>، وهي إما «ياء» تحتانية للمتكلم مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، أو تاء له<sup>(١٥)</sup> مثنى، أو جمعاً كذلك، أو كاف مفتوحة لذكر المخاطب المفرد، ومكسورة مؤنثة وملحوقة للباقي بما تقدم، أو «ها» للغائب مشبعة بواو<sup>(١٦)</sup> لفرد المذكر وبألف لفرد المؤنث<sup>(١٧)</sup> وملحوقة للباقي بما تقدم.

(١) نحو: ضربتَ ومشيتَ.

(٢) في الأصل: وميم الجمع المذكر، وينون الجمع المؤنث في الماضي أو ألف الثنى الغائب.

(٣) نحو: ضربتم، ومشيتُم.

(٤) نحو: ضربان، وضربيان.

(٥) نحو: ضربون، يضربون.

(٦) نحو: ضربان، يضربيان.

(٧) نحو: ضربين، يضربيان.

(٨) نحو: ضربوا، يضربوا.

(٩) نحو: ضربوا، يضربوا.

(١٠) نحو: يضربن.

(١١) نحو: ضربتَ، وضربيتَ.

(١٢) نحو: ضربتَ، (ب) والحرف.

(١٣) نحو: ضربتَ، (ب) والحرف.

(١٤) الحروف المشبهة بالفعل هي: «إن، وإن، كان، لكن، ليت، لعل، وسميت بذلك لأنها بمعنى الفعل،

فمثلاً: قولك: «إنَّ الله غفور»، أزكده، كان، أشبعه، وهكذا، وأنَّ تنسخ البتداً فتنصبه، وتجعله اسمًا

لها، وترفع الخبر ليكون خبراً لها، فأشبّهت الفعل في العمل، وفي فتح أواخرها كالماضي، ينظر:

«شرح ابن عييش» (١٠٢/١).

(١٥) في الأصل: مذكراً، ومؤنثاً أو ما له مثنى.

(١٦) الذي قاله المؤلف هنا مخالف للقياس إذ القياس أن يكون حرفًا واحدًا لأن المضمرات وضعت نائمة

عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار، كما جاء بحروف المعاني نائمة عن

الأفعال، ينظر: «شرح ابن عييش» (٩٢/٣)، «شرح الرضي» (١٢-٤٠/٣).

(١٧) نحو: ضربه وضربيها.

ثم المرفوع المتصل قد لا يظهر كما في الماضي للغائب والغائبة المفردين، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب والغائب والغائبة مفردات، فيقولون: هو مستتر لا محذوف.

ثم ضمير المتكلم والمخاطب والغائب إذا<sup>(٤)</sup> اجتمعت متصلة نحو قوله المخاطبك: «الدرهم أعطيتك» وجب تقديم المرفوع، ثم الأعرف منها<sup>(٥)</sup>، ثم الانفصال لا يجوز إلا عند تعدد الاتصال<sup>(٦)</sup> إما بكون الضمير مبتدأ أو خبراً من نوعين أو بحذف ما حقه أن يتصل به أو لحائل بينه وبينه يتقضى بازالته غرض مقصود أو لتقديمه عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) نحو: كتبى فيها فواائد.

(٢) في الأصل وجملة، وفي (ب، ج) ما أثبتناه في النص، وهو الصحيح لأنَّه يدلُّ عليه السياق، تقول: «نحن المسلمون الأعزاء، ونحن الرجال الشرفاء»، فتدخل على الجمعين، المذكر السالم، والتكيير.

(٣) في الأصل: المفرد به. (٤) في (ب، ج) إن.

(٥) أي الآخر، فإن كلاً من ضميري المتكلم والمخاطب، أخص من ضمير الغائب.

(٦) قال ابن مالك: وفي اختيارات لا يجيء المنفصل إذا تأقى أن يجيء المتصصل

لأن الغرض من وضع المضمرات الاختصار، والتخلص أحياناً من التفصيل فلا عدول عنه إلا لضرورة كما ذكر المصنف، ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٩-٤٢)، «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/٢٣٠)، «شرح الأشموني» (١/٩١).

(٧) العلة من المتصل الاختصار كما سبق، وثمة أمر آخر، وهو أن المتصل كالجزء من الكلمة، وكون الشيء كجزء الكلمة أفضل من انفصاله عنها، ينظر: «شرح الكافية» لابن مالك (١٢٣/١).

#### رابعاً - أسماء الإشارة:

وأسماء الإشارة، وهي الأسماء الدالة على كون ما قصد بها شاهداً، وهذا هو الأصل في موضوعها.

وأما استعمالها في الأمور المعقولة، فمن وضع الظاهر موضع المضمر، كما في (علم المعاني)، فاحتاجت في دلالتها على م.

أقصد بها إلى حضوره حسماً، أو ذهناً، كالمضمرات، وهي: ذا للمفرد المذكر، و«تا» للمفرد المؤنث، ولتشاهما زيادة علامة الثنوية عليهما<sup>(١)</sup>، ولفرد المؤنث صيغ آخر: «تي»، و«ته»، و«تهي»، و«ذى»، و«ذه»، و«ذهى»، إلا أن الأصل هي الأولى التي يلحقها علامة الثنوية، وبلغمعهما أولى بالمد والقصر<sup>(٢)</sup>.

وأما «ثم» و«هنا»، و«هناً» فللإشارة<sup>(٣)</sup> إلى المكان خاصة، وقد يتقدم كلاً منها حرف الثنوية، يلحقه حرف الخطاب<sup>(٤)</sup>، على حسب ما تقدم في المتصل المتصوب.

(١) أي: ذا، تا، فإن مثיהםا «ذان» و«ذين»، و«تان وتين».

(٢) يلاحظ هنا اضطراب في كلام المؤلف، حيث أدخل كلاماً بين جمل مما يجعل القارئ يتبه في هذا الخلط؛ فابحثمة الأخيرة تابعة لقوله: «ولتشاهما زيادة علامة الثنوية عليهما»، وبلغمعهما «أولاً» بالمد والقصر، مثل: الأولى، وقد أخذ المؤلف مضمون هذا الكلام من ابن الحاجب و«شرح الرضي» ينظر: ٧٤-٧٨/٣).

(٣) أسماء الإشارة كلها صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان أو غير مكان، بينما «ثم»، و«هنا» مختصة للمكان فقط، وقد أخطأ المؤلف حين جعل «ثم» مثل: «هنا، هناً» يتقدم كلاً منها حرف تنبية، فلا يتقدم «ثم» حرف تنبية، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب، وإنما الهاء قد تلحق «هنا، هناً»، فتقول: ها هنا، ها هناً، قال تعالى: «إِنَّمَا هُنَّا قَاعِدُونَ» (المائد: ٢٤)، ويدخل عليهما كاف الخطاب، فتقول: هناك، ينظر: «شرح ابن عييش» (١٣٨/٣)، «شرح الرضي» (٢٣١/٢)، «معنى الليب» (١٦٢/١)، و«شرح ابن عقيل» (١٣٤/١) ط: دار الاتحاد العربي.

(٤) لعل العبارة المستقيمة «وقد يتقدم كلاً منها حرف التنبية، وبلغمعهما حرف الخطاب».

## خامساً - الموصولات:

والموصولات<sup>(١)</sup> وهي ما لا يكون جزءاً من الكلام<sup>(٢)</sup> إلا بضم جملة خبرية، أو ما في حكمها إلـي<sup>(٣)</sup>، فلا فرق بينهما وبين الحرف<sup>(٤)</sup> والفعل<sup>(٥)</sup> إلا أن معنى ما ضم إلـي فيها<sup>(٦)</sup>، ومعناهما فيما خصما إلـي، ويجب في الجملة التي ضمت إلى الموصول ضمير يربط الجملة به، وقد يحذف إذا كان فصلة، وهي: «الذى، والثـي، واللـنـان، واللـتـان، والأولـى»<sup>(٧)</sup>، والذـين، واللـاتـى، واللـاتـى، واللـواتـى، وـمن، وـما، وـأى، وـأىـه».

(١) أعلم أن الموصولات سميت بهذا الاسم، لأنها تشير إلى صلات توفضها وبنيتها، لأنها لم تفهم معناها بأنفسها، فلو ذكرت من غير صلة، لم تفهم معناها، حتى تضم إلى شيء بعدها، فإذا قلت: الذي انطلق أخوه، والتي ذهب عنها، وكذلك سائرها، لا تفهم منها شيئاً حتى تضم صلتها وهو الفعل كما ذكر.

(٢) في (ب) للكلام.

(٣) يجب أن تكون الصلة للموصول جملة خبرية أو ما في حكمها، كما ذكر المؤلف، لأن مفهومون الصلة حكم معلوم الواقع للمخاطب قبل الخطاب، بينما الجمل الإنشائية والطلبية لا يعرف مفهومها إلا بعد إيراد صيغها، ولذا وجب أن تكون الصلة خبرة لا إنشائية لهذا التعليل، وجور بعض التحريفين الإنشائية والطلبية بشروط يطول ذكرها هنا. ينظر: «شرح الكفاية للرضي»، جمع المهرامع، (١/٢٩٤-٢٩٥).

(٤) في (ج) الفعل والحرف.

(٥) قوله المؤلف: لا فرق بينها - أي الموصولات - وبين الحرف والفعل يعني أنه أشبه الحرف والفعل بـأن كلاً منها لا يفيد بـنفسه ولا بد من كلام بـعده، فصار الموصول كالحرف أو الفعل الذي لا يدل على معنى في نفسه وإنما معناه في غيره.

(٦) أي: نـيـ الـاسـمـاءـ الـموـصـولـةـ الـتـيـ تـعـتـورـهـاـ الـمعـانـيـ كـالـفـاعـلـيـةـ وـالـمـعـولـيـةـ . . . أما جملة الصلة لا محل لها من الأعـرابـ.

(٧) ، قال لها: «الأولـى» وهي معنى الذين، وقد تأتي للعامل ولغيره. ينظر: «شرح ابن عـقـيلـ»، (١/٤٢).

وـ«ذو»<sup>(١)</sup>: بمعنى الذي، وـ«ذا» بعد «ما» الاستفهامية<sup>(٢)</sup>، وـ«الألف واللام» الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعليهما<sup>(٣)</sup>.

### سادساً - أسماء الكنيات:

\* وبعض الكنيات<sup>(٤)</sup>، وهي ما وضع لمقدار أو حدث مهمين: فالأول - كم وكذا<sup>(٥)</sup>، وتكون «كم» استفهامية، وقد دخلت في أسماء الاستفهام، فلهذا قال: «وبعض الكنيات»<sup>(٦)</sup>، وخبرية<sup>(٧)</sup> تقع في موقع التمدح بالكثرة، فمعناها، أعني الكثرة فيما دخلت عليه مثل «رب»، ولا كذلك العدد الصريح، لأنّه موضوع للمقدار المخصوص دال عليه بنفسه لا للمقدار بخلاف، «كم» فهي موضوعة للكثرة.

(١) المقصود بها (ذو) الطائفة التي تأتي بمعنى الذي.

(٢) أخذ المؤلف بنص ابن الحاجب وشرح الرضي له حيث قال ابن الحاجب «وذو» الطائفة، وـ«ذا» بعد «ما» الاستفهامية، والألف واللام، ينظر: «شرح الرضي» (٩٨/٣-١٠٨).

(٣) الألف واللام تكون موصولة بمعنى (الذي) في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هذا الضارب زيداً، أي: الذي ضرب زيداً، وهذا المضروب، أي: الذي ضُرب أو يُضرب، ينظر: «شرح ابن عييش» (١٣٤/٢)، «شرح ابن عقيل» (١٥٨/١).

(٤) الكنيات في اللغة: جمع كنایة، والكنایة في الأصل مصدر كالكتاب، ومعناها: الإخفاء، وفي الاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين لفظاً أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه إما للإبهام أو لشاعة المعتبر عنه، أو الفعل القبيح أو التعيبة أو الإلغاز، أو إرادة بعض صفات المكتن عنده مع الاختصار. ينظر: «شرح الرضي» (٢٢٢/٣)، «المواهب الوراثية» (ص ١٠٧).

(٥) كذا: يكتن بها عن العدد المبهم قليله وكثيره.

(٦) نلاحظ أحياناً أن المصنف ينسب قوله ما، ويقول: قال، أو قوله، وقد رجعت إلى بعض كتبه وخاصة «المواهب»، على أجده هذا اللفظ، وهو يشرح الكافية فلم أجده، ولعله يتخيّل أنه يشرح بعض النصوص، وذلك لكثرته شروحة، فلعله هنا وهم أنه يشرح، فقال مثل هذا القول، أو أنه من قوله، ولكن كعادة بعض العلماء يقول: قوله أو وقال، وهو كلامه.

(٧) قول المصنف: «وتكون كم استفهامية» بمعنى: أي عدد، وأما الخبرية فهي بمعنى: عدد كثير، وتشترك «كم» الاستفهامية مع الخبرية في ستة أمور:

- ١ - كونهما كنایتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار

والثاني - كيت وذيت<sup>(١)</sup>، وعدم إعرابهما لعدم تركيبيهما، وأما نحو، قال: كيت وذيت، فمقول القول هو المكنى عنه<sup>(٢)</sup> لا الكنية، وقيل: لأنها لما كني بها عن<sup>(٣)</sup> الجمل كانت مثلها في عدم الإعراب لقيامها مقامها.

- = ٢ - كونهما مبنيتين على السكون.
  - ٤ - الاحتياج إلى التمييز.
  - ٦ - اتحادهما في وجوه الإعراب من جر ونصب ورفع.
  - وتفترقان في خمسة أمور:
    - ١ - أن «كم» الاستفهامية تميز بمفرد منصوب نحو «كم بيتاً حفظت؟»، ويجوز جر تميزها، بـ «من» مضمرة جوازاً إن جرت «كم» بحرف، نحو: «بكم ريال اشتريت كتابك؟».
    - ٢ - أما «كم» الخبرية فتميز بمحض مفرد، أو مجموع نحو: «كم مصاعب اقتحمتها؟»، و«كم فارس غلبتُ؟»، والإفراد أكثر وأبلغ.
    - ٣ - أن الخبرية تختص بالماضي كـ «ربَّ» - كما ذكر المصنف، فلا يجوز: كم دور لي سأبئها، ويجوز: «كم عبداً ستشريه؟».
    - ٤ - أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً من مخاطبه بخلاف الاستفهامية - أن المتكلم بالخبرية يتوجه إليه التكذيب والتصديق.
    - ٥ - أن المبدل من الخبرية لا يقترب بهمزة الاستفهام، تقول: «كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون، ويُقال في الاستفهام: «كم مالك أعشرون الفاً أمثلاثون؟».
- ينظر: «أوضح المسالك» (٢٢٦/٣)، «معجم النحو» (ص ٢٨٧).

(١) كيت وذيت: أسمان يمكنها عن الحديث والقصة، ومثلهما «ذيت وذيت» ولا بد من تكريرهما، وهو أسمان مبنيان لنيابتهم عن الجمل، تقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقالوا: ذيت وذيت، أضف إلى ذلك أن كل واحدة منها كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً، ولا بناءً، وقيل: بنيت؛ لأنها كنایات عن الخبر، كما يمكن عن الاسم المعروف بفلان، وعن العدد، بأن تقول: كذا وكذا، ولم يوضع على الأفراد. ينظر: «المقتضب للمبرد» (١٨٣/٣) ط: عالم الكتب، «شرح الرضي» (٢٣٧/٣)، «معجم النحو» (ص ٢٨٩).

(٢) المكنى عنه: المراد منه معنى اللفظ إن كان لفظاً، قال المتنبي من البسيط:  
 كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخليع ولا تهاب  
 جاء بكلمة «فعلة» كنایة عن موزونها مع اعتبار معناه، وهو «خولة» وقد منع من الصرف ولو لم يقصد العلمية لصرفه.  
 (٣) في الأصل: على، ما أثبتناه في المتن من (ب، ج).

## سابعاً - الظروف المقطوعة عن الإضافة:

وبعض الظروف وهي ما لم يتضمن حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط كـ «قبلُ»، وـ «بعدُ»، وبقية الجهات التسْت<sup>(١)</sup>، إذا قطعت عن الإضافة تبني على الضم، وأجرى<sup>(٢)</sup> مجريها<sup>(٣)</sup> لا غير، وـ «ليس غير»، وـ «حسب»،

(١) «قبلُ، وبعدُ، وأولُ، وأخواتها»: إذا حذف المضاف إليه، ونوى معناه دون لفظه فتبني على الضم كقراءة السبعة «لله الأمر من قبل ومن بعد» (الروم: ٤)، وقال الشاعر:

لعمرك ما ادرى واني لأوجل      على اينما تفدو المنية أول

- فجاءت كلمة «أول» هنا مبنية على الضم في محل نصب، ولو أعربها لاتى بها الشاعر منصوبة، وسبب البناء: أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

- وبالجهات التسْت هي: (تحت، فوق، أمام، قدَّام، وراء، خلف)، إضافة إلى «أسفل، دون، أول، من علُّ، ومن علو»، وهذه الظروف من الظروف المقطوعة عن الإضافة، لا يُقاس عليها بمعناها، كأن يقول (يدين، شمال، آخر) وغيرها.

- وهذه الظروف كلها مبنية، والسبب في ذلك أنها قليلة التصرف أو عادمتها، وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه عدم التصرف الإعرابي، وقد جوز بعض النحاة أن تعوض هذه الظروف التنوين، فتعرب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فما شريوا بعداً على لذة خمرة      ونحن قستلنا الأزد ازد شنوة

وقول الآخر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلأ      اكاد أغص بماء الحميم

- الشاهد في اليتين «بعدًا» وـ «قبلًا»، حيث وردت كل من الطرفين منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً، وقد رجح الرضي أن هذا الظرف لا فرق بين ما أعرب منها، وما بني، وقال: وهو الحق. ينظر: «شرح الرضي» (٢٥٤/٢٥٢)، وـ « قطر الندى» (ص ٣٥-٣٦).

(٢) في (ب) ويجري.

(٣) قول المصنف: وأجرى مجريها لا غير، وليس غير، وحسب شبه غير بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، والإبهام «غير»، لا تعرف بالإضافة، وهي أشد إيهاماً من «مثل»؛ فلهذا لم يُعنَ «مثل» على الضم، ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع «لا» النافية للجنس، وليس نحو: اكتب هذا لا غير، وجاءني محمد ليس غير، لكنه استعمال «غير» بعد «لا» وـ «ليس»، وـ «غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلا» فيحذف المستثنى بعد «إلا» التي بعد «ليس».

- والمضاف إليه المحذوف في «ليس غير» هو المستثنى المحذوف في نحو: «أقبل خالد ليس إلا، فلما حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضم لتشابهها للغايات بالإبهام، وأما «حسب» - كما ذكر المصنف - فجاز حذف ما أضيف إليه لكنه الاستعمال، وبني على الضم تشبيهاً بـ «غير». ينظر: «شرح الرضي» (٢٥٦/٣).

وك «حيث»، و«إذا» و«إذ» و«أين»، و«أني»، و«متى»، و«منذ»، و«منذ»، و«أمس»، و«عُوض»، و«قط»، ونحوها<sup>(١)</sup> مما وضع لنوع نسبة بحيث لا يتم إلا ذكر ما اتنسب إليه، فلا فرق بينها وبين الحرف، إلا أن مدلول الحرف وصف لتعلقه بخلاف معانيها فهي أمور مضافة<sup>(٢)</sup>، والمضاف غير وصف للمضاف إليه، وإن اتصل به ملابسه، فذلك<sup>(٣)</sup> الاتصال الوضعي<sup>(٤)</sup> أشبه الحرف، وقد تقدم شيء من التحقيق عند بيان وضعه.

(١) قوله: «وغيرها»، أي: أيان، وكيف، ولدى، ولدن، والآن، ولما، ومع.

(٢) لقد جعل المؤلف - فيما يظهر لي - كل هذه الظروف مبنية لعلة واحدة، وهي الاتصال الوضعي، وهو اتصال إضافة يشبه الحرف من حيث كونه مفتقرًا لغيره، وكلام المؤلف هذا مخالف لما ذكر النحاة، وهذا الأمر ليس على إطلاقه، وإنما بعضها بنيت لما ذكره المؤلف، والبعض الآخر بني لعلة أخرى، فعلى سبيل المثال: «قط» بنيت لتضمنها لام الاستغراف لزومًا لاستغرافه جميع الماضي، وقيل: لأنها تضمنت معنى «من» الاستغرافية، وقيل: لأنها أشبّهت الفعل الماضي لأنها لزمانه، وكذا «حيث، ومذ، ومنذ» ذكر النحاة أنها بُنيت لتشابهها الموصولات في احتياجها إلى الجمل، وقيل إن «منذ» مركبة من «من إذ» فلما ركبا بني، وهذا قول الكوفيين. ينظر: «شرح الرضي» (٣١٥-٢٥٢/٣)، و«همم الهوامع» (١٧٤-١٠٢/٢)، و«المواهب» (ص ١١٠).

(٣) في (ب، ج) بذلك.

(٤) قول المؤلف: فذلك الاتصال الوضعي أشبه الحرف، الوضع أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين كما في اسمي «جنتنا» وهما التاء و«انا» إذ الأول على حرف، والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف، كحرف الجر «الباء» وشابه الثاني الحرف الثنائي، كحرف الجر «عن» إذ أن أصل الحرف أن يكون على حرف أو حرفين، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة حروف فصاعداً، فما كان أقل من ذلك فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق البناء، وهذا معنى الوضعي أشبه الحرف.

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٢) ط: دار الفكر، «حاشية الصبان» (١/٨٤).

### ثامناً - المركبات<sup>(١)</sup> :

وجزء مركب معناه<sup>(٢)</sup> أي: معنى الحرف جزء معناه، أي: جزء معنى الكل، وليس<sup>(٣)</sup> كذلك إلا تراكيب العدد<sup>(٤)</sup> ونحوه كـ «شذر مذر»<sup>(٥)</sup> مما تضمن الثاني حرفاً، لأن المعنى التركيبي فيها لما كان مفتقرًا من حيث هو مجموع معاني أجزاءه إليها، سرى الافتقار اللازم<sup>(٦)</sup> للكل إلى أجزاءه، لما لم يكن هو غيرها، بخلاف معاني سائر المركبات، فإنها غير مجموع معاني المفردات.

(١) المركبات: ما تألفت من كلمتين ركبتا وجعلتا كلمة واحدة نحو: بعلبك، وأحد عشر، وقيل: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

(٢) في (ب) بدون (معناه). (٣) في (ب) وليس.

(٤) التراكيب العددية: هي نقل الأرقام في اللغة العربية إلى ما يلائمها من اللفظ العربي السليم، والمفرد من هذه التراكيب لا يسمى مركباً، ولكن المركب منها هو الأعداد من أحد عشر فما فوق إلى تسعه عشر ما عدا اثنين عشر، فإن جزء الأول يعرب بعرايب المثنى، وعشر: بدل من نون المثنى، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٦/١٥-٢٧)، و«شرح الرضي» (٣/٢٢٣).

(٥) «شذر مذر» قال العلماء: الشذر قطع من الذهب تلفظ من معده بلا إذابة، أو خرز يفصل بها النظم، أو هو اللؤلؤ الصغار، الواحدة: لؤلؤة، والمذر: الفاسد، وقيل: شذر من التشذير، أي: التفريق، ومذر: من التبذير: وهو الإسراف، وقد أصبح الكلام مثلاً، يقال: تفرقوا شذر مذر، يطلق على كل من كان مجتمعاً على أمر فاختلفوا فتفرقوا، وقد استعمل هذا اللفظ كـ «خمسة عشر»، نحو: تفرقوا شذر بغر، وشذر مذر، قال ابن مالك: تفرقوا شذر مذر، وشذر مذر، أي: متشاردين متبدلين، وميم (مذر) بدل من باء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٨٨)، «شرح الكافية الشافية» (٣/١٦٩٧) ط: دار المأمون، و«القاموس المحيط» مادة (شذر) (مذر) (٢/٥٩-١٣٧).

(٦) الافتقار اللازم: معناه الافتقار المؤصل، أي: اللازم كالحرف كما في إذ، وإذا، وحيث، والموصولات الاسمية، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبّهت الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت، وهناك افتقار آخر، ولكنه افتقار غير مؤصل، أي: غير لازم، وذلك ما افتقر إلى «مفرد» كـ «سبحان» أو إلى جملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليه، والمضاف من حيث هو مفتقر إلى المضاف إليه، مثل قوله تعالى: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» (المائدः: ١١٩) فـ «يوم» غير مبني، لأنه افتقار عارض بدليل أنك لو قلت: «هذا يوم مبارك» في يوم غير مفترض إليها، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها، لكن هذا الافتقار غير مؤصل، لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صيغته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار. ينظر: «حاشية الخضري» (١/٢٧-٢٩) ط: دار التعاون للنشر والتوزيع، و«حاشية الصبان» (١/٨٩-٩٠).

وأيضاً المركبات الإسنادية الإضافية، قد<sup>(١)</sup> ثبت لها قبل العلمية حالة إعراب أو بناء والنقل إلى العلمية يستلزم بقاء المنقول على حاله، إذ العلمية لا توجب تغييراً<sup>(٢)</sup>.

وأما نحو: بعلبك، فالحق أن حركة الأول ليست بحركة بناء اصطلاحي، أعني: ما يكون على آخر الكلمة بل هو حركة بنية كحركة راء (عَضْرَفُوط)<sup>(٣)</sup>، إذ لم يسبق له تركيب معتبر معه الانفكاك بين جزئيه، كما في تركيب الإضافة والإسناد<sup>(٤)</sup>، بل هو وسط ليس بمحل لإعراب، ولا بناء اصطلاحي.

وأما الجزء الثاني فينبغي بقاوته على ما كان عليه فـ «ويه» في سيبويه، مبني، «وبك» في بعلبك، معرب إن ثبت له معنى إفرادي، وما جاء من إعراب الأول، إعراب المضاف، والثاني إعراب المضاف إليه، فللتشابه الصوري بين تركيب المزج، وتركيب الإضافة، استحقاً نصب على التعليل، أي: لا يتغير ما ذكر لأجل الاستحقاق ما لا يستقل بالمعنى المقصود، لأن العناية إنما تلقي بما له استقلال بنفسه.

(١) في الأصل: فقد، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٢) في الأصل: إذا العلمية لا يوجب، والصحيح ما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) عَضْرَفُوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذكر العظام، ينظر: «شافية ابن الحاجب» (٢٩/١)، و«الممنع في التصريف» لابن عصفور (١٦٥/١)، دار المعرفة - بيروت.

(٤) المركب الإضافي: يعرب صدره وهو الجزء الأول المضاف، وأما جزءه الثاني فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه، مثل: نور الدين - عبد الله ..

والمركب الإسنادي: مثل: جاد الحق، تأبطن شرّاً، وحكمه أن يبقى على حاله قبل العلمية، ويكون على حالته الأصلية، وقد تقدر على آخره حركات الإعراب، وقد نهج المؤلف في هذا التقسيم نهج النحاة، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٤/١١١-١١٢)، «شرح الرضي» (١٣٧/١).

وأما ما هو كالجزء من الكلمة، فبمعزل عن أن تعتبر له أحوال مختلفة، وهذه الذي لا يختلف حال آخرها، تسمى المبنيات، لأنها استقرت على حالة واحدة، كالبناء الذي لا يتغير من حاله<sup>(١)</sup>، (ولا الاسم عطف على قوله: «الحرف»<sup>(٢)</sup>)، أي: ولا يختلف حال آخر الاسم الذي قياسه الإعراب، بأن لا يكون من تلك المبنيات وآخره ألف، مفردة عن همزة بعدها، نحو: عصا، وحبل، أو آخره، «باء» متكلم مفرد<sup>(٣)</sup>، نحو: غلامي، أو جمعاً مكسرأ، نحو: ثيابي، مطلقاً، أي: لا يتغير رفعاً ولا نصباً ولا جراً، أو آخره «باء» أصلية بعد كسرة نحو: القاضي، والمشتري، وقاض، ومشتر، فإنهم استقلوا إعرابه رفعاً وجراً، فحذفوا الضمة والكسرة، فسكنت «باء» في المعرف، واجتمعت «باء»، و«التنوين»، ساكنن في المنكر فحذفت «باء» لالقاء الساكنن<sup>(٤)</sup>.

أو هو جمع مذكر سالم مضاد إلى «باء المتكلم» فإنهم استقلوا إعرابه رفعاً نحو مكرمي<sup>(٥)</sup>، لأن نون الجمع تحذف للإضافة، فيجتمع «الواو» التي<sup>(٦)</sup> هي علامة الرفع فيه، و«باء المتكلم»، والأولى منها ساكنة فتقلب «الواو» «باء» وتدغم في «باء».

(١) في الأصل: عن حاله، وفي (ب) حاله، وما أثبتناه من (ج).

(٢) يظن القارئ أن الكلام مبتور لعدم اتصاله بما قبله، وهذا من إغраб المؤلف.

(٣) في (ب) يا مفرداً أو يا متكلماً.

(٤) في (ب) لالقاء الساكنن.

(٥) الأصل في كلمة «مكرمي» مكرموني، حذفت النون للإضافة، فصارت الكلمة «مكرِّموني»، فاجتمعت الواو والباء، وسبقت أحدهما بالسكون، فتقلبت «الواو» باء، وأدغمت في الباء، فصارت الكلمة «مكرُّمي» بضم الميم، ثم تحركت الميم بالكسرة لتناسب الباء، لأن الكسرة تناسب الباء كما أن الضمة تناسب الواو، والفتحة تناسب الألف، فصارت الكلمة «مكرمي» ينظر: «فتح الباري» لابن حجر

(٦/٣٦) المكتب الإسلامي - بيروت، «إعراب شواهد القطر» للخواص، (ص ٢٢) - عالم الكتب.

(٦) في الأصل: الذي، وما أثبتناه من (ب، ج).

**حكم الفعل الذي آخره نون توكيده:**

ولا<sup>(١)</sup> الفعل الذي آخره نون توكيده، لأن ما قبلها يلزم مع ضمير المذكرين الضم، ومع المخاطبة الكسرة، ومع غيرهما<sup>(٢)</sup> الفتح أو نون<sup>(٣)</sup> جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون.

(١) لعله يريد (ولام) الفعل:

(٢) في الأصل: «غيرها».

(٣) في الأصل وفي (ج) أو نون.

- انفرد المصنف بإعراب المضارع الذي لحقته نون التوكيد، واتصلت به اتصالاً مباشراً، وقد علل ذلك بقوله: «إنه يلزم مع ضمير المذكرين الضم، ومع المخاطبة الكسرة، ومع غيرهما الفتح أو نون جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون». وبعد الرجوع إلى المصادر والمراجع تبين أن ما ذهب إليه المصنف قول ضعيف، قال به بعض النحاة ونقله الرضي، حيث قال: «وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات - أي النسوة الثقيلة والخفيفة - من المضارع باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجترة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً كما في نحو: غلامي على مذهب المصنف - يقصد ابن الحاجب - مع أن بعض النحاة يذهبون إلى أنه مبني».

- والذي عليه النحاة أن الفعل المضارع إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني، وقد علل النحاة بناءه بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعراب المضارع لتشابهه الاسم في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء وغيرها.

- فلما دخلت عليه نون التوكيد بنوعيها أكدت معنى الفعلية، ومكتته فرجع إلى أصله، وهو البناء، فغلب جانب الفعل، وبعده من الاسم، فعاد إلى أصله وهذا مثله مثل الاسم الذي لا ينصرف، إنما منع من الصرف لشبه الفعل، فلما دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف بعده من الفعل، وتمنت فيه الاسمية فعاد إلى أصله من دخول الجر والتثنين اللذين كانا له في الأصل.

- وذهب بعض النحاة إلى أن سبب بناء المضارع «التركيب» وخروجه من التمكّن، وحين أُسند إلى المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة منعت التركيب وفصلت بين المضارع والتوكيد، فأعراب لفظاً أو تقديرًا.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (١٠/٧)، «شرح الرضي» (١٧/٣)، «الإنصاف» (٦٥٢/٢)، «سر صناعة الإعراب» (٧٤٤/٢) ط: دار القلم - دمشق، «شنور الذهب» (ص ٧٢)، «شرح الأشموني» (٤٧/١)، «شرح التصريح» (٥٢/١)، «الكوكب الدرية» (٥١/١).

وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء، لوجود سبب الإعراب فهو تقديرٍ مطلقاً رفعاً ونصباً وجذماً، أو واو، وـ«باء» أصليتها لم يلحقهما ضمير بارز مرفوع للتشنيه، وجمع المذكر والمخاطبة نحو: «يدعو، ويرمي» فإنه مستقل عليه<sup>(١)</sup> الإعراب رفعاً.

وأما النصب فالفتحة لأنها خفيفة، والجزم بحذف الواو والباء، فهما لفظيتان أو الفعل آخره ألف كذلك، أي: لم تلحقه<sup>(٢)</sup> ما ذكر، فإنه متذر إعرابه رفعاً ونصباً، وأما الجزم فيحذف الألف كما سيأتي.

### إعراب المركب:

ولا يختلف حال آخره المجموع تركيباً إسنادياً أو إضافياً<sup>(٣)</sup>، أو غيرهما من التقييدات<sup>(٤)</sup> إذا كان مستحقة الإعراب، بأن يكون واقعاً موقع المفرد، نحو الجملة الخبرية، وما يقدر بها إذا وقعت خبراً أو حالاً، أو وصفاً للنكرة أو مفعولة أو مضافاً إليها، أو جواباً لشرط جازم لاشتغال المحل الذي يكون الإعراب المجموع من حيث مجموع بإعراب جزئه<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب، ج) ما أثبتناه، وفي الأصل: عنه.

(٢) في (ج) لم يلحقه.

(٣) أطلق المصنف القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعل المضاف والمضاف إليه، كالمستند والممستد إليه إذا وقعا في كل المفرد المعرّب، في تعذر إعرابه رفعاً ونصباً وجذماً، وهذا مما لا يسلم به، لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، نحو: جاء غلام زيد، ورأيت غلام زيد، ومررت بغلام زيد، فوقع الإعراب على المضاف، وهكذا. ويبدو لي أنه نظر إلى آخر المضاف إليه فوجده على صورة واحدة وهي الجر، فاللحقة بالجملة المحكية التي لا تختلف آخرها بحركة الإعراب المستحق لها، وهذا رأي مخالف لإجماع النحاة. ينظر: «شرح ابن عييش» (٤٩/٥١)، «وأوضح المسالك» (٢٨/١).

(٤) لعله أراد الجار وال مجرور، لأنه يقع موقع المفرد من حال ونعت وخبر ...، فهو كالجملة في الواقع.

(٥) في (ب) جزئيه، وفي (ج) جزء.

أي: آخر المجموع المركب، فإن كل واحد من جزئيه يستحق<sup>(١)</sup> إعراباً بتركيبيه مع صاحبه، ولم يبق إلا الهيئة التركيبة والهيئة ليست بلفظ حتى يقع عليها الإعراب، فإن الإعراب إنما يكون على آخر اللفظ<sup>(٢)</sup> والهيئة محمول خارجي عن المنهي كما تقدم.

والذي أرى أنَّ انتصاب مفعولي العلم من إعراب الجمل<sup>(٣)</sup>، لأن العلم لم يتعلق إلا بالنسبة التي بينهما، وهي مدلولاً الجملة المركبة منهما، لا بأحدهما، ولا بمجموعهما، فلهذا نصب الجزآن لعدم وجود النسبة إلا بهما، فكأنهما موضوعان لها فزال إعراب المفردين، أعني: الرفع الذي كان لهما بالابتداء والخبر باءعراب المجموع لوقوعه موقع مفعول واحد، بخلاف ما لم يقع الجزآن موقع واحد، فإنه يستغني بتأثير الناسخ في أحدهما كما سيأتي<sup>(٤)</sup> في باب كان، وإنَّ وما وأخواتها - إن شاء الله تعالى - .

### أسماء الأفعال والأصوات:

ويختلف رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، ما عدا الذي لا يختلف جوازاً، أي: لا يتحتم<sup>(٥)</sup> فيه إحدى الحركات بلا تركيب ومعه، كبعض أسماء الأفعال والأصوات

(١) في (ب) مستحق إعرابياً وما ثبته من الأصل (ج).

(٢) في الأصل: على اللفظ، وما ثبته من (ب، ج).

(٣) يعني انتصاب المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ وخبر، بفعال القلوب (ظن وأخواتها) نحو: علم الطالبُ الصديقَ مخلصاً، فـ«الصديق مخلصاً» عند المصنف يعرب إعراب الجمل، لأنهما وقع موقع مفعول به واحد.

- وهذه كالمسائل السابقة التي انفرد بها وخالف فيها النحاة. ينظر: «المقتضب» للمبرد (٣/٩٥-٩٦)، و«همم الهوامع» (١/٤٨٦).

(٤) في (ب) كما ستائي.

(٥) في الأصل: لا يتحتم، وفي (ب، ج) أي: لا يتحتم

ما<sup>(١)</sup> اختلف حال آخره لا تبعاً حال معنى الكلمة، نحو: هيهات، مثلثة التاء بتثنين وغيره<sup>(٢)</sup>، وغاق بالسكون والحركة مع التثنين وعدمه<sup>(٣)</sup>.

وقد زعم النحاة أنهم مبنيان<sup>(٤)</sup> كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد، لأن قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحكامه، وإلا لوجب بناء صلة الألف واللام لكونهما بمعنى الفعل ونائبة منابه.

(١) في الأصل: «ما».

(٢) أي: بفتحها وضمها، وكسرها مع التثنين ويدونه، تقول: هيهات، وهيهات، وهيهات وهيهات، ينظر: «شرح ابن عييش» (٤/٦٥-٦٧).

(٣) غاق: يطلق على صوت الغراب، وقد ذهب المؤلف إلى أنه يسكن، وكذلك يحرك مع التثنين وعدمه، تقول: غاق، غاقاً، غاقاً، غاق، غاق، وقد ذكر الرضي أن التثنين في أسماء الأصوات تثنين الإلحاد وتثنين المقابلة كما قيل في تثنين «مسلمات» لا تثنين التنكير.

- هذا وقد ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأصوات تعامل معاملة اسم الفعل، ومن ذهب إلى هذا المذهب الرضي، حيث قال: وأنا لا أرى متى من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغني بها الطالب عنهم، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهي، لأن الله - سبحانه وتعالى - جعل العجمادات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمتزلة العقلاة، فلا بأس بأن تخاطب، وتتكلم بما تفهمه كالعقلاء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/٢٠-٣).

(٤) لقد أغرب المؤلف في قوله: «وقد زعم النحاة أنهم مبنيان»، أي أسماء الأصوات وأسماء الأفعال، وعند الرجوع إلى كتب النحاة - فيما وقفت عليها - لم أر موافقاً لهذا الرأي أحداً من النحاة، اللهم إلا ما ذكره السيوطي أنه شذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متىكن كقول رؤبة:

ولو ترى إذ جبستي من طاق ونمتي مثل جناح غاق

- والشاهد في هذا البيت إعراب (غاق) شذوذًا لوقوعه موقع الاسم المعرف، وقيل: الغاثق طائر مائي، ولا شاهد فيه، وقد ذكر جميع النحاة أن أسماء الأصوات كلها مبنية محكية، لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجراً بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني، وقال آخرون: إن سبب بنائها أنها تشبه الحروف المهملة كـ«لام» الابتداء، في أنها لا عاملة ولا معومة، كما أن أسماء الأفعال بنية لتشبيها بالحروف المهملة كـ«ليت» في أنها عاملة غير معومة، ولعل رأي المؤلف الذي خالف فيه إجماع النحاة انتهى من موافقته للكوفيين في إعراب الأمر على أنه فعل مضارع مجزوم، فهو معرف كما ذكر، لأنه علل بأن الأمر من الأفعال، وأسماء الأفعال، والأصوات بمعنى الأفعال، فقاد على ذلك. ينظر: «الأصول» لابن السراج (٣/١٣٩)، «شرح ابن عييش» (٤/٨٥-٤٥)، «شرح الرضي» (٣/١٦٥)، «أوضح المسالك» (٢/١٢٢)، «شرح التصريح» (٢/١٩٧)، «همع الهوامع» (٣/٨٧)، «خزانة الأدب» (٦/١٧٢).

ثم الأمر معرب كما تقدم، فكيف يبني ما وقع موقع المعرب<sup>(١)</sup>، والصوت المحكي لا يتصرف عندهم بإعراب ولا بناء، وأيضاً الكلمات الخالية عن التركيب حكمها حكم الموقوف عليه، وحالة الوقف استحسانية - كما علم - لا واجبة، ولا نريد بالإعراب إلا مجرد تغير حال آخر لللفظ، لا الدلالة على المعاني كما ذكروه<sup>(٢)</sup>، لما علمت في صدر هذه النبذة من فساد ما ذكروه، ويكون اختلاف حال آخر الكلمة وجواباً في جزء مركب غير ذلك، الذي لا يختلف رأساً، والذي لا يختلف إلا جوازاً مطلقاً تخفيفاً بالإعراب لشلل تركيب المستقل، لأنه لو بقي على حالة واحدة لشلل التكرار لما في الطبع من استثناء الاستقامة على حالة واحدة.

ولمثل هذا من كيفية الكلم عن هيئات وأوزان مختلفة، وتسمى هذه المختلفة الأواخر المعربيات، لأن الإعراب لغة التغيير.



(١) نلحظ من المؤلف اضطراباً هنا، حيث يقول: إن قيام شيء لا يوجب له أحكامه، والا لوجب بناء صلة الألف واللام، ثم يقول: فكيف يبني ما وقع موقع المعرب والصوت المحكي لا يتصرف عندهم بإعراب، ولا بناء؟!

(٢) قوله هذا خلاف ما اصطلح عليه النحاة من أن الإعراب علامة للمعنى، وهو في اللغة إفصاح وبيان، وهذا مخالف لما عليه النحاة.

## فصل

### أنواع الإعراب

\* يشتمل على بيان موضع كل واحد من أنواع الإعراب:

#### أولاً - الرفع:

فالرفع<sup>(١)</sup> منها، أي: من المعربات يكون للمسنن والمسنن إليه، والإسناد ضم إحدى كلمتين إلى الأخرى، لإفاده المخاطب حصول وصف إحداهما العنوانى للأخرى، أو إفاده نكتة غير ذلك كالتحسر في <sup>(٢)</sup> فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنت والله أعلم بما وضعت <sup>(٣)</sup> (آل عمران: ٣٦)، التهكم في نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، أو إفاده أن المتكلم عالم بتلك النسبة أو نحو ذلك <sup>(٤)</sup>.

وسوء أكان الوصف المفad حصوله حقيقياً أو اعتبارياً كما في الخبر إذا كان جملة، ثم مجموع جزأي الإسناد يكون جملة فعلية إن تقدم المسند فعلاً وإلا فاسمية.

(١) الرفع في اللغة: العلو والارتفاع، وفي اصطلاح النحو: تغير مخصوص علامته الضمة أو ما ناب عنها.

(٢) في الأصل وفي (ج): «وضعها».

(٣) الأصل في الخبر الذي يتكون من المسند والمسنن إليه، أنه يلقى لأحد غرضين: الأول - الإعلام بالخبر الذي دل عليه الكلام، أي إفاده المخاطب بالحكم إذا كان جاهلاً، ويطلق عليه «فائدة الخبر».

الثاني - إفاده المخاطب بأن المتكلم عالم بالحكم الذي تضمنه الجملة الخبرية، ويطلق عليه «لازم الفائدة»؛ لأنه يلزم أن يكون عند المتكلم علم أو ظن بالخبر.

- وقد يخرج الكلام عن هذين الغرضين إلى أغراض بلاغية أخرى كما ذكر بعضها المؤلف، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرزويني (ص ٢٩)، و«البلاغة العربية» (١٧١-١٧٥)، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص ٦٨-٧٣) ط: دار النهضة العربية.

وبعد هذا نعلم أن الإسناد أخص من النسبة، فكل إسناد فهو نسبة<sup>(١)</sup>، وليس كل نسبة هي إسناد، لأن الفعل منسوب إلى ما عدا المسند والمسند إليه من متعلقاته بضمها إليه، وتركبها معه وملابسته لها<sup>(٢)</sup>، وكذلك المضاف والمضاف إليه، والحرف ومتعلقه والصفة وموصوفها بينهما نسبة، إلا أنها لمجرد تقيد أحدهما بالأخر، لإرادة تقليل شيء<sup>(٣)</sup> المقيد في أزمنة أو أمكنة أو غيرها<sup>(٤)</sup>.

وأما حصول المقيد للقييد كما في تركيب الإضافة، وتركيب الحرف مع متعلقه، أو حصول القيد للمقيد، كما في تركيب الوصف مع موصوفه ونحوه<sup>(٥)</sup>، فإن فادة النسبة له ليست بمراده كما أريدت من الإسناد، فلا تغفل عن الفرق بينه وبين مطلق النسبة<sup>(٦)</sup>.

ولأنما يرفع<sup>(٧)</sup> المسند والمسند إليه إذا كانا مجردين عما سيأتي من موجبات النصب والجر والجزم، سواء كانا<sup>(٨)</sup> مذكورين أو أحدهما<sup>(٩)</sup> لجواز حذف المبتدأ وجوباً كما في قطع الصفة، نحو: «الحمد لله الحميد»<sup>(١٠)</sup>.

(١) لعل الصحيح «هو» رغم أن النسخ الثلاث « فهو» لأن السياق يدل عليه.

(٢) في الأصل: بها، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) الصحيح: شيع من شاع، ينظر: «القاموس المحيط» مادة (شيئ) (ص ٩٤٩).

(٤) ينظر: «شرح الرضي» (١٦١/١-١٦٢).

(٥) في الأصل: «الوصف ونحوه» ولعله سقط من الأصل.

(٦) ينظر: «شرح الرضي» (٢/٢٣٧-٢٣٩، ٢٦٧-٢٦٥، ٣١٤-٣١٥).

(٧) في (ب، ج) يترفع.

(٨) أي: المسند والمسند إليه.

(٩) أي: محذوفاً أحدهما إما المبتدأ وإما الخبر.

(١٠) أعلم أن المبتدأ يحذف وجوباً في كثير من الموضع، أهمها ما يأتي:

١ - إذا أخبر عنه بنت مقطوع لمجرد المدح كما مثل المؤلف بـ«الحمد لله الحميد»، أو الذم كقول القائل: «أعوذ بالله من إبليس عدو الله»، أو ترجم نحو: «مررت بعبدك المسكين»، وإنما التزم النهاة في هذه الأمثلة الحذف وجوباً للإنشاء.

أو جوازاً كقول المستهل: **الهلال**<sup>(١)</sup>، أو الخبر وجواباً<sup>(٢)</sup> نحو: لولا علي لهلك عمر.

= ٢ - إذا أخبر عن المبتدأ ب مصدر هو بدل من اللفظ ب فعله كالبيت الذي استشهد به سيبويه، بقوله:

حنان ماتى بك همنا      أذو نسب ام انت بالحبي عارف

والتقدير: أمري حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل، ومثله قوله تعالى: **﴿فَصَبَرَ جَمِيل﴾** (يوسف: ١٨)، قوله: «سمع وطاعة».

٣ - إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم أو بنس مؤخر عنها نحو: «نعم الرجل خالد، بنس الرجل مسلمة، أي: هو».

٤ - إذا أخبر عنه بصریح القسم نحو: في ذمتی لأفعلن، أي: يبني.

٥ - قول العرب: «من أنت زيد؟» مذكورك زيد، وهو أسلوب سماعي عن العرب.

٦ - قولهم: لا سوء، حكاہ سيبويه وتأوله على حذف مبتدأ، أي: هذان لا سوء، أو لا هما سوء، وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان، وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره.

٧ - قولهم: **«لا سيما زيد»** بالرفع، أي: لا سيّ الذي هو زيد. ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/٨٠)، «شرح الرضي» (١/١٧٢).

(١) ويحذف المبتدأ جوازاً في عدة مواضع أيضاً، أهمها الآتي:

١ - إذا دل عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، كمثل قوله المؤلف: كقول المستهل: **الهلال**، والمستهل، وهو طالب **الهلال**، وتقدير المثال: هو **الهلال**، فحذف المبتدأ جوازاً، كما تقول: **المسك** والله، أي: هو **المسك**، أو هذا **المسك**.

٢ - يكثر الجواز في الاستفهام نحو **﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾** (نار حامية) (القارعة: ١٠-١١) أي: هي نار، ونحو: **﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشَرَبِ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارِ﴾** (الحج: ٧٧) أي: هو النار.

٣ - بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، كقوله تعالى: **﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾** (الجاثية: ١٥) أي: فعمله لنفسه.

٤ - بعد القول كقوله تعالى: **﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾** (الفرقان: ٥) أي: هو، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/٩٤-٩٥)، «شرح الرضي» (١/٢٤١-٢٤٣).

(٢) يحذف الخبر وجواباً في عدة مواضع، من أهمها ما يأتي:

(١) إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية - على مذهب البصررين -، وفيما إذا كان كوناً مطلقاً، كما مثل المؤلف، أما إذا كان كوناً مقيداً، وجب ذكره إن فقد دليلاً، كقولك: لولا زيد سالمتنا ما سلم، ومنه حديث: **«لولا قومك حدثوا عهد بکفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»**.

(ب) كل مبتدأ يكون مصدراً صريحاً مضافاً إلى معهوله كقولك: **عهدي بك ذكي**.

(ج) إذا وقع بعد واو معنى «مع» نحو: كل طالب وكتابه، أي: مقتربان.

(د) أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، مثل: **لعمرك لافعلن**، أي: **لعمرك قسمي**.

- ينظر: «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب (٢/٥٩٢-٥٩٣).

أو جوازاً<sup>(١)</sup>، نحو: خرجت فإذا السبع، والفعل وجوباً<sup>(٢)</sup> في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبه:٦)، وجوازاً<sup>(٣)</sup> في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟.

(١) أعلم أن الخبر يحذف جوازاً إذا دلَّ عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، وقد مثل المؤلف لذلك بقوله: «خرجت فإذا السبع» أي: أنه يحذف جوازاً بعد إذا الفجائية، وقد فصل الرضي هذا المثال مما يطول ذكره هنا، وتقدير المثال: خرجت فإذا السبع حاضر، وقيل التقدير: ففي ذلك الوقت السبع في الباب، ويقل الحذف في هذا الباب، ويكثر في مثل قوله تعالى: ﴿أَكَلُّهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا﴾ (الرعد:٣٥) أي: دائم، ﴿وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ (المائدah:٥) أي: حل لكم، ويقال: من عندك؟، فتقول: زيد، أي: زيد عندي، ينظر: «شرح الرضي» (٢٤١/١).

(٢) يحذف الفعل وجوباً إذا وقع مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر أو ما يشبهه، يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق، كما مثل المؤلف بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبه:٦) فـ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود، وهذا الفعل المفسر جيء به لتفسير المقدر، فلو أظهرناه، لم نحتاج إلى المفسر، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا الإبهام، لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض، وفائدة أخرى أن الغرض من الإبهام، ثم التفسير إحداث وقع في النفس، لهذا المبهم حتى تشوق النفس إليه إذا سمعته.

(٣) والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وأحد مرفوع بياضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في «إن»، وقبح في أخواتها، والمعنى، وإن جاءك أحد من المشركين لا عهد بينك وبينه، فاستأمنك فامنه. ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٠٩/٢).

(٤) يحذف الفعل جوازاً في مواضع، أهمها ما يأتي:

- ١ - إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة - كما مثل المؤلف - ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقُهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف:٨٧)، أي: خلقنا الله، وقد ذهب بعض النحويين في هذه المسألة إلى أن هذا الاسم يعرب مبتدأ، وهذا ما صوبه الرضي، حيث قال: في قولك: زيد لمن قال: من قام؟، الظاهر أن «زيد» مبتدأ لا فاعل، مطابقة الجواب للسؤال أولى.

٢ - إن أجيب به نفي، كقولك: «بلى زيد» لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد.

٣ - إذا كان في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته، ودلالة نحو: نزل المطر فاشتد الفرح به ...، الزراع، الصناع، التجار، أي: فرح الزراع، فرح الصناع، فرح التجار.

- ينظر: «شرح ابن عييش» (١/٨٠)، «شرح الرضي» (١/١٧٢-١٧٦)، «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب (٢/٥٩٢-٥٩٣)، «أوضح المسالك» (١/٣٣٥)، «همم الهوامع» (٢/٢٥٨)، «الدرر اللوامع» (١/٣٥٥-٣٦١)، «شرح التصریح» (١/٢٧٤-٢٧٥).

ولم يحذف الفاعل والنائب لما علمت من أن معنى الفعل فيما<sup>(١)</sup>، فلا يتم الفعل إلا بهما احتمالاً لثقل الرفع قبل كثرة اللفظ بذكر المتعلقات<sup>(٢)</sup>، ولما كان أحدهما محلاً<sup>(٣)</sup> كان الأصل في كل منهما أن يلي محله، وإن جاز الفصل بينهما أو وجب لأغراض<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: «فيما».

(٢) ذكر علماء النحو أن الفاعل علامة إعرابه الرفع ليفرق بينه وبين المفعول، وثمة أمر آخر وهو أن الفاعل لما كان واحداً لا يتعدد وأشباه المبتدأ وأقوى من المفعول، وأنه الأول أعطي الرفع، وأن الرفع أثقل والفتح أخف، فاعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٨٢)، «شرح ابن يعيش» (١٤/١).

(٣) في (ب) ولما كان محلًا للأخر.

(٤) الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزل من منزلة الجزء كالكلمة الواحدة مثل: يضربان وتصربون، ولما كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يتربّع بعده، ولا يجوز أن يتقدّم عليه خلافاً للkovفيين الذين جوزوا تقدّمه، ولكن كما ذكر المؤلف قد يفصل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل جوازاً أو وجوباً، فاما جوازاً ففي حالة عدم وجود لبس كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ (القرآن: ٤١)، فجاز توسط المفعول به بين الفعل والفاعل، وذلك لوجود فرينة تمنع اللبس، وكقول جرير بن عطية يمدح عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال:

- ففصل المفعول (ربه) بين الفعل (أنت) والفاعل (موسى) ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل التأخر لتقديمه في الرتبة، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال: وشاع نحو خاف ربه عمر. وأما وجوب الفصل كما أشار المؤلف ففي حالتين اثنتين هما:

- ١ - أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى: **﴿وَإِذَا ابْتَلَنَا إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ﴾** (البقرة: ١٢٤)، ففصل بين الفعل «ابتلى»، وبين الفاعل «ربه» بالمفعول به وهو «إبراهيم»، وهذا الفصل وجوباً لئلا يعود ضميمة على المفعول، وهو متاخر لفظاً ورتبة.

٢ - أن يحصر الفاعل بـ «إنا»، كقوله تعالى: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» (فاطر: ٢٨)، ففصل بين الفعل «يخشى»، والفاعل «العلماء» وجواباً بفواصل وهو المفعول به «الله»، لأن الفاعل محصور فيه الخشية بـ «إنا» والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء، وأوجب النهاة الحصر بـ «إلا» خلافاً للكسائي نحو: ما ضرب مرأا إلا زيد. ينظر: «أسرار العربية» (ص ٨٢)، و«شرح المفصل» (١٤/١)، و«أوضع المسالك» (١/٣٣٧)، و«شرح التصریح» (١/٤١٦)، و«همم الهوامع» (٢/٢٥٩)، و«الدرر اللوامع» (١/٣٥٩).

## ثانياً - النصب:

والنصب زيادة في التخفيف لما عرفت من أن الإعراب كله تخفيف لزيادة اللفظ بكلمة أو أكثر<sup>(١)</sup> غير المسند والمسند إليه (للمسند إليه)<sup>(٢)</sup> بعد «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم أن الاسم المستقل مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً متتحمل لمعنىين: الجنسية، والمقدار المفهوم من اللفظ، فلا التي لنفي الجنس<sup>(٣)</sup> إن دخلت على المفرد نفت وجود الماهية، ويلزم منه نفي كل مقدار، لأن نفي الأعم نفي الأخص.

(١) ذكر علماء النحو أن المفعول أخص بالتنصي لعلامة تمييزه عن غيره، وكذلك أن النصب أخف من الرفع لعدم المفعولات والفعل واحد، وخفه النصب موازية لكثره المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجران، أحدهما خمسة أرطال والأخر عشرة أرطال، ثم قيل له: عالج إن شئت الخفيف عشر مرات، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل، جرياً على منهاج العدل والحكمة. انظر «شرح المفصل» (١/٧٥)، «أسرار العربية» (ص ٧٧-٧٨).

(٢) لعل الجملة التي بين المعقوفتين مكررة في جميع النسخ؛ لأنها لا معنى لها، ينظر: «أسرار العربية» (ص ٧٧-٧٨)، و«شرح ابن يعيش» (١/٧٥).

(٣) لقد انفرد المؤلف بقوله: «وإن دخلت - أي: لا النافية للجنس - على المثنى والمجموع لا تكون لنفي الجنس، بل لنفي المقدار، وهذا خلاف إجماع النحاة، فقد اتفق النحاة بأنها باقية على نفيها للجنس، وإنما اختلفوا هل اسم لا النافية في المثنى والمجموع معرب أو مبني، قال أبو العباس البرد: إذا كان الاسم مثنى أو جمعاً فهما معربان، وعلل ذلك أن الأسماء المثناة والمجموعية بالواو والنون لا تكون مع قبلها اسمًا واحدًا، وقد ذهب جمهور البصريين إلى أن البناء في المفرد والمثنى والجمع، في المفرد على الفتح، وفي المثنى على الياء، وكذلك في جمع المذكر السالم.

- ينظر: «المقتضب» للمبرد (١/٤٧)، (١/٣٥٧)، (١/٣٧٧)، «الأصول» لابن السراج (١/٢٤٦)، «الخصائص» لابن جني (٢/١٦٨)، «الإنصاف» (٢/٣٦٦)، «أسرار العربية» (ص ٢٤٦)، «شرح الرضي» (١/٢٥٧)، «شرح التصريح» (١/٢٣٥)، «همم الهوامع» (١/١٩٣)، «حاشية الخضري» (١/٢٤١).

وإن دخلت على المثنى والمجموع فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون حذفه لما فيه من الدلالة على معانٍ آخر، كالتعظيم والإفراد، فلو ترك لأوهم توجه النفي إلى مدلوله دون الجنس.

### الحروف المشبهة بالفعل:

وبعد<sup>(٢)</sup>: «إن، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ» ولا تكون هذه إلا صدر الجملة<sup>(٣)</sup> الاسمية، يعني: أن ما بعدهن باق على أنه جملة، و«أنَّ» المفتوحة صدر

(١) لقد ذهب المؤلف في إعراب اسم «لا» النافية للجنس، والتي تسمى أحياناً، «لا» التبرئة، ونفي بناء وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين، وحجتهم في ذلك أن الاسم اكتفى بـ«لا» عن الفعل، إذ التقدير: لا أجد رجلاً في الدار، إذا قلت: لا رجل في الدار، فلما اكتفوا بـ«لا» من العامل نصبو النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة، وأيد هذا المذهب الجرمي والزجاجي والسيراقي والرمانبي، وقالوا: إن المفرد مع «لا» معرب، وإنما حذف التنوين للتخفيف لا البناء.

- وذهب البصريون إلى بنائه لأنه جواب من قال: «هل من رجل في الدار؟»، فحذفت من اللفظ وركبت مع «لا»، فتضمنت معنى الحرف فوجب أن تبني، وقالوا: إنما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح، ولو كان صحيحاً لوجب أن تطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة والمنونة، وأما ما ذهب إليه الجرمي والزجاجي والسيراقي والرمانبي، فلو كان صحيحاً لكان حذفه من النكرة أولى، ولم يحذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة، أو صف العلم بابن أو ملاقاة ساكن، أو وقف أو بناء، وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعين أن يكون مبنياً.

- ينظر: «الإنصاف» (٣٦٦/١)، و«شرح الرضي» (١٨٤/٢)، «معجم الهوامع» (١٩٣/١).

(٢) أي: ويكون النصب بعد «أنَّ...» فالواو معطوفة على قوله «والنصب...» في الكلام السابق.

(٣) في (ب): إن، ولكن، وكأن.

(٤) في (ب) للجملة.

المفرد يعني، إنما دخلت عليه من الجملة في تأويل المفرد، لأنها تسبيك الجملة بعدها مصدرًا يقع<sup>(١)</sup> فاعلًا<sup>(٢)</sup>، أو مفعولاً<sup>(٣)</sup>، أو مبتدأ<sup>(٤)</sup>، أو خبرًا<sup>(٥)</sup>، أو مضافاً إليه<sup>(٦)</sup>.

وقد تخفف ذات<sup>(٧)</sup> النون، فلا ينصب<sup>(٨)</sup> المبتدأ بعدها<sup>(٩)</sup> في الأشهر<sup>(١٠)</sup>، وتميز المفتوحة عند تخفيفها ودخولها على الفعل عن الناصبة للمضارع

(١) أضف إلى ما ذكره المؤلف: أن الفعل يسبك مع «أن» المفتوحة الثقيلة ليكون مصدرًا مرفوعاً يقع:

١ - نائب فاعل، كقوله تعالى: «فَلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفْرَهُ» (الجن: ١١) أي: استماع نفر.

٢ - ويقع مجرور بحرف جر، كقوله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ» (الحج: ٦٢) أي: بحقه.

٣ - ويقع معطوفاً على ما قبله كقوله تعالى: «إِذْ كُرُوا نَعْمَتِي أَتَعْمَتُ عَلَيْكُمْ وَأَتَيْ فَضْلَكُمْ» (البقرة: ٤٧) أي: تفضيلكم.

٤ - ويقع أيضاً بدلاً، كقوله تعالى: «وَإِذْ يَعْدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ» (الأنفال: ٧)، فإنَّ وما في حيزها بدل اشتمال من إحدى الطائفتين.

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٢٤٢)، «الجدول في إعراب القرآن» لمحمود صافي، ط: دار الرشيد، «إعراب القرآن وبيانه» (٣/٥٣٢).

(٢) مثل قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاكُمْ» (النذير: ٥١) أي إنزالنا.

(٣) مثل قوله تعالى: «وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ» (الاتباع: ٨١) أي: ولا تخافون إشراككم به.

(٤) نحو قوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاسِعَةً» (فصلت: ٣٩) أي: رؤيتك الأرض.

(٥) كقولك: اعتقادك أنه فاضل، أي: فضله.

(٦) كقول الله تعالى: «إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَطْلُقُونَ» (الذاريات: ٢٣) أي: مثل نطقكم.

(٧) في (ب، ج) ذوات النون.

(٨) في (ب، ج) يتصب.

(٩) أراد المؤلف القول أن «إن» بفتح الهمزة وكسرها إذا خففت لا تنصب المبتدأ بعدها في الأشهر، وهذا قول الكوفي، بين وحجهن في ذلك أنها لما خففت زال شبهها بالفعل، ويظل عملها، وذهب آخرون أن المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال، وأما البصريون فقد احتجوا على أعمالها بالتبذيل في قوله تعالى: «وَإِنْ كُلَّا لَمَّا نَوْقِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» (مود: ١١١) في قراءة نافع وابن كثير فنصبت «إن» (كلما) مع أنها مخففة، ويدل على إعمالها مخففة أيضاً ما ورد عن بعض العرب قوله: «إلا أن أخاك ذاهب»، ينظر: «الإنصاف» (١/١٩٥-٢٠٨)، «شرح ابن يعيش» (٨/٧٢-٧٧)، «شرح الرضي» (٤/٣٨٤-٣٨٧).

(١٠) أي: مفتوحة الهمز، لأن مكسورة الهمز المخففة لها أحكام أخرى.

بلزوم<sup>(١)</sup> دخول المخففة على «قد»، أو «السين»، أو «سوف»، أو «لو»، أو حروف النفي<sup>(٢)</sup> وـ<sup>(٣)</sup> لوقوعها<sup>(٤)</sup> بعد فعل العلم.

(ما، وإن، ولا) المشبهات بليس:

والنصب أيضاً يكون للمسند، وهو ثلاثة أقسام: إما خبر في الجملة الاسمية  
واقع بعد «ما»<sup>(٦)</sup>، و«إن»<sup>(٧)</sup>، .....

(١) ذهب ابن هشام ومن تابعه إلى أنها لا تحتاج إلى فاصل إذا كان خبرها جملة اسمية أو فعلية جامدة أو دعاء، **«وَآخِرُ دُعَوَّاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»** (يونس: ١٠)، و**«وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»** (النجم: ٣٩)، **«وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا»** (النور: ٩)، وما عدا ذلك يجب الفصل بقد أو إحدى أخواتها. ينظر: **«أوضح المالك»** (١/٢٦٨-٢٦٦)، و**«شرح التصريح»** (١/٣٣٠-٣٣١).

(٢) حروف التأكيد هي «لا، لن، لم» فمثلاً الحرف الأول قوله تعالى: ﴿وَحْسِبُوا أَلَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدah: ٧١)، ومثالاً الحرف الثاني قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٥)، ومثالاً الحرف الثالث قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرِهُ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٧).

(٣) الصحيح: «الوقوعها» لأن الواو لا معنى لها هنا.

(٤) في (ب) ووقوعها. (٥) في (ب): بعد، إن، وما، ولا.

(٦) «ما» تسمى ما الحجازية، وذلك لأنهم أجروها مجرى «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر، وحجتهم في أنها تشبه «ليس» في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، تخلص المحتمل للحال، وما ذهبوا إليه حجة قوية أيدها التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾ (المجادلة: ٢)، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فقد زعموا أن المرفوع بعدها باق على أصله قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء، وهذه الحجة ساقطة، فكثير من الحروف إذا أسقطت لم تنصب بعدها الاسم، بل يرفع، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾ (النادir: ١٦٦) التقدير: وكفى الله شهيداً. ينظر: «الإنصاف» (١٦٥)، و«همم الهوامع» (١/٣٩٧)، «القطدر» (ص ١٨٨).

(٧) «إن» من الحروف التي لا تختص، ولذلك اختلف النحاة في إعمالها، فمنع إعمالها الفراء، وأكثر البصريين والمغاربة، ونسب هذا القول إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جنني وابن مالك وأبو حيان، وعلة إعمالها أنها تشارك «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وأيضاً قد ورد عن العرب سعياً واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر:

## إن المرأة ميّتًا بانقضاضه حياته

- ينظر: «همم الهوامع» (١/٣٩٤-٣٩٥).

و«لا»<sup>(١)</sup> الموضوعات لنفي الحكم؛ ولهذا تنصب<sup>(٢)</sup> مع شذوذه في «لا» اختصاص أهل الحجاز بنصبه فيها، كما أنَّ النفي إذا توجه إلى الجنس أو مقداره انتصب دون الحكم؛ فلهذا لا يثبته<sup>(٣)</sup> بنو تميم لتمحض<sup>(٤)</sup> النفي للجنس<sup>(٥)</sup>.

وأما «إنَّ وأخواتها» فمعانيها متعلقة بالنسبة لا بالمنسوب ولا بالمنسوب إليه بخصوصه، فجعل تأثيرها في الجزء الأشرف من محل النسبة، أعني: المنسوب إليه<sup>(٦)</sup>.

### الأفعال الناقصة:

ويتتصبُّ الخبر في الاسمية أيضًا بعد الأفعال الناقصة: مثل ما ذكر في «ما»<sup>(٧)</sup> وأختيها<sup>(٨)</sup>.

(١) «لا» من الحروف غير المختصة أيضًا، وقد اختلف في إعمالها على أقوال ثلاثة كالتالي:  
أولاً - أنها تعمل كـ«ما» وإلحاداً بـ«ليس»، وهو مذهب أهل الحجاز كما ذكر المؤلف، وبه قال ابن مالك، وقد استدل هذا الفريق بقول الشاعر:  
تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله باقياً  
ثانياً - أنها لا تعمل أصلًا، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وهذا مذهب بنو تميم كما ذكر المؤلف وبه قال أبو حيان.

ثالثاً - أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً، وبه قال الزجاج. ينظر: كتاب «سيبويه» (٤/٢٢١)، «شرح الكافية الشافية» (١/٢٦٠)، «الإنصاف» (٢/٦٣٦)، «أسرار العربية» (ص ١٤٣)، «همم الهوامع» (٢/٣٩٧).

(٢) في الأصل: نصب.

(٤) في (ب) لتمحضه للجنس، وفي (ج) ليتمحض.

(٥) ينظر: «الكتاب» (٢/٣٠٧-٣٠٨)، «أوضح المسالك» (١/٢٠٣)، «شرح الرضي» (١/٢٦٠-٢٦١)، «همم الهوامع» (١/٣٩٨-٣٩٩).

(٦) يقصد به الخبر.

(٧) ذهب المؤلف إلى أن «إن وأخواتها» عملت في الخبر وحده، وهذا خلاف ما عليه النحاة، فقد ذكر سيبويه: أنها بمنزلة الأفعال بعدها، وليس بأفعال، وقال الرضي: إنها تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي معنى، لطلبها الجزاين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظاً من حيث كونها ثلاثة أحرف فصاعداً، والبصريون يقولون: لما شبها الفعل وجبر أن تعمل عمله، أي: يكون له مرفوع ومنصوب، وأما الكوفيون فمنهتهم أنها لا ترفع الخبر، لأن ذلك سيؤدي إلى التسوية بالفعل، وهي أضعف، وإنما نصبت الاسم لأنها شبها الفعل، فهي فرع عليه. ينظر: «الكتاب» (٢/١٣١)، «الإنصاف» (٤/١٧٦)، «شرح الرضي» (٤/٣٤٦).

والناقصة<sup>(١)</sup> هي: «كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحي، وظل، ويات، وأض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس<sup>(٢)</sup>»، وكل فعل لا يتم بالمرفوع بعده كلاماً مفيداً.

وإنما سلكناه مسلك الخبر دون المفعول لعدم تعلق الفعل الناقص به تعلق الأفعال بفاعيلها، بل الفعل نفسه قيد خبره، فإن معنى «كان زيد قائماً» أن قيامه كان في الزمن الماضي<sup>(٣)</sup> ، الذي هو مدلول كان، فكانت الجملة اسمية<sup>(٤)</sup> ، وإن كانت في صورة الفعل، إذ<sup>(٥)</sup> الفعلية هي ما تم الفعل بفاعله كلاماً مفيداً، ويسمى<sup>(٦)</sup> هذا المتصوب خبراً ، أي: خبر المذكرات، وإن كان خبر المبتدأ<sup>(٧)</sup> في الحقيقة.

(١) في الأصل: «الناقصة» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٢) خلط المؤلف بين الأفعال الناقصة المستقلة، التي لها الدلالة الخاصة بها، وبين الأفعال التي تلحق معنى بعضها، فكان وأخواتها ثلاثة عشر، وهي: كان - وهي أم الباب - وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وزال - ماضي يزال، لا يزيل -، وبرح، وفتى، وانفك، ودام. - وألحق النحويون بصار ما كان بمعناها، وهي عشرة أفعال، وقد جمعها ابن مالك بقوله:

واجعل ڪ (صار، ما بمعناه ورد  
وهڪذا غـدا وراج جـعلا  
وحـسان، وارتـد، ڪـذا تحـولا

- ينظر: «أسرار العربية» (ص ١٣٢)، «شرح المفصل» (٧/٨٩)، «الكافية الشافية» (١/٣٨٠)، «شرح الرضي» (٤/١٧)، «أوضح المسالك» (١/١٦٣)، «شذور الذهب» (ص ١٧١)، «شرح التصریح» (١/١٨٣)، «همم الهاویم» (٢/٦)، «خزانة الأدب» (٤/٣).

(٣) في (ب، ج) أن قيامه في الزمان الماضي.

(٤) ذهب المؤلف في هذا الامر مذهب سيبويه، وقد نص عليه بقوله: «وما يكون بمنزلة الابتداء قوله: كان عبد الله منطلقاً، ليت زيداً منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ على ما بعده. ينظر: «كتاب سيبويه» (١/٢٣).

٥) فـ (بـ) إذا.

(٦) في الأصل: وسمى، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٧) في الأصل: المبتدأ، وما أثبناه من (ب، ج).

ومن الناقصة، أفعال المقاربة<sup>(١)</sup>، وهي: كاد، وأوشك، وجعل، وطقق، وعسى، إلا أنها تختص بأن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً.

### المصدر (المفعول المطلق):

وإما اسم حدث<sup>(٢)</sup>، أي: مصدر غير مستند إليه<sup>(٣)</sup> وصف الفاعلية والمفعولية، وإلا لرفع توكيده<sup>(٤)</sup> فعله المذكور<sup>(٥)</sup> نحو: ضربت ضرباً، أو المحذوف وجوباً سمعاً، نحو: سقياً لزيد، أو حمدأً<sup>(٦)</sup> لله، أو قياساً نحو: هُوَ فِإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.

(١) سميت هذه الأفعال بأفعال المقاربة، أي: تفيد وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما، دخولهما على المبدأ والخبر، وإفاده المعنى في الخبر، فكان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.

وقيل: سميت أفعال المقاربة بهذا الاسم مع وجود أفعال الشروع وأفعال الترجي من باب تسمية الجزء بالكل، كتسمية الكلام كلمة، وقيل: لأن أفعال المقاربة وسط بين الشروع والترجي، وقد اشترط النحاة - كما ذكر المؤلف - في أخبارها أن تكون أفعالاً مضارعة، لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد بعضها من «أن» لإرادة وقوع الفعل في الحال. ينظر: «شرح المفصل» (١١٥/٧)، «شرح كافية الشافية» (٤٤٩/١)، «شرح الرضي» (٤/٢١١)، «أوضح المسالك» (١١٥/١)، «شرح التصريح» (٢٠٣/١)، «همم الهوامع» (٢/١٣١).

(٢) أكثر ما يكون المصدر مفعولاً مطلقاً، وسمي المفعول المطلق بهذا الاسم؛ لأنه لم يُقيد بحرف جر، كالمفعول به، وله، وفيه، وسمى المصدر بهذا الاسم؛ لأن الفعل يصدر عنه، وسيبويه يسميه «الحدث»، وربما سماه «الفعل»، والمؤلف وافق سيبويه في التسمية، ينظر: «الكتاب» (١/٣٤-٣٢١)، «شرح المفصل» (١٢٤-١٠٩).

(٣) كلام المؤلف فيه انقطاع واضطراب، فإنه «إما» التفصيلة لها خبر، فain خبرها هنا؟، أو على أي شيء عطفها، ثم ما معنى قوله: «مصدر غير مستند إليه وصف الفاعلية والمفعولية؟!؟».

(٤) في (ب، ج) مؤكدة.

(٥) في الأصل: من قوله: المذكور إلى قوله: «فِإِمَّا مَنَّا» محذوف.

(٦) في (ج) وحمدأً.

فِدَاءُهُ (محمد:٤)، بعد قوله: **﴿فَشَدُوا الْوَثَاقَ﴾** (محمد:٤)<sup>(١)</sup>، ونحو: مررت به فإذا له صراغ صراغ الكلى، ونحو: ما أنت إلا سيرًا، ونحو: على ألف درهم اعترافاً، ونحو: زيد قائم حقاً، ونحو: ليك وسعديك، أو جوازاً<sup>(٢)</sup> كقولك لمن قدم: «خير مقدم»، أو مبين مقداره، أي: مقدار فعله، نحو: ضربت ضربتين، أو نوعه وبيانه إما بتعريفه، نحو: ضربت الضرب، أو إضافته، نحو: ضربَ الأمير، أو وصفه نحو: ضرباً شديداً، أو بنائه على وزن كثرة، نحو: ميّة، ولو كان المصدر بغير لفظه، أي: لفظ فعله، نحو قعدت جلوساً، أو كان المصدر أيضاً منويّاً، نحو: ضربته سوطاً، فيقع نصبه، أي: نصب المنوي على ما بعده من آلة، كما ذكر، أو صفتة نحو: قدمت خير مقدم، أو ما يُضاف إليه.

ومنه أي: ما انتصب انتصار المفعول المطلق، فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التمييز<sup>(٣)</sup>: الذي يرفع الإبهام عن نسبة، نحو: طاب زيد نفساً، **﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾** (النبا:٢٩)<sup>(٤)</sup>، فإنهما في تقدير: طاب طيب نفس، وأحصينا إحصاء كتاب<sup>(٥)</sup>، فتاب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به في الانتصار.

(١) والشاهد فيها: أن «منا» و«فداء» مصدران منصوبان بفعل لا يجوز إظهاره لأن المصدر متى سبق تفصيلاً وجب نصبه باضمار فعل، ينظر: «شرح الرضي» (١/٢٨٣-٢٨٤)، «إعراب القرآن» للنحاس.

(٢) مما يلحظ على المؤلف هنا كلام مضطرب بما فائدة التخيير، وكذلك خلط للمعلومات في هذا الباب، حتى يخيل للقارئ أن مؤلفه لم يستطع ترتيب أفكاره، أو المادة العلمية، لذلك نراه يخلط القواعد بعضها في بعض.

(٣) في (ج) ضربته.

(٤) انفرد المؤلف في هذا الباب، ولم يسبقه أحد من النحاة - حسب علمي -، حيث جعل التمييز صورة من صور المفعول المطلق، ينظر: «شرح ابن عييش» (١/٩-١١١)، «المواهب» للمؤلف (ص ٥٨).

(٥) والشاهد فيها مجيء «كتاباً» مصدرًا من معنى أحصينا، أي: إحصاء كتاب، فتاب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به، كما ذكر المؤلف، لأن أحصينا يعني كتبنا لالتقاء الإحصاء والكتابة في معنى الضبط والتحصيل، فيكون مصدرًا لاحصينا، ويجوز أن يكون حالاً معنى مكتوبًا. ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٥/٢٨٥)، «وإعراب القرآن الكريم وبيانه» (١٠/٣٥٧).

(٦) في جميع النسخ «أحص كتابه» ولعله خطأ إملائي من النساخ.

ويسمى مفعولاً مطلقاً، إما لأنه أطلق عن<sup>(١)</sup> التقييد بحرف المفعول به والمفعول فيه؛ فإنه هو نفس الشيء المفعول للفاعل، ولهذا يسمى<sup>(٢)</sup> فعلاً<sup>(٣)</sup>، إما على الترادف وإما على أن الفعل بمعنى المفعول على خلاف بين أرباب المعمول، هل الفعل التأثير أو الأثر كما تقدم.

وإما لأنه أطلق على الفعل تابعاً له<sup>(٤)</sup> كأنه هو ورفعه مع هيئة فعله نحو: «جَدَّ جَدَّه»<sup>(٥)</sup>، أو «ضُرِبَ ضربٌ شديد»<sup>(٦)</sup>، مجاز لما علمت من أنه نفس الفعل، وتغيير المسند والمسند إليه واجب لامتناع حصول الشيء لنفسه، ولهذا سلكناه في سلك المسندات؛ لأن تأكيد المسند وإياتاه<sup>(٧)</sup> مسند مثله إلا مضمناً فعله معنى الإيجاد، فإن هيئة المنهي تسند إليه حقيقة لصيروته منهى حقيقياً للإيجاد.



(١) في الأصل: على.

(٢) في الأصل: سمي.

(٣) هذه التسمية أخذها المؤلف من تعريف سيبويه للمصدر، وسمي بالفعل من حيث كان حركة الفاعل، ينظر: «الكتاب» (١/٢٥١-٢٥٢)، «شرح ابن عييش» (١١٠/١).

(٤) في الأصل «به».

(٥) «جَدَّه» هذا الاسم مصدر وقع فاعلاً، والفاعل - كما هو معلوم - ليس بفضلة، والأصل «جَدَّ خالدَ جَدَّاً»، أريد به المبالغة في الوصف، فانتقل الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد، ينظر: «القطر» (٣٠٣).

(٦) المصدر: «ضرب»، وقع نائب فاعل، ونائب الفاعل متى حل محل الفاعل أخذ حكمه، فهو ليس بفضلة هنا، لأن الكلام لا يستغني عنه، وإن حصل به بيان النوع.

(٧) في (ب) وبيانه، وفي (ج) وبياناته

## نواصِبُ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ

وأما فعل مضارع غير ما تقدم<sup>(١)</sup> مما لا يختلف حال آخره، فإنه يتتصب بعد<sup>(٢)</sup> «لن وكـي»<sup>(٣)</sup> أي: بغير شرط.

(واذن)<sup>(٤)</sup> إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها كأن يكون خبراً له<sup>(٥)</sup> نحو: أنا إذن أحسن إليك، لصيرورتها أجنبية بين المتصلين فتلغى وقرئ: **﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾**

(١) كلام المؤلف هنا غير مستقيم، فكان ينبغي أن يقول: وأما الفعل المضارع فهو غير ما تقدم . . .

(٢) في (ب، ج) بعد لن وكـي مطلقاً.

(٣) لقد ذهب المؤلف إلى أن «كي» تتصب الفعل بعدها بدون شرط، وهذا قول لبعض النحويين، باعتبار أنها مصدرية بمثابة «أن» وإن مذهب سيبويه أنها تتصب بأن مضمرة بعدها وجوباً، واشترط بعض النحويين أنها تتصب المضارع بنفسها إذا دخل عليها اللام لفظاً، كقوله تعالى: **﴿لِكُلِّا تَأْسَوْا﴾** (الجديد: ٢٣)، أو تقديرأ نحو: جتنك كـي تكرمني، فإن لم تقدر اللام كانت «كي» حرف جر بمثابة اللام، وكانت «أن» مضمرة بعدها وجوباً. ينظر: «الكتاب» (٥/٣)، و«معجم الهوامع» (٢/٢٨٩).

(٤) مذهب سيبويه أن «إذن» تفيد الجواب والجزاء، وأفرط «الشلوبيين» فقال: إنها تدل على ذلك في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: تدل غالباً، وقد اشترط النحاة لنصبها المضارع شروطاً ثلاثة: أحدها - كونها تدل على الاستقبال، فلو قيل لك: أحبك، فقلت: إذن أظنك صادقاً، رفعت لأنـه دل على الحال.

ثانيها - ألا يليها اسم ولا وجـب الرفع نحو: إذن زيد يكرـمك، ويفتقـر الفصل بالقسم، بلا النافية، وزاد البعض بالنداء والدعاـء، ورد ذلك أبو حـيان لعدم سماعـه عن العـرب، ودليل الفصل بالقسم قول حـسان بن ثـابت:

**إذن والله نرمـيـهم بـحـرب تـشـيبـ الطـفـلـ منـ قـبـلـ المـشـيبـ**

ثالثـها - أن تكون مصدرـة فلا تـتصـبـ مـتأخـرةـ نحوـ: أـكرـمـكـ إذـنـ، وـهـذـاـ بـلـ خـلـافـ، لـأـنـهـ يـجـوزـ تـقـديـهـ عـلـىـ نـاصـبـهـ، وـمـعـ هـذـاـ فـقـدـ حـكـيـ سـيـبـوـيـهـ عـنـ بـعـضـ العـرـبـ الفـصـحـاءـ إـلـغـاءـ (إـذـنـ)ـ مـعـ اـسـتـيـفـاهـ هـذـهـ الشـرـوـطـ.

- يـنظرـ: «كتـابـ سـيـبـوـيـهـ» (٤/٢٣٤ـ١٢ـ١٣)، «أـسـرـارـ العـرـبـيـةـ» (صـ٣١ـ٣٣ـ١)، «شـرـحـ الكـافـيـةـ الشـافـيـةـ» (٣/١٥٣٦)، «شـرـحـ الرـضـيـ» (٤/٣٧)، «مـعـجمـ الهـوـامـعـ» (٢/٢٩٤).

(٥) يعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من قـامـ ما قبلـهاـ، وـذـلـكـ فيـ ثـلـاثـةـ مواـضـعـ:

١ - أن يكون ما بعدهـاـ خـبـراـ لـمـ قـبـلـهاـ، وـقـدـ ذـكـرـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ الـمـؤـلـفـ، وـمـثـلـ لـهـ بـقـولـهـ: **«أـنـ إـذـنـ أـحـسـنـ إـلـيـكـ»**.

٢ - أن يكون جـزـاءـ لـلـشـرـطـ الذـيـ قـبـلـ (إـذـنـ)ـ تـقـولـ: إـنـ جـتـنـيـ إـذـنـ أـكـرـمـكـ.

٣ - أن يكون جـوابـاـ لـلـقـسمـ الذـيـ قـبـلـهاـ، نـحوـ: وـالـلـهـ إـذـنـ لـاـصـدقـنـ. يـنظرـ: «شـرـحـ الرـضـيـ» (٤/٤٥).

خلافك إلا قليلاً <sup>(١)</sup> (الإسراء: ٧٦) بالنون لارتباط المعطوف عليه بالمعطوف <sup>(٢)</sup>، ولا ينصب المضارع بعدها أيضاً <sup>(٣)</sup> إلا إذا كان مستقبلاً لأن معناها الوعد بالجزاء.

والفاء تنصب المضارع بنفسها <sup>(٤)</sup> إذا كان قبلها أمر <sup>(٥)</sup>، نحو: أكرمني، فأكرمك، أو نهي: لا تستمني فأضربك، أو استفهام: أين بيتك فأزورك؟، أو تمن <sup>(٦)</sup> نحو: ليت <sup>(٧)</sup> لي مالاً فأنفق منه، أو عرض: ألا تنزل بنا فنكرنك، ولا

(١) الشاهد فيها: «وإذا لا يلثون» على قراءة الجمهور، حيث أبطل عمل «إذا» لأنها توسطت بين قسم مقدر والفعل، وتحتمل أن تكون «لا يلثون» خبراً لمبدأ محذوف يدل عليه المعنى، وقدرها: «وهم إذن لا يلثون» فالغت لذلك.

- قال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف، «وإذا لا يلثون خلافك إلا قليلاً» وسمعا بعض العرب قرأها، فقال: «وإذا لا يلثوا». وقال أبو حيان: وقرأ أبي: «وإذا لا يلثوا»، ووجه القراءتين: أن الرافعه عطف فيها الفعل على الفعل، كما ذهب إلى ذلك المؤلف، وأما النصب في قراءة أبي وابن مسعود فعطف الجملة على الجملة. ينظر: «الكتاب» (١٣/٣)، «البحر المحيط» (٩٢/٧)، «زاد المسير» (٥/٧٠)، «القراءات العشر» (٢٩٠).

(٢) في الأصل: لارتباط المعطوف بالمعطوف، وما ثبته من (ب، ج).

(٣) في الأصل: بعدها إلا بدون «أيضاً»، وما ثبته من (ب، ج).

(٤) في (ب) نفسه.

(٥) وافق المؤلف، أبا عمرو الجرمي، والفارضي، وهو مذهب الكوفيين، أن «الفاء» تنصب الفعل المضارع بنفسها، وحجتهم في ذلك أنها خرجت عن باب العطف، وأصبحت ناصبة بنفسها، وقد قرر المؤلف ذلك وبيطها في كتابه «المواهب الواقية»، وذهب بعض الكوفيين: أن المضارع انتصب بعد الفاء، «بالخلاف»، وأما البصريون فقالوا: إن المضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد فاء السمية، لأن الفاء حرف عطف، والعطف لا يعمل، لأنه يدخل على الاسم، ويدخل على الفعل، فوجب تقدير «أن» بعدها، لأن «أن» هي الأصل في عوامل النصب مع الفعل، فلو كانت عاملة كما ادعاه الكوفيون لصح دخول حرف العطف عليها، نحو: اتني وفأركمك، وفأعطيك، فلما امتنع ذلك دل على أنها باقية على حكم الأصل، وأن الناصب غيرها.

- ينظر: «شرح المفصل» (٧/٢١)، «الإنصاف» (٢/٧٦)، «حاشية الصبان على الأشموني»

(٣/١٣٨٨) «المواهب شرح الكافية» (ص ١٤).

(٦) في (ب) تمن: ليت.

يتتصب بعد المذكرات، إلا إذا قصد بها السبيبة، ف تكون الفاء لها، لا للعطف، ويكون النصب دليلاً على ذلك، فإن المستنكر لا يكون إلا لنكتة<sup>(١)</sup>.

والواو تنصب المضارع بعدها بنفسها<sup>(٢)</sup>، إذا كان قبلها مثل ذلك الذي قبل الفاء، وقصد بها الجمعية، أي: المعية كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَقَلْتُ أَدْعِي<sup>(٤)</sup> وَادْعُو إِنَّ أَنِي  
بِصَوْتِ أَنْ يَنْادِي دَاعِيَانَ

ولمثل هذا انتصب ما بعد الواو والمعية في الأسماء، وهذه الواو هي الواو الحال، الذي معناها الاقتران، كما سيأتي.

(١) ذكر المؤلف أن «الفاء» تنصب المضارع بنفسها إذا كان قبلها أمر أو نهي أو استفهام، أو تمن، أو عرض، وترك التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ إِلَيْهِ مِلْكَ فَيَكُونَ مَعَهُ تَذِيرًا﴾ (الفرقان: ٧)، والترجي، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَذَكُرْ أَوْ يَخْشِي﴾ (طه: ٤٤)، وكذلك النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغُوا فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضْبِي﴾ (طه: ٨١)، وكذلك الدعاء مع أنه داخل في باب الأمر والنهي، عند النحاة لا عند الأصوليين، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ (يونس: ٨٨)، فيكون مجموع ما يتقدم على الفاء أحد أمور تسعه جمعت في قوله:

تَمَنَّ، وَارْجَ، وَادْعَ، وَسَلَ، وَاهْرَضَ، لَهُضَمَهُمْ  
مِنْ، وَاهْنَ، وَادْعَ، وَسَلَ، وَاهْرَضَ، لَهُضَمَهُمْ

(٢) أيد المؤلف قول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة: أن الواو هي الناصبة بنفسها بالشروط التي ذكرها محتاجاً بأن الواو خرجت عن باب العطف، فعملت في الأسماء النصب، كما في المفعول له وهي الواو الحال، الذي معناه الاقتران، وقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعد الواو منصوب على الصرف، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين. وأما البصريون فمذهبهم أن الفعل منصوب بعد الواو والمعية، لأن مضمراً، لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف كما ذكرنا في فاء السبيبة، وهو رد على الجرمي، فيما ذهب إليه. وأما قول الكوفيين لو أخذ به لقلنا في قولك: أحببت زيداً، أن «زيداً» لم ينصب بالفعل، وإنما يكونه مفعولاً، وهذا من المستحيل، بل ما ذكره من مخالفة الثاني للأول موجب لتقدير «أن».

- انظر «الإنصاف» (٢/٥٥٥)، «حاشية الصبان» (٣/٩٣١٣).

(٣) ينسب هذا البيت إلى الخطينة، الديوان - دار صادر بيروت، وهو من شواهد «الكتاب» (٤/٤٧)، و«الأوضح المالك» (٣/١٧٧).

.. في (ب) فقلت: ادع.

وقد دخلت على المضارع المثبت، وذلك أن الاخبار لما لم يصلح<sup>(١)</sup> عطفه بالواو على الإنشاء، غيرت صورة الإعراب، دلالة على عدم العطف، وذلك من تغيير حالة اللفظ تبعاً لتغيير<sup>(٢)</sup> حالة المعنى<sup>(٣)</sup> لاستقلاله<sup>(٤)</sup> المضارع كما علمت، لا كما زعم النحاة<sup>(٥)</sup> من أن تقدير (أن) لنصبه لاستلزماته عطف الاسم على صريح الفعل.

وإن أول الفعل المتبع بالاسم كان فيه من التكلف ما لا حاجة إليه، وإنما احتاج إلى تقدير «أن» مع حروف الجر للزموم دخولها على الأسماء، ولا كذلك حروف العطف لصحة دخولهما<sup>(٦)</sup> على الأسماء والأفعال.

و«أن» غير المخففة، وقد عرفت الفرق بينهما تنصب<sup>(٧)</sup> المضارع سواء كانت ظاهرة أو مقدرة.

وإنما يقدر بعد «حتى»؛ لأنها حرف جر، وحروف الجر<sup>(٨)</sup> لا تدخل على الفعل المضارع الصريح، فقدر بعدها «أن» لسبك الفعل مصدرأً يصح دخول

(١) في (ج) تصلح.

(٢) في (ب، ج) لتغيير.

(٣) وهذا الذي يسميه الكوفيون «الصرف»، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالمراد: النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، ولا كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه نصب بالصرف على حد قولهم.

(٤) في (ب) لاستقلال، وهو الصواب.

(٥) هم البصريون ومن قال بقولهم كالأتباري، والأشموني، والصبان، وغيرهم، انظر «الإنصاف» (٥٥٦/٢)، «همم الهوامع» (٢/٣١١)، «حاشية الصبان» (٣/١٣٩٣).

(٦). في (ب) وفي الأصل: دخولها، ويلاحظ هنا الخلل في تركيب الكلام وعدم دقتها.

(٧) في الأصل: بمنصب، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٨) في (ب، ج) وحرف الجر.

حرف الجر عليه<sup>(١)</sup>، وإنما تقدر إذا جعل الفعل<sup>(٢)</sup> غاية مقصودة<sup>(٣)</sup>، فتكون «حتى» بمعنى «لام كي» أو غير مقصودة<sup>(٤)</sup>، فتكون «حتى» بمعنى «إلى»، فتكون حيئذ حرف جر، يحتاج إلى تقدير «أن» أما إذا لم يرد كونه غاية نحو: مرض حتى لا يرجونه، لم يجب تقدير «أن» لكون «حتى» للابتداء لا بمعنى حرف الجر<sup>(٥)</sup>، وبعد لام كي المراد بها الغرض<sup>(٦)</sup>.

وبعد «لام» الجحود<sup>(٧)</sup> الواقعة بعد نفي داخل على كان، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> (الأنفال: ٣٣).

(١) نلاحظ هنا أن المؤلف قد أخذ بقول البصريين في أن «حتى» يقدر بعدها «أن»، وأن المضارع لم ينصب بـ «حتى» كما زعم الكوفيون معللاً ذلك بأن «حتى» حرف جر، وحروف الجر لا تدخل على الفعل الصريح، وهو مذهب بصري، أخذ به المؤلف. ينظر: «الإنصاف» (٢/٥٨٤-٥٩)، و«شرح ابن يعيش» (٧/٢٠-٢١).

(٣) الغاية المقصودة: أن يكون الفعل الأول في زمان، والثاني في زمان آخر، غير متصل بالأول، وبمعنى آخر: أن ما قبل «حتى» علة لما بعدها كقولك: كلمته حتى يأمر لي بكتاب، والمعني: كلمته لكي يأمر لي بكتاب، وكذلك قولك: أسلم حتم تدخل الحنة. ينظر: «شرح المقصاد» (٧/٢٠) «القط» (ص ٩٦).

(٤) غير المقصودة: أن يكون ما قبلها من الفعل متصلةً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في متاهه تقول: سرت حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جمِيعاً، وقد وقع كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَلِّلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤)، أي: زلزلوا إلى أن قال الرسول، فكان ما بعدها غاية لما قبلها، وقد تجتمع الغاية المقصودة وغير المقصودة، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (المجرات: ٩)، فيحتمل أن يكون المعنى: لكم، تفيء، أو إله، أن تفيء. ينظر: «شرح ابن بعثة» (٧/٢٠)، «القطط» (٩٦).

(٥) في الأصل: حرف الجر، وما أشتباه من (ب، ج).

(٦) في (ب): لام الغرض:

(٧) سميت «لام الجحود» بهذا الاسم: لاختصاصها بالنفي، وهي الواقعة زائدة عند الكوفيين أصلية عند البصريين، تفيد تقوية معنى النفي، فهي مؤكدة لصحة الكلام بدونها بعد «كون منفي» والكون المنفي، كان ويكون مع سبق نفي عليها، والنفي هنا وهو: «ما» كقوله تعالى: **«وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبُهُمْ**» (الأنفال: ٣٢)، أو «لم» كقوله تعالى: **«لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**» (النساء: ١٦٨)، ومذهب البصريين: أن خبر كان ممحض، وليس الفعل، بل المصدر النسبك من «أن» المضمرة والفعل المتصوب بها في موضع جر، بينما مذهب الكوفيين، أن الفعل في موضع نصب على أن الخبر واللام زائدة للتوكيد. ينظر: «شرح المفصل»، (٧/٢٨)، «همم الهوامع» (٢٩٨/٢)، «ال نحو الوافق»، (٤/٣٢٣).

(٨) ينظر : «أعراب القرآن» للنحاس (٩٦/٢).

لأن اللامين<sup>(١)</sup> حرفا جر فتحتاجان إلى تقدير «أن»<sup>(٢)</sup> لتبك<sup>(٣)</sup> مدخولهما مصدرأ، كما تقدم مطلقاً، أي بغير شرط.

وبعد «أو»<sup>(٤)</sup>، إذا كانت بمعنى «إلى» نحو: لازمنك<sup>(٥)</sup> أو تعطيني حقي، لأنها حينئذ تكون حرف جر، فتحتاج ما عرفت.

وبعد العاطفة<sup>(٦)</sup> إذا كان المعطوف عليه اسمأ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم فاحتياج إلى تقدير ما يسبكه مصدرأ، وهي «أن» كما عرفت كقولها<sup>(٧)</sup>:

للبس عباءة وتقرب عيني أحب إلى من لبس الشفوف



(١) أي: لام كي، ولام الجحود، كما يظهر من السياق.

(٢) ذكر النهاة لأن ظهور «أن» بعد لام الجحود قبيح، لأنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم، وذلك إذا قلت: ما كان زيد ليخرج، فهو قبل الجحود، كان زيد سيخرج، وسوف يخرج، فلو قلت: ما كان زيد لأن يخرج، بإظهار «أن»، فقد جعلت مقابل سوف يخرج وسيخرج اسمأ فكره النهاة إظهار «أن» لأن النفي يكون علي حسب الإثبات. ينظر: «شرح المفصل» (٢٩/٧).

(٣) في (ب) ليس بك.

(٤) «أو» تقع بمعنى: إلى أن، أو: إلا أن، وقال بعضهم: إذا صلح في موضعها «حتى» كما مثل المؤلف: لازمنك أو تعطيني حقي، أي: إلى أن تعطيني حقي، وإلا أن أدرك، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار. ينظر: «أوضح المسالك» (١٧٢/٣)، «شرح التصريح» (٢/٣٧٢)، «همم الهوامع» (٢/٣٠٤)، «الدرر اللوامع» (٢/١٧).

(٥) في الأصل: «لآخر منك» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٦) أي: واو العاطفة كما يفهم من خلال استشهاده بالبيت الشعري.

(٧) ميسون بنت بحدل الكلابية، وهو من شواهد «الكتاب» (٤٨/٣)، وأوضح المسالك» (٣/١٨٢)، «شرح التصريح» (٢/٣٨٩).

## النصب لغير المستند إليه والمستند

والنصب أيضاً يكون لغيرهما، أي: لغير المستند إليه والمستند، وهو أربعة أقسام: إما منها<sup>(١)</sup>، وقد عرفته مجرداً<sup>(٢)</sup> عن وجوب الجر لحدث مذكور صريحاً أو ضمناً كما في المستعفatas، ويكون ذكره بغير هيئة منها، لأن المنهي يرتفع به، كما علمت، وأما نحو: أعطي زيد درهماً، فالدرهم ليس منها للإعطاء، أعني مدلول الهمزة الذي هو جعله معطياً<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك كان الإسناد إلى الأول من باب: أعطيت أولى من الثاني، والأولى الحكم بوجوبه، كما لا يناب الثاني والثالث من باب: علمت وأعلمت لما ذكرنا، ولو لا فائدة التنبيه على هذه النكتة لكان في كون المقام لتقسيم غير المستند والمستند إليه، ما يعني عن هذا القيد، أو محذوف وجوباً سمائعاً، نحو قولهم: «أهلك والليل»<sup>(٤)</sup>، أو قياساً كفعل التحذير نحو: «إياك والأسد»<sup>(٥)</sup>، و فعل النداء<sup>(٦)</sup>، نحو: «يا عبد الله».

(١) المنهى: يقصد به المحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول، نحو: مضروب، لمن انتهى إليه الضرب.

(٢) في جميع النسخ (مجرد) وهو خطأ نحوي.

(٣) في جميع النسخ (عاطياً) وهو خطأ لغوي، والصحيح (معطياً)، لأنه من الفعل الرباعي، أعطى معطاء، ومعطياً، ينظر: «مخترار الصحاح» مادة (عطياً) (٤٤).

(٤) هذا مثل يضرب في التحذير والأمر والحرز، ومعناه: اذكر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته، فهما منصوبان بإضمار الفعل، قال سيبويه: كأنه قال: «بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذر أن يدركه الليل، والليل محذور منه، كما كان الأسد متحفظاً منه، ينظر: «الكتاب» (٢٧٥/١)، «مجمع الأمثال» (٨٦/١).

(٥) هذا قول أورده سيبويه في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، فقولك: إياك والأسد، كأنك قلت: إياك فاتقينَ والأسد، فـ«إياك» مُستَقِي، وـ«الأسد» مُتَقِي كذلك، فـ«إياك» مفعول، وـ«الأسد» مفعول معه. ينظر: «الكتاب» (٢٨٣/١).

(٦) اختلف النحاة في عامل نصب المندى، فمدحه سيبويه أن ناصبه الفعل المقدر وإنما حذف لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وذهب البرد أن حرف النداء هو الذي نصب المندى لسعده مسد الفعل، وأغرب أبو علي حيث ذهب إلى أن حرف النداء اسم من أسماء الفعل، وقد أخذ المؤلف رأي سيبويه في هذا الباب. ينظر: «الكتاب» (١٨٦/٢)، وـ«المقتضب» (٢٠٢/٤)، وـ«شرح ابن يعيش» (١٢٧/١)، وـ«شرح الرضي» (٣١٢/١).

وناصب الاسم الذي بعده فعله مشتغل<sup>(١)</sup> عنه بضم يره أو متعلقه، لو سلط هو أو مناسبه عليه لنصبه، نحو: زيداً<sup>(٢)</sup> ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبس عليه، فإنه ينصب<sup>(٣)</sup> بمثل ما بعده، أو بما يناسبه، مثل: ضربت، وجاؤت، وأهنت، ولا بست، لعدم صحة انتصابه بما بعده، أو جوازاً كقولك: «زيداً» لمن قال: من أضرب؟.

إلا منادى مدعواً بـ «يا» وأخواتها، أو مندوباً متبعجاً عليه بـ «وا»، وـ «يا» وأخواتها غير مضاف لفظاً، أو نية<sup>(٤)</sup>، نحو: يا زيد، ويا زيدان<sup>(٥)</sup>، ويا زيدون، فإنه<sup>(٦)</sup> يرفع، أما لو كان مضافاً لفظاً، نحو: يا عبد الله، أو نية، نحو قول الشاعر:

أيا راكباً<sup>(٧)</sup>

(١) حقيقة الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره أو في سبب ضميره، كما مثل المؤلف: «زيداً ضربت غلامه»، فـ «غلامه» هو السبب، بواسطة أو بغيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول سلط على الاسم المتقدم لنصبه، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/٣٠)، وـ «أوضح المسالك» (٥-٤/٢).

(٢) قال سيبويه: النصب عربي جيد، والرفع أجود منه، يعني: أن النصب في «زيد ضربته» عربي فصيح في كلام العرب، والرفع أجود، لأن الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل، ينظر: «الكتاب» (١/١٣٣)، وـ «شرح الفصل» (٢/٣٢).

(٣) في (ب، ج) يتصرف.

(٤) في (ب) لفظاً ونية.

(٥) في (ب): وزيدان.

(٦) لا يوجد في الأصل، وقد أثبتناه من (ب، ج).

(٧) هذه الجملة جزء بيت عبد يغوث بن وقاص الحارثي.

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلقيا

- ينظر: «الحزانة» وهو من شواهد الكتاب (٢٠١/٢)، وـ «شرح الفصل» (١٢٨/١)، وـ «شرح التصريح» (٤٤٥/٢).

في معنى: «أيا أي راكب» إذ لم يقصدوا راكباً مخاطباً، فإنه يتتصبّ، ولكن نصب المضاف نسبة تقع على المضاف إليه الباقى بعد حذف المضاف كما هي<sup>(١)</sup> القاعدة، ولا شبهه، أي: ولا يكون شبه المضاف، وهو ما ارتبط معناه بكلمة بعده، نحو: يا طالعاً جلاً، ويا عشرين رجلاً، ووجه عدم النصب، في غير المضاف وشبهه قلة لفظ الجملة، حيث تمت بحرف واسم فاغتفر، فقل الضم بخلاف المضاف، فالجملة ثلاثة، ولا يُقال: إن حركة المضموم حركة بناء<sup>(٢)</sup> لأنهم صرحاوا في «يا أيها الرجل» أن ضمة «الرجل»، حركة إعراب مع حكمهم بأنه المنادى<sup>(٣)</sup>، وهو مفعول، وقد<sup>(٤)</sup> أعربوا المفعول بالرفع.

وأما الاستدلال بحذف التنوين<sup>(٥)</sup> من غير المعرف فلا يوجد بناءً كغير المصرف، وربما كان الحذف لكثرة نداء الأعلام، كما في العلم الموصوف بـ«ابن».

(١) في جميع النسخ هو، وهو خطأ لغوي.

(٢) في (ب، ج) يا أي راكب انفرد المؤلف بأن المانع من النصب قلة لفظ الجملة، حيث تمت بحرف واسم فاغتفر، فقل الضم، وهذا - حسب علمي - اجتهاد من المؤلف لم يُسبق إليه.

(٣) قول المؤلف بأن «الرجل» في «يا أيها الرجل» منادي غير صحيح، وإنما هو نعت، فالمنادى، «أي» في «أيها»، والنعت غير المنادي؛ ولهذا فقد جوز النحويون فيها الرفع على اللفظ والنصب على المحل، ورجح الأنباري النصب، لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ وقد بسط الرضي هذه المسألة وذهب إلى أن ما بعد «أي» في «أيها»، لا يكون إلا تابعاً لوصف «أي»، أي: أنه مرفوع، لانه هو المنادي في الحقيقة كما ذكر، وأن «أي» وصلة إليه، ينظر: «أسرار العربية» (٩٣)، و«شرح الرضي» (٣٤٢/١).

(٤) في (ب، ج) فقد.

(٥) ما ذهب إليه المؤلف هو رأي الكوفيين الذين قالوا: إن الاسم المنادي المعرف المفرد مرفوع بغير تنوين، وإنما حذف لكثرة نداء الأعلام، وقد رد البصريون ومن وافقهم على هذا. ينظر: «أسرار العربية» (٢٢٤)، و«شرح ابن يعيش» (١٢٨-١٢٩/١).

وسمى اسم المنهى المذكور مفعولاً به، فالباء في «به» للإلصاق أي: الصق الفعل به، ورفعه مع هيئة الفاعل، نحو: رضيت عيشه، و﴿عيشة راضية﴾<sup>(١)</sup>  
 (الحادة: ٢١) مجاز في النسبة

ويتبعها وصف الإعراب بالمجازية كما في مجاز الزيادة أو النقص الذي سترفه في البيان - إن شاء الله -.

ولما ظرف لتجده زماناً مطلقاً أو مكاناً مبيهاً، نحو: سرت يوم الجمعة، أو زماناً، أو أمامك، وفسروا مبيهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«الدى»، وشبّههما ولفظ «مكان»، وإنما فرقوا بين معنى الزمان والمكان، لأن ظرفية المكان تختص بالجثث كما أن ظرفية الزمان تختص بالحدث<sup>(٢)</sup>، ولهذا لا يقع ظرف الزمان خبراً عن جثة<sup>(٣)</sup>، وأما وقوع المكان خبراً عن الحدث<sup>(٤)</sup>،

(١) وكذلك من سورة القارعة (آية ٧)، وقد ذكر العلماء أن «راضية» نعت لـ «عيشه»، وفيها ثلاثة أقوال:  
 الأولى - أنها ذات رضا، بمعنى ثابت لها الرضا دائم.

الثانية - أنها على إظهار جعل العيشة راضية لحلها وحصولها في مستحقها وهذا من باب المجاز.

الثالث - أن هذا مما جاء فيه فاعل بمعنى مفعول، نحو: ﴿فَمَاءِ دَافِقٍ﴾ (الطارق: ٦)، أي: مدفوق.

- ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٧٥/٥)، و«إعراب القرآن» للدوينش (٢٠٠/١٠).

(٢) الجثث: جمع جثة، والجثة ما كان شخصاً مريئاً، ويطلق عليه اسم الذات أو اسم العين، وهو ما دل على شيء محسوس قائم بنفسه كـ «زيد» و«رجل» و«خصم»، و«شجرة» وغيرها، والحدث: ما كان معنى المصادر، مثل: العلم، والقدرة، والكرامة، وغيرها.

(٣) لعدم الفائدة، لأنك حينما تقول: زيد اليوم، أو عمرو الساعة، لم تقدر المخاطب شيئاً، لأن التقدير، زيد حال أو مستقر في اليوم، ومعلوم أنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد، فعلى هذا فالجثث أشخاص ثابتة موجودة، لا اختصاص حولها بزمان دون زمان، ينظر: «شرح ابن عييش» (٨٩/١).

(٤) نحو: «القتال عندكم» لاستلزم القتال للمقاتلين (الجثة)، فكان الخبر عن المستلزم، أي: (لازم القتال) أو بمعنى آخر: جاز أن يخبر عن «الحدث» بالمكان والزمان، والسبب في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة ثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك «الحدث» تقول: زيد خلفك، القتال أمامك، وتقول أيضاً: القتال اليوم.  
 - ينظر: «شرح ابن عييش» (٨٩/١).

فلاستلزم الحدث للجثة التي يقوم بها، فكان المكان خبراً عنها بخلاف الجثة، فإنها لا تستلزم الزمان<sup>(١)</sup> حتى يصح حمل الزمان عليها، كل ذلك لأنه إنما يحمل اللازم على المزوم لا العكس، فلما كانت الجثة مستلزمة للمكان حمل عليها، ولما كان الحدث مستلزمًا للزمان حمل عليه، فظهر أن المكان ليس من مقتضيات الحدث، فلا يتتصب به، وإنما انتصب مبهمه به بواسطة استلزم الحدث محلًا مستلزمًا لمكان مبهم لما لا يخفى من أن<sup>(٢)</sup> الجثة لا تستلزم مكانًا معيناً لتنقلها<sup>(٣)</sup> في الأمكانة بخلاف الحدث، فإنه يستلزم مكانًا معيناً لا يقوم بغيره، والعين يستلزم المطلق لاستلزم الأخص للأعم، وللنحوة هنا<sup>(٤)</sup> تعليل عليل<sup>(٥)</sup>.

وقوله<sup>(٦)</sup> «كذلك»، أي: مجرداً عما يوجب الجر، وأما موجب الرفع فقد علمت أن الكلام في غير المسند إليه.

(١) في الأصل وفي (ب) الحدث، وما أثبتناه من (ج) هو الذي يدل عليه السياق.

(٢) في (ب، ج) كون.

(٣) في (ج) لتنقلها.

(٤) في (ج) ها هنا.

(٥) في جواز أن يكون الزمان خبراً عن جثة، حيث قالوا: قد يأتي الزمان مخبراً عن جثة، إذا كان يشبه الحدث، أي: المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، كقولك: الليلة الهلال، وأن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرئ القيس: «اليوم خمر وغداً أمر» أي: شرب الخمر، وكذلك أن يكون الذات «الجثة» عاماً واسم الزمان خاصاً، قوله تعالى: «لَيْسَ لِوَقْتِهَا كاذِبَةٌ» (الراقة: ٢)، والتقدير: ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة، وقيل: ليس في وقت وقوعها تكذيب، فيكون خبراً عن الحدث، فبطل الاستدلال في المثال، وقد أجاز بعض النحويين أن تقول: «الليلة الهلال»، و«الرطب شهري الربيع»، و«البلح شهرين»، وضبطه أن يشابه الذات «الجثة» المعنى: الحدث، في حدوثه وقتاً دون وقت، وقيل: بل هو على تقدير حذف المضاف، وقد أنكر المؤلف كل ذلك، ووصفه بأنه تعليل عليل، وهذا من انفراداته ومخالفته للنحوة، ينظر: «شرح المفصل» (٤٩/١)، و«شرح الرضي» (٢١٨/١)، و«همم الهوامع» (٣٢٢/١).

(٦) على عادة المؤلف يقصد أنه يشرح متى، وذلك لكثرة شروحاته في كثير من الفنون.

وسماء كان الحدث<sup>(١)</sup> الناصب له مذكوراً<sup>(٢)</sup> أو مخدوفاً وجواباً<sup>(٣)</sup> نحو: يوم الجمعة سرت فيه، أو جوازاً نحو: «يوم الجمعة»<sup>(٤)</sup> جواباً<sup>(٥)</sup> للسائل: متى سرت؟، وإنما يتتصب الظرف المذكور<sup>(٦)</sup>، إذا كان غير مقرون بحرفه، أي: بحرف الظرفية، وهو «في»، أو «الباء» بمعناها، لأنهما حرفاً جر لا يختلف عملهما في المعرب، ويسمى مفعولاً فيه<sup>(٧)</sup>، ورفعه بمظروفة<sup>(٨)</sup> مجاز، لما علمت من أن الهيئتين إنما صيغتا لإسناد صفة الفاعلية أو صفة المفعولية، والظرفان المذكوران من حيث أنهما ظرفان ليسا بفاعلين، ولا مفعولين، ولهذا لا يشتق لهما من الفعل صفة، لأن الاستناد والإسناد إنما يكونان لمن قام به وجود الحدث.

فالفاعل قام به التأثير والمفعول قام به الآخر، فاشتق لهما اسم من الحدث<sup>(٩)</sup>، وأما اشتراق اسم المكان والزمان<sup>(١٠)</sup> منه، نحو: «مضرب» فليس بوصف جار على الزمان والمكان، وقد زعم أئمة البيان أن إسناد هيئة المنهي إلى الطرفين والمصدر حقيقة، وفي قولهم ما سمعت، قوله: «بمظروفة» احتراز عما لو سند إلى الطرفين غير مظروفها، نحو: «اتسع وقته» أو مكانه فإن ذلك الإسناد حقيقي.

(١) الحدث: أي: العامل.

(٢) وهو الأصل: تقول: سرت بين الشارعين ساعة.

(٣) ينظر: «أسرار العربية» (ص ١٧٧)، و«شرح المفصل» (٤٧/٢)، و«شرح الرضي» (٢٨/٢)، و«مع الهوامع» (١٠٢/٢).

(٤) لا يوجد في الأصل.

(٤) أي: سرت يوم الجمعة.

(٦) أي: جوازاً ووجوباً.

(٧) المفعول فيه: هو اسم زمان أو مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جرى مجرى الزمان، وضمّن معنى «في» باطراد، فاسم الزمان والمكان، نحو: سافر محمد ليلاً، ومشى على ميلأ.

- ينظر: «شرح ابن بعيسى» (٤١/٢)، و«شرح السيوطي على الالفية» (٢٥٧) دار السلام - القاهرة.

(٩) نحو: ضارب، ومضروب.

(٨) أي: بالفعل.

(١٠) في (ب، ج) اسم الزمان والمكان.

## المفعول له

وإما مصدر الفاعلية<sup>(١)</sup>، أي فاعل الحدث الأول معلل بنسبةه<sup>(٢)</sup>، أي: جاء لتعليق نسبة الأول، نحو: ضربته تأديباً، والتأديب اسم حدث<sup>(٣)</sup>، وقع من فاعل الضرب المنسوب ومقارن له، أي: للمنسوب في الوجود، كما يقارن الضرب والتأديب ويسمى مفعولاً له<sup>(٤)</sup>، سواء كان غرضاً كالتأديب، أو غير غرض، نحو: قعدت عن الحرب جيناً.



(١) في (ج) الفاعلة.

(٢) في (ب) النسبة.

(٣) أي: مصدرًا حيث اشترط النحو أن يكون مصدرًا، لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً، ينظر: «شرح ابن عييش» (٥٢/٢)، و«شرح الرضي» (٢٩/٢).

(٤) المفعول له: هو كل مصدر مُعلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل، ويسميه بعض النحو: المفعول لأجله، أو من أجله.

- ينظر: «شرح المفصل» (٥٢/٢)، و«شرح الرضي» (٢٩/٢)، و«همم الهوامع» (٢٩٢/٢)، و«أوضح المسالك» (٤٣/٢).

## الحال

واما دال على اقتران نسبته، أي: نسبة الحال<sup>(١)</sup> بوضعه<sup>(٢)</sup> نحو: ضربت زيداً قائماً، و«زيد أبوك عطوفاً»، وفي جعله قيداً للنسبة ما يفهمك صحة وقوع الحال عن المبتدأ فلا يحتاج الحال المؤكدة إلى تقدير الفعل<sup>(٣)</sup> بخلاف الطرفين، فإنهما قيد لحدث المنسوب، لا لتعلقه الذي هو نسبته، قوله: «مفرداً» احتراز<sup>(٤)</sup> عن الجملة الدالة على اقتران نسبة أخرى مدلولها، نحو: « جاءني زيد يضحك »، أو « وقد ضحك »، أو « وهو ضاحك »، أو « وعمرو عندي » أو نحو ذلك، فإن الجملة وإن كانت قيداً للنسبة، فقد علمت أنها مما لا يعرب<sup>(٥)</sup>، وإن قالوا: محلها النصب على الحال.

ومنه<sup>(٦)</sup> المفعول معه<sup>(٧)</sup>، فإن معنى قولك: «جئت وزيداً»<sup>(٨)</sup>: جئت مقارناً لزيد.

(١) أي: المشتق.

(٢) وافق المؤلف أبا الحسن بن خروف، بأن العامل هو المبتدأ، أو وقع عن المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم مما لم يرد له عائل ونظير في كلام العرب.

- فمذهب المؤلف في هذا الباب ضعيف لاستلزماته المجاز، وكذلك تقديم الحال على الخبر، وهو متعذر لعدم تمام الجملة، فالعامل في هذا الضرب من الحال - المؤكدة - ممحذف وجوباً لتنزل الجملة منزلة البدل، لا ما ذكره المؤلف، فقولك: « زيد أبوك عطوفاً »، أي: أحقه عطوفاً، وقيل: بل العامل معنى الجملة، كأنك تقول: يعطف عليك أبوك عطوفاً، وإن كان جزأيها جامدين إلا أن إسناد أحد جزأيها إلى الآخر حصل من ذلك معنى الفعل. ينظر: «أسرار العربية» (١٩٠-٢٤٥)، و«شرح الرضي» (٢/٨٩)، و«شرح التصريح» (١/٦٠).

(٣) في (ب، ج) احترازاً.

(٤) أي: أن الجمل لا تظهر عليها علامات الإعراب ظهوراً بيتاً، وإنما تكون في محل نصب حال ينظر «شرح المفصل» (٢/٦٧)، و«همم الهوامع» (٢/٤٦).

(٥) أي: من المتصوب.

(٦) المفعول معه هو: اسم فصلة مذكور بعد واو التي يعني «مع» تالية جملة ذات فعل أو شبهه، كما مثل المؤلف: «جئت وزيداً» أو أنا سائر والطريق

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/٣٦)، و«همم الهوامع» (٢/١٧٥)، و«التبصرة والستذكرة» (١/٢٥٦)، و«القطر» (٣١٢)، و«معجم النحو» (٣٦٥).

(٧) جمهور النحاة على أن النصب مختار هاهنا، لا أنه واجب، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بهذه وجود فاصل قبيح لا يمتنع، ينظر «شرح الرضي» (٢/٣٦).

والمنصوب بعد إلا وأخواتها «خلا، وعدا، وحاشا، وما خلا، وما عدا، وليس»، فإن معنى قوله **ـ** جاء القوم إلا زيد، جاءوا منفصلين عنه، لأن كون الحال مدلول حرف غير عزيز<sup>(١)</sup>، كما صرّح به أئمّة التفسير<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَائِنُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٠١)، ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَيْ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الأعراف: ١٦٤)، **ـ** هما<sup>(٣)</sup> صدرت الجملة حرف ترجّ أو تشبيه، أو نحوهما، فإن الحال هي مدلول الحرف، فلهذا يقدرونها في الآيتين، مشبهين أو<sup>(٤)</sup> راجين، وأيضاً الحال في المعنى: صفة و«إلا» يقع صفة<sup>(٥)</sup>.

ولا يشترط فيها أن تبع جمعاً منكوراً غير محصور، لأن الاستثناء ليس لإخراج ما تحقق دخوله، لأن<sup>(٦)</sup> ذلك مبني على أن للعوم الفاظاً موضوعة دالة على كل فرد، وذلك من نوع بل الاستثناء لمجرد دفع توهם الدخول، ولهذا شاع<sup>(٧)</sup> المقطع بـجواز<sup>(٨)</sup> توهם المخاطب مشاركة غير الجنس له في الحكم، فيدفع التوهם بالاستثناء.

(١) عزيز: أي غير قوي.

(٢) ينظر: «الجامع لاحكام القرآن» للقرطبي (٢٩/٢)، ط: دار الكتب العلمية، و«فتح القدير» للشوکانی

(٣) ط: مصطفى الخلبي، و«معنى الليب» (٢٥٢/١).

(٤) وفي (ب): فما.

(٥) قوله: «يقع صفة» يشير إلى ما قاله العلماء في إعراب: «إلا» في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الآية: ٢٢) فـ«إلا» وما بعدها صفة لـ«آلهة»، لأن المراد نفي الآلهة المتعددة، وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يصح الاستثناء بالنصب، لأن المعنى سيكون: لو كان فيما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا ظاهر البطلان والفساد. فتكون «إلا» صفة بمنزلة غير، ولا تكون للإثناء من جهة المعنى، بل ولا حتى من جهة اللفظ لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولغير المصنف من النحاة توجيهات في إعراب المستثنى والنائب له، على أن «إلا» حرف على أصلها، والحرف لا يعرب «حالاً» إنما يتضمن معنى الاستثناء، وبهذا المعنى يتتصب المستثنى، وهكذا هي حروف المعاني، ولهذا فالمستثنى مفعول به على أرجح التوجيهات، فيكون منصوباً ب فعل أو الفعل وـ«إلا» ينظر «معنى الليب» (٩٩/١)، و«إعراب القرآن وبيانه» (٢٩/٦).

(٦) في (ب). فإن

(٧) في (ج) ساع

(٨) في الأصل: بـجواز، وما ثبته من (ب، ج)

وقوله: «بغير إيدال»، لما بعدها مما قبلها، كما إذا كان المستنى منه مذكوراً، في كلام غير موجب، نحو: «ما رأيت أحداً إلا زيداً». فإن ما بعدها يتتصب<sup>(١)</sup> على أنه بدل مما قبلها، ولا تفريغ<sup>(٢)</sup> للعامل الذي قبلها، ليعمل فيما بعدها، نحو: «ما ضربت إلا زيداً» حيث حذف مفعول<sup>(٣)</sup> «ضربت» ليعمل في «زيد».

وقوله: «الغیره» أي: لغير الدال على اقتران النسبة بوصفه<sup>(٤)</sup>، إما لوقوع<sup>(٥)</sup> العامل له نحو: «ما جئت إلا راكباً»، فهو حال أيضاً، ويسمى هذا المنسوب حالاً، لكونه دالاً على وقوع النسبة في حال من أحوال أحد جزأيها<sup>(٦)</sup>.

ولا يرتفعان، أعني<sup>(٧)</sup> المعلل للنسبة والدال على اقترانها<sup>(٨)</sup> بوصفهما<sup>(٩)</sup> ما داما قيدين للنسبة، لأنهما إنما يأتيان بعد كمالها بظرفيها لبيان هيئة المنسوب إليه<sup>(١٠)</sup> فكيف يرتفعان بالمنسوب<sup>(١١)</sup> وقد ارتفع به<sup>(١٢)</sup> غيرهما<sup>(١٣)</sup>، والفعل لا يكون له مرفاعان، كما علمنا<sup>(١٤)</sup>.

(١) في (ج): متتصب.

(٢) في (ب) معمول.

(٣) في (ب) لورفغ.

(٤) في الأصل: ولا ترتفع.

(٥) في (ب) بوضعه.

(٦) ذهب المؤلف في غير هذا الكتاب إلى أن «إلا» واقعة موقع الحال، لأن «إلا» في قوة الحال يقول: «والذي أرى أن «إلا» واقعة موقع الحال، «فجاءني القوم إلا زيداً»، في قوة جاؤني خارجاً منهم زيد ونحوه، لأنها إخراج، كما صرحت النحاة بخلا وعدا وليس، ولا يكون واقعاً في الاستثناء موقع الحال لكن لم يصح أن يظهر الإعراب عليها حمل على ما بعدها كما إذا كانت صفة - ينظر. «المواهب» (ص ٦١)

(٧) في (ب، ج) أي.

(٨) في (ب) اقترانه.

(٩) في (ب، ج) بوصفه

(١٠) أي: الفاعل.

(١١) أي: بالفعل.

(١٤) ينظر: «أسرار العربية» (ص ٢٠)، «شرح الرضي» (١١١/٢)، «اهم الهمام» (٢/١٨٤)، «المواهب الواقية» (ص ٦٥-٦٥) مخطوط.



## الجُرُبُ حُرُوفُ الْجَرِ وَالِإِضَافَةُ

والجُرُبُ يَكُونُ لِلِّا سَمٌ<sup>(١)</sup> بَعْدَ: (مِنْ، إِلَىْ، حَتَّىْ، فِيْ، الْبَاءُ، وَاللَّامُ غَيْرُ الْمَعْرُوفَةِ<sup>(٢)</sup>، رَبُّ، وَوَاوُهَا)، كَفْوَلَهُ<sup>(٣)</sup>:

إِلَىِ الْيَمِّ افِيرِ وَالْعَيْسِ  
وَلِدَةِ لِيْسِ بِهِ أَنِيْسِ

وَبِالْقُسْمِ وَوَاوُهِ الْمُبَدِّلَةِ مِنْ «الْبَاءِ»<sup>(٤)</sup> لِتَقْارِبِ مَعْنَيهِمَا، فَإِنْ مَعْنَى الْبَاءِ الِإِلْصَاقِ وَمَعْنَى الْوَاوِ الْجَمْعِ<sup>(٥)</sup>، وَالْمُتَلَاصِقَانِ مَجْتَمِعَانِ، وَتَائِهُ الْمُبَدِّلَةِ مِنْ الْوَاوِ، كَمَا فِي: تَجَاهِكُ<sup>(٦)</sup>، وَنَحْوُهُ، وَعَنْ، وَعَلَىْ، وَالْكَافُ الدَّالَّةُ عَلَىْ تَشْبِيهِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، وَمَذْ، وَمَذْ، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا.

(١) فِي (بِ، جِ) لِاسْمٍ.

(٢) أَيْ: غَيْرُ لَامِ التَّعْرِيفِ الَّتِي تَكُونُ دَلَالَةً عَلَىِ اسْمِيَّةِ الْاسْمِ، وَأَنَّهُ مَعْرُوفٌ لَا نَكْرَة.

(٣) يَنْسَبُ لِعَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُعْرُوفِ بِجَرَانِ الْعُودِ، وَلِيُسِّ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ «الْكِتَابِ» (٣٢١/١)، وَ«الدَّرَرِ» (٣/١٦٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ: التَّاءُ، وَمَا أَثْبَتَنَا مِنْ (بِ، جِ) وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٥) أَيْ: مَطْلُقُ الْجَمْعِ.

(٦) هَذَا مَثَالٌ مِنْ الْمُؤْلِفِ يَدْلِلُ فِيهِ أَنْ «التَّاءُ» قَدْ تَدْخُلُ عَلَىِ غَيْرِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ «اللهُ» وَهُوَ مِنْ النَّادِرِ الشَّاذِ، كَمَا قَالَ جَمِيْهُرَةُ النَّحْوِيِّينَ مِنْهُمْ سِيْبُوِيَّهُ، حِيثُ قَالَ: «لَا تَجْرِ - أَيْ التَّاءُ - سُوَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ «اللهُ»، وَنَدَرُ «تَالِرِحْمَنُ» وَ«تَحْيَاتُكُ»، وَقَالَ ابْنُ يَعْيَشَ: «وَأَمَّا التَّاءُ فَمُبَدِّلَةٌ مِنْ الْوَاوِ، فَقَدْ كَثُرَ إِبْدَالُهَا مِنْهَا فِي نَحْوِ: تَكَأَ، وَتَرَاثُ، وَثُورَاتُ، وَتَخْمَةُ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَا تَدْخُلُ - أَيْ التَّاءُ - عَلَىِ الْمُضْمَرِ، لَا نَحْطَاطُ الْفَرْعَ عنْ دَرْجَةِ الْأَصْلِ، لَأَنَّهُ مِنْ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْتَّاءُ لَمَّا كَانَتْ بِدَلًا عَنِ الْوَاوِ، وَكَانَتْ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ انْحَطَتْ عَنْ دَرْجَةِ الْوَاوِ فَاخْتَصَتْ بِاَسْمِ اللهِ تَعَالَى لِكَثْرَةِ الْحَلْفِ بِهِ»، يَقُولُ الرَّضِيُّ: «وَالْتَّاءُ مَبْدِلٌ مِنْ الْوَاوِ، كَمَا فِي «وَرَاثُ، وَتَرَاثُ، وَوُكْلَةُ، وَتَكَلَّةُ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَحْكَى الْأَخْفَشُ: تَرَبِّيُّ، وَتَرْبَ الْكَعْبَةُ»، وَهُوَ شَاذٌ

- يَنْظُرُ: «كِتَابُ سِيْبُوِيَّهُ» (١/٥٩)، «شَرْحُ المَفْصِلِ» (٨/٣٤)، «شَرْحُ الرَّضِيِّ» (٤/٣٠٩)، «هَمْعُ الْهَوَامِعِ» (٢/٣٩٣).

والجر أيضاً لاسم ضم إليه اسم قبله بحذف تنوين الأول، أو بدله، وهو نون التثنية والجمع، لبيان كون الثاني جنساً له، أي: شاملأً للأول وغيره، نحو: «خاتم الفضة» فإن الخاتم إنما ضم إلى الفضة بحذف تنوينه، ليفيد الضم<sup>(١)</sup>، بيان جنس الخاتم، أو لبيان كون الثاني ظرفاً له، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ (سـ٢٣: ٣٣)، أو لبيان كون الثاني ملابساً له، أي: متصلأً<sup>(٢)</sup> به أيضاً، لا متكرراً نحو: غلام زيد، وكوكب الخرقاء<sup>(٣)</sup>.



(١) لو قال: «ليفيد ضم» لكان أحسن حتى يستقيم الكلام.

(٢) في (ب): اتصالاً متكرراً.

(٣) هذه الجملة جزء بيت بلا نسبة من (الطوبل) وقامة:

سهيل اذا داعت غزلها في القرائب  
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/٢٧)، و«الأشباء والنظائر» (٣/١٩٣)، و«خزانة الأدب» (٣/١٠٧).

## جزم الفعل المضارع

والجزم حذف نون الشنوية، أو جمع المذكر، أو المخاطبة، أو حرف العلة، في غير ما اتصلت النون المذكورة به أو الحركة والمراد بحذف الحركة، عدم الإتيان بها في قولهم: «ضيق فم الركبة» من آخر الأمر، نحو: اضربا، اضربوا، اضربن، أغز، أرم، إخش، اضرب، وإنما جعلنا ما حذف من آخر الأمر إعراباً لما سبق لك من أن الأمر مضارع مجزوم بتقدير اللام، كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup>.

وزعم البصريون أن أصله أعني: المضارع، إنما أُعرب لمشابهته<sup>(٢)</sup> الاسم بأحد حروف (نأيت)، ولما زال الحرف في الأمر رجع إلى البناء الذي هو: قياس ما وضع للنسبة يقتضيها المنسوب، وفي قولهم نظر: لأن المقدر كالمفهوم في كثير من الموارد ولهذا يعرب العرب عند تقدير عامله، مع انتفاء سبب الإعراب، هو التركيب إلا تقديرًا، وأيضاً سبب إعراب المضارع ما تقدم لك من دلالة أصله على معناه نفسه، وذلك باق مع تقدير الحرف<sup>(٣)</sup>.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الأمر مجزوم بلام ممحونة، وهي لام الأمر فقولك: اضرب، اضربوا، اضربي، فأصله: لتضرب، لتضربوا، لتضربي، وإنما حذفت اللام تخفيفاً، وما حذف للتخفيف فهو في حكم المفهوم فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر، وأيدوا قولهم: أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يغزو، يرمي، ويخشى - كما مثل المؤلف - حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو: ليغز، ليرم، ليخش، والبناء عندهم لا يوجب حذفاً، ينظر: «الإنصاف» (٥٢٤/٢)، و«شرح ابن عييش» (٧/٥٨-٥٩).

(٢) في (ب، ج) لمشابهة.

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/٥٢٤-٥٤٩)، و«شرح المفصل» (٨/٥٨-٦٢).

وتحذف المذكرات<sup>(١)</sup> للجزم من آخر المضارع بعد الأمر نحو: أسلم تدخل الجنة<sup>(٢)</sup>، والنهي: لا تشتمني<sup>(٣)</sup> أكرمك، وشبههما التمني والاستفهام: ليت لي مالاً أنفق منه، وأين يتيك أزرك، وأما العرض فمولد من الاستفهام<sup>(٤)</sup> إذا جيء بالمذكرات لقصد السبيبة، أي: لقصد أن يكون المطلوب بالخمسة<sup>(٥)</sup> سبباً لما بعدها من المضارع، فيكون فيها حيثية معنى الشرط الذي هو تعليق ما بعدها بها فيجزم كما يجزم جزاً الشرط.

### ما يجزم فعلاً واحداً:

وتحذف المذكرات من المضارع أيضاً للجزم بعد حرفهما<sup>(٦)</sup>، أي: بعد حرف الأمر<sup>(٧)</sup>، وهو اللام<sup>(٨)</sup> نحو: لينفق ذو سعةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ

(١) أي: نون الثنائية، ونون جمع المذكر، وباء المخاطبة، وحروف العلة والحركة.

(٢) الفعل المضارع «تدخل» مجزوم، وقد اختلف النهاة في الجازم له على أقوال:

(أ) أغلب المتأخرین من النهاة يقولون: إنه مجزوم بالطلب، لأنه يتضمن معنى الحزاء مع عدم وجود الفاء.

(ب) ذهب سیویه إلى أن الجازم لهذا الفعل هو الجواب للطلب نفسه، وأما الخليل فيذهب إلى أن فعل الطلب فيه معنى (إن) فلذلك الجزم الجواب، لأن الطلب تضمن معنى حرف الشرط.

(ج) ذهب السیرافی وأبو علي الفارسي إلى أن الجازم هو الطلب نفسه، وعللا بأن الطلب ناب من اتفاق الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به، لأنه ناب عن الفعل.

(د) مذهب الجمهور من النهاة أن الجازم للفعل هو الأداة المقدرة، وهذا ما ذهب إليه المؤلف فيما يلي. ينظر: «كتاب سیویه» (٩٣/٩٤)، و«قطر الندى» (ص ١٠٩).

(٣) في الأصل: بياض.

(٤) كقولك: «ألا تنزل تُصب خيراً»، فهي مولدة من قولك: «أين تنزل تُصب خيراً». ينظر: «كتاب سیویه» (٩٣/٣).

(٥) وهي: الأمر والنهي والتمني والاستفهام والعرض.

(٦) في (ب، ج) بعد حرفهما.

(٧) في (ج) أي حرف الأمر.

(٨) أي: اللام المطلوب بها الفعل.

**فَلَيُنْفِقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ** (الطلاق: ٧)، وحرف النهي، وهو: «لا»<sup>(١)</sup>، نحو: لا تضرب، وبعد: (لم، ولما).

ما يجزم فعليين:

وحرف المجازاة (إن) الشرطية، سميت حرف مجازة، لدخولها على فعلين آخرهما جزاء على فعل أولهما، نحو: «إن تكرمني أكرمك»، فيجزمان معًا، وقد لا يجزم الثاني إذا كان الأول ماضياً<sup>(٢)</sup>، وما ضمنها أي: ما وقعت<sup>(٣)</sup> (إن) الشرطية في ضمنه، وهو **﴿مَهْمَا﴾** نحو: **﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ تَسْحِرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾** (الأعراف: ١٣٢)، وإذا، وحيثما، وأين، ومتى، مجردتين عن: «ما»، ومعها «ومن، وما، وأي، وأيان»<sup>(٤)</sup>، سواء كان المضارع الذي دخلت عليه المذكورات شرطاً أو جزاءاً مجرداً عن الفاء الداخلة على الجزء، أما لو دخلت عليه الفاء، نحو: «إن تشتمني فلا أؤاخذك»، لم يجزم لأنه حيثاً خبر لمبدأ مقدر<sup>(٥)</sup>.

(١) معنى لا النهاية: طلب ترك الفعل سواء أكان المطلوب منه مخاطباً كما مثل المؤلف بقوله: «لا تضرب» أو كان غائباً، كقوله تعالى: **﴿لَا يَتَحْدِثُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ﴾** (آل عمران: ٢٨)، تأتي بمعنى الدعاء، كقوله تعالى: **﴿رَبَّنَا لَا تَؤَاخِذْنَا﴾** (البقرة: ٢٨٦).

- ينظر: «أوضح المسالك» (١٨٥-١٨٧/٣)، و«شرح الرضي» (٤/٨٩).

(٢) مثال ذلك: إن قام محمد يقوم على، وقول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسَالَةً يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرَمٌ

فروع الشاعر جواب الشرط (يقول) لأن فعل الشرط ماض.

- ينظر: «كتاب سيويه» (٣/٧٥-٧٨)، «المقتضب» للمبرد (٢/٧٠)، «الإنصاف» (٢/٦٢٣)، و«أوضح المسالك» (٣/١٩٠)، «شرح التصریح» (٢/٤٠).

(٣) في (ب) أي: وما قعت.

(٤) من المعلوم أن جواب الشرط إذا قرن بالفاء، فإن الفعل بعده يرفع وجوباً سواء كان فعل الشرط ماضياً كقوله تعالى: **﴿وَمَنْ عَادَ فَيَتَقْرِبُ اللَّهُ مِنْهُ﴾** (المائد: ٩٥)، أم مضارعاً كما مثل المؤلف: «إن تشتمني فلا أؤاخذك، ويرجع رفعه لسبعين:

(٥) أن الفاء تمنع ما قبلها، أن يعمل فيما بعدها؛ لأن فيها معنى الاستثناف.

واعلم أن فاء الجزاء يمتنع دخولها، إذا كان ماضياً بغير (قد) ظاهرة أو مقدرة<sup>(١)</sup>، ويجوز دخولها وحذفها، إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا، ويجب دخولها فيما عدا ذلك<sup>(٢)</sup>.



= (ب) أن هذا الفعل المرفوع هو خبر لمبتدأ محدود، كما ذكر المؤلف، فتقدير المثال الذي استشهد به المؤلف: فأنا لا أواخذك، ولا يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء، وقد تجذب هذه الفاء للضرورة في الشعر فقط، كما قال سيبويه، وقد استدل بقول حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مشلان

والتقدير: «فالله يشكرها» فالفاء إذَا داخلة على مبتدأ مقدر.

- ينظر: «الكتاب» (٢/٧٣)، «التبصرة والتذكرة» (١/٤٠٩)، و«همم الهوامع» (٣/٤٥٩)، و«شرح الأشموني» (٣/٢٦٤)

(١) يظهر من كلام المؤلف أنه منع اقتران الماضي بالفاء بغير (قد) ظاهرة أو مقدرة مطلقاً والأمر ليس على إطلاقه، فالماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

(أ) نوع لا يصح اقترانه بالفاء إذا كان يدل على استقبال معنى، ولم يقصد به وعدٌ، ولا وعدٌ، كان تقول: إن قام خالد قام سعيد.

(ب) نوع يجب اقترانه بالفاء إذا كان ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَّقَتْ» (يوسف: ٢٦).

(ج) نوع لا يجوز اقترانه بالفاء، والأكثر خلوه منها إذا دل على الاستقبال معنى وقصد به وعدٌ أو وعدٌ، كقوله تعالى: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجْهُهُمْ فِي النَّارِ» (آل عمران: ٩٠).

- ينظر: «شنور الذهب» (ص ٣٢)، و«شرح الكافية الشافية» (٣/١٥٩٥)، و«شرح الأشموني» (٣/٣٦٤)، و«شرح التصریح» (٢/٤٠٤).

(٢) أي: فيما يمتنع أن يكون شرطاً، فإن الفاء تجب فيه، وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية أو طلبية، أو كان الفعل جاماً، أو مقوتاً بقد أو تنفي أو لن أو ما.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/١١٥)، و«أوضح المسالك» (٣/١٩٣).

## فصل

### أقسام الإعراب

\* يشتمل على تعين أشخاص الإعراب ومواضع كل شخص منها.

#### أولاً - الرفع:

الرفع مختلف في غير ما لا يتعين<sup>(١)</sup>، فإذا كان للأسماء فهو ألف في المثنى، نحو: «رجلان» وشبيهه<sup>(٢)</sup> «اثنان، وكلا»، مضاف إلى ضمير المثنى، نحو: كلاهما، وكلتاهمـا.

وواو في الأسماء الستة، وهي: أب، وأخ، وحم، وهن، وفم، وذو، يعني صاحب، ولا يكون الواو رفعاً إلا إذا كانت مضافات أمّاً لو كانت مقطوعات فالحركات إعرابها<sup>(٣)</sup>، وتكون الإضافة أيضاً إلى غير ياء المتكلم، لما عرفت من لزوم ما قبلها حالة واحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب) يتغير.

(٢) هناك ألفاظ تشبه المثنى، ولن يستثنى حقيقة، بسبب فقد شرط الثنوية. ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١٨٥-١٩٠)، و«معجم الهوامع» (١٣٤-١٤٩).

(٣) مثل قوله تعالى: «وَلَهُ أَخٌ» (النساء: ١٢)، وقوله: «إِنَّ لَهُ أَبَا» (يوسف: ٧٨)، وقولهم للمرأة «حِمَة»

(٤) ذكر المؤلف شرطين من شروط إعراب الأسماء الستة، وبقي من الشروط ما يأتي:

١ - أن تكون مكثرة، فلو صغرت أغربت بالحركات، كقولك: هذا أخيك محترم.

٢ - أن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة.

- ينظر: «أوضح المسالك» (٢٨/١)، «شرح السيوطي على الألفية» (٤٥).

وكذا واو، في جمع المذكر السالم، وشبيهه<sup>(١)</sup> «أولو»، وعشرون وأخواتها، كما تقدم وضمه فيما عدا ذلك من المفردات والجموع<sup>(٢)</sup>.

والرفع الذي للمضارع «نون» في المتصل به ضمير مرفوع بارز للتشنيه نحو: يضربان، وجمع المذكر، نحو: يضربون<sup>(٣)</sup>، والمخاطبة نحو: تضربين، وضمه فيما عدا ذلك<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً - النصب:

والنصب للأسماء، ياء في المثنى وشبيهه، وجمع المذكر السالم وشبيهه، وألف في الأسماء الستة، التي تقدم شرطها، وكسرة في جمع المؤنث السالم، وفتحة فيما عدا ذلك<sup>(٥)</sup>.

والنصب للمضارع حذف النون<sup>(٦)</sup> المقدم ذكر محلها، وفتحة فيما عداته، أي: ما عدا محلها<sup>(٧)</sup>.

(١) هناك ألفاظ تلحق جمع المذكر السالم في إعرابه ولم تتوفر فيها شروط صياغتها، منها ما ذكره المؤلف، ومنها أيضاً: «أرضون، وسنون، وبينون، وأهلون، وعليون» ينظر: «الشافية الكافية» (١/٧٥-٨٠)، و«شرح التصريح» (١/٦٩-٧٣).

(٢) أي: جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير فإنهما يرفعان بالضمة.

(٣) إذا اتصل المضارع بأخره ألف الاثنين أو واو الجماعة (فله معها صورتان) أحدهما أن يكون مبدوءاً بـ«أ» المخاطب، نحو: تضربان، وتضربون، والأخرى أن يكون مبدوءاً بـ«ي» الغائب نحو: يضربان، ويضربون. - ينظر: «الشافية الكافية» (١/٨٢-٨٤)، و«همم الهوامع» (١/١٨١-١٧٣).

(٤) أي: إذا لم يتصل بأخره شيء، فإنه يرفع بضمة ظاهرة، وهو الصحيح الآخر، وأما إذا اتصل بأخره حرف من حروف العلة، فيرفع بضمة مقدرة على الألف أو الواو أو الياء.

(٥) أي: في جمع التكسير وفي الاسم المفرد.

(٦) أي: ينصب المضارع بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، واتصل بأوله حرف ناصب، كقوله تعالى: «لَنْ تَأْتُوا بِرَبِّ حَتَّىٰ تُفْقَدُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» (آل عمران: ٩٢).

- ينظر: «أوضح المسالك» (١/٥٤-٥٥)، و«همم الهوامع» (١/١٧١).

(٧) أي: إذا كان المضارع صحيح الآخر، ودخل عليه حرف ناب، فينصب بفتحة ظاهرة، كقوله تعالى: «لَنْ يَنْأَيَ اللَّهُ لُؤْمَهَا وَلَا دَمَاؤُهَا» (الحج: ٣٧)، وكذلك إذا اتصل بأخره حرف العلة الواو أو الياء نحو قوله =

### ثالثاً - الجر:

والجر ولا يكون إلا للأسماء، كما عرفت «باء» في الأسماء الستة، والمنتهى، وشبيهه، وجمع المذكر السالم، وشبيهه، وكسرة فيما عدا ذلك إلا غير المنصرف، غير مضاد، ولا «ذي لام»<sup>(١)</sup>.

أما المضاف و«ذو اللام» فيجران بالكسرة، فجره فتحة<sup>(٢)</sup> بلا تنوين، وهو أي: غير المنصرف، إما علم، والعلم ما وضع لشخص لا يستعمل بذلك الوضع لغيره إذا كان مع تأثير معنوي، أو بالباء، نحو: زينب، وفاطمة، أو مع تركيب مرجي<sup>(٣)</sup>، أي: مُرْجِحَ الاسمان اسمًا واحدًا، نحو «بعליך» أو مع عجمة إذا كان ذلك الاسم متحرك الحرف الأوسط، نحو: «ملك»<sup>(٤)</sup>، اسم لأبي نوح عليه السلام أو زائدة على الثلاثة الأحرف، نحو: «إبراهيم» أو مع ألف ونون زائدة، نحو «عمران» أو مع هيئة للاسم، أو زيادة في أوله يختصان في الأصل، أي: قبل النقل إلى الأسماء بالفعل نحو: «شَمَر»<sup>(٥)</sup> علم لفرس، وأحمد، ويحيى، وتغلب أعلاماً

= تعالى: ﴿لَئِنْ تَدْعُوهُ مِنْ دُونِهِ﴾ (الكهف: ١٤)، وقولك: لن يقضي القاضي بالجور، وأما إذا اتصل باخره ألف مقصورة، فإنه يفتحة مقدرة، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى﴾ (آل عمران: ١٢٠).

- ينظر: «شرح ابن عييش» (١٥/٧)، و«شرح الرضي» (٤/٢٦).

(١) أي: الاسم المعرف بأداة التعريف، ومذهب المؤلف أن أدلة التعريف «اللام» فحسب.

(٢) أي: وإذا لم يضف أو يعرف، فجره بفتحة بلا تنوين، وهو الممنع من الصرف.

(٣) سبب منع التركيب المرجي من الصرف، أنه منع مع العلمية، لشبيه بهاء التأثير في أن عجزه يحذف مع الترخييم، كما تحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها.

- ينظر: «همم الهوامع» (١/٩٠).

(٤) ذكر ابن كثير في تاريخه: أن اسم والد نوح عليه السلام «لامك» ويكون بهذا لا استشهاد به، بينما الطبراني في تاريخه ذكر بأن اسمه «ملك». ينظر: «تأريخ الطبراني» (١/١٧٣)، و«شرح الرضي» (١٢٥/١)، و«البداية والنهاية» (١/٩٣)، و«همم الهوامع» (١/٩٠).

(٥) شَمَر: على وزن « فعل»، وقد تكسر الشين، وهذا الاسم كان اسم فرس جد جميل بن معمر العذري، وقد قال جميل للحجاج مفتخرًا: وجدي يا حجاج فارس شمراً.

- ينظر: «شرح الرضي» (١/١٤١)، و«شرح التصریح» (٢/٣٣٥).

ونرجس<sup>(١)</sup>، إذا جعل علمًا، أو مع خروج الاسم عن صيغته الأصلية، تقديرًا نحو: عمر، فإنه لم يتحقق فيه غير العلمية، ومنعوه<sup>(٢)</sup>.

فوجب تقديرًا أن أصله «عامر»، لئلا يتقضى قولهم: أن الممتنع لا يمتنع إلا لعلتين، لأن العلمية لا تقوم مقامهما، وإنما لوجب منع كل علم.

فأما وصف أصلي، أي: موضوع في الأصل للوصفيه (لا لو كان إنما)<sup>(٣)</sup> وصف به استعمالاً، وهو في الأصل غير وصف مع «ألف ونون» زائدتين، لا تقبلان التاء، نحو: سكران، لأنّه لا يقال فيه: سكرانة، واحترز به عن نحو ندمان<sup>(٤)</sup>، لقولهم في مؤنثه «ندمانة»، أو مع عدل تحقيقًا نحو: ثلات مثاث المعدلين عن ثلاثة<sup>(٥)</sup> وكذا «آخر» جمع (الآخر)<sup>(٦)</sup> عدل به عن قياسه الذي لا

(١) نرجس: الكلمة أجمجمية ليس لها وزن في أجناس الكلمة العربية فهي ممنوعة من الصرف لذلك.

(٢) في (ب، ج) وقد منعوه.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو ساقط المعنى، مخلل التركيب.

(٤) إذا كانت الكلمة «ندمان» مأخوذة من المنادمة، فهي مصروفة كما قال المؤلف، لأن مؤنثها «ندمانة»، وإن كانت مشتقة من «الندم»، فهي ممنوعة من الصرف. ينظر: «شرح الرضي» (١٣٨/١-١٤).

(٥) أعلم أن الفاظ العدد معدولة من أحد إلى عشر على الصحيح، وهي على وزن «فعال» وتستعمل على وزن «فعال» من واحد إلى عشر، مع «باء النسب»، تقول: «الخمسين والسداسي إلى العشاري»، وذكر: أنه سُمع عن العرب «أحاد وموحد»، واختلف هل يُقاس عليها: سداس وسدس، وسباع وسبع، وثمان وثمان، وتساع وتسع، على أقوال عدة لا فائدة من الإطالة فيها.

- ينظر: «شرح الرضي» (٩٩/١-١٠١).

(٦) ذكر العلماء أن «آخر» جمع «آخر» التي هي مؤنث «آخر»، بدليل تصرف الكلمة في التأنيث، والثنائية، والجمع تقول: آخر، آخران، وأواخر، إلى غير ذلك، ومعنى آخر: أشد تأخيرًا، مثل: جاءني زيد ورجل آخر، أي: أشد تأخيرًا من زيد وبسبب منع «آخر» من الصرف أنه معدول عن ذي اللام «الآخر» لفظًا ومعنى، وقيل: بسبب تبرده عن اللام والإضافة أن يستعمل به «من».

- ينظر: «شرح الرضي» (١٠٢/١-١٠٣).

يُستعمل إلا معه، أعني: «من»، أو «اللام»، أو الإضافة، و«جمع» جَمْع «جماع»، المعدول عن قياس فعلاء الاسمية، أعني: جَمَاعِي، أو جمادات<sup>(١)</sup>.

وإنما كان العدل التحقيقي في الوصف، لأن الأعلام لا تتغير عن صيغتها<sup>(٢)</sup> الأصلية، وإنما يتغير اسم الجنس، فلا يتحقق العدل إلا فيه، أو مع زيادة فعل لا يقبل معها «التاء» احترازاً<sup>(٣)</sup> عن «جمل يُعمل»<sup>(٤)</sup>، فإنه يُقال في مؤنثه: ناقه<sup>(٥)</sup> يعملة، فيصرف مذكراً أو مؤنثاً.

وإنما الصيغة القصوى في الجموع، وهي أن يكون ثالث حروف الجمع ألقاً بعده حرفان أو بعده ثلاثة حروف أوسطها<sup>(٦)</sup> ساكن، وإنما كانت قصوى صيغ

(١) ينظر: «شرح الرضي» (١٠٤/١٠٧-١٠٨).

(٢) في (ب، ج) صيغها.

(٣) في الأصل: احتراز.

(٤) اليعملة من الإبل: النجيبة المتعلمة المطبوعة على العمل، ولا يُقال ذلك إلا للأئشى، هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي «يُعمل» ويعملة، واليَعمل عند سيبويه اسم؛ لأنَّه لا يُقال: «جمل يُعمل»، ولا ناقه يُعملة، إنما يُقال: يُعمل، ويعملة، فيعلم أنه يعني بها البعير والناقة، ولذلك قال: لا نعلم «يفعلأ» جاء وصفاً، وقال في باب ما لا ينصرف: إن سميتها بـ«يُعمل» جمع «يُعملة» فحجَّر بلفظ الجمع أن يكون صفة للواحد المذكر، وبعضهم يرد هذا، ويجعل «اليَعمل» وصفاً.

- ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/٢١٨-٢٢٨)، و«لسان العرب» مادة (عمل) (١١/٤٧٦)، و«شرح الرضي» (١١٣/١).

(٥) ذكر النحاة: أن العلة لصرف ما تلحقه تاء التائث أن الوزن بهذا التاء يخرج عن أوزان الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، وتترجح التاء في الجر، لأن الوزن في الاسم، ولذلك يصرف مثلاً «أرمل، يُعمل، وجمل» مع الوصف المانع من الخلل والوزن المشروط بتقدير الزيادة، وذلك لأنَّه يجوز إلحاق التاء، فتقول: أرملة ويعملة.

- ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/٥٢٤-٥٠٠)، ط: دار الفكر، و«شرح الرضي» (١/١٤٤)، و«همم الهوامع» (٦/١٠٧-١٠٦).

(٦) في (ب، ج) ثلاثة أوسطها.

الجمع، لأنها تكون جمعاً للجمع<sup>(١)</sup> نحو: أكلب، تجمع على: أكالب، وتكون هي أيضاً بغير «تاء» ليخرج نحو: ملائكة، فإنه منصرف<sup>(٢)</sup>.

واما إحدى ألفي التأنيث المدودة أو المقصورة<sup>(٣)</sup>.



(١) أي: أنه يجمع الاسم جمع التكثير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه، جمع تكثير كما مثل المؤلف، فـ«كلب» تجمع «أكلب»، وـ«أكلب» تجمع على «أكالب»، فأصبح هذا الجمع غاية جموع التكثير، وسمى صيغة متنه الجموع، ومنع من الصرف لذلك، وقام مقام سبين لقوته، ولكونه لا شيء له في الأحاديث العربية. ينظر: «شرح الرضي» (١٢٦/١).

(٢) لأن التاء المربوطة في «ملائكة» تدني اللفظ من صيغة المفرد، فهي على وزن اللفظ المفرد، مثل: علانية، أو كراهية، وغيرهما.

(٣) يظهر من سياق المؤلف أن هناك حذفاً في الكلام قد يتوهם القارئ أنه سقط من إحدى النسخ، ولكن عند تصفح النسخ الثلاثة لا نجد أثر السقط، ويبدو أن الكلام ممحذف مقدر وتقديره: وأما إحدى ألفي التأنيث المدودة أو المقصورة، فتقوم كل واحدة منها مقام سبين لزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث، وقد ذكر بعض النحاة أن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية، وهذا الذي عبر عنه الزمخشري بالتكرار، أي: تكرير السبب الواحد وتتربيله منزلة تأنيث ثان.

- ينظر: «شرح المفصل» (٧١/١)، «شرح التصريح» (٣١٧/٢).

## فصل

### التابع

يذكر فيه تتابع<sup>(١)</sup> ما تقدم، وحكم ما جاء بعد كل منها، أي: من الكلمات المقدم تفصيل إعرابها ومانعه.

#### أولاً - التوكيد:

سواء كان مؤكداً له بلفظه اسمًا، نحو: «زيدُّ، زيدُّ»، أو فعلاً نحو: «ضرب ضرب»، أو حرفاً: «لا، لا» أو جملة، نحو: «ضربت، ضربت»، أو بغير لفظه<sup>(٢)</sup>، نحو: «زيد نفسه» أو «عينه»، والمال «كله»، أو «أجمع»<sup>(٣)</sup>، وأما

(١) التتابع: هي الأسماء المشاركة لما قبلها في إعرابها الحالى والمتجدد، أي: كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب، يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير فيخرج بذلك خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال.

- ينظر: «شرح ابن عييش» (٣٨/٣)، و«شرح الرضي» (٣٠٧/٢).

(٢) وهذا النوع يسمى التوكيد المعنى، وله ألفاظ محدودة ومحصورة، وقد ذكر المؤلف أربعة منها، والباقي هي: «كلا»، و«كلتا» مضافتان إلى ضميرهما، ولا يستخدمان إلا في الثنى. «كل»، «جميع»، «عامة»، وهذه مضافة لكل منها، ضمير مطابق للمؤكد في الجمع، وتفيد الشمول والإحاطة. و«النفس» و«العين» وفائدتهما، أن يرفعا الاحتمال عن الذات، حيث يصير الكلام نصاً ظاهراً ثابتاً للحقيقة.

- ينظر: «شرح ابن عييش» (٤١-٤٠/٣)، و«شرح الشافية الكافية» (٥٢٣/١).

(٣) «أجمع، وأكثـع، وأبصـع، واتـبع، مؤكـدات، ولكنـها جاءـت لتقوـية التوكـيد، فـتقول: «جـاءـني الطـلـاب كـلـهـم أـجمـعـونـ»، وـ«رـأـيـتـ الجـنـدـ كـلـهـ أـجـمـعـ»، وـ«ذـهـبـتـ الـقـبـيلـةـ كـلـهـاـ جـمـعـاءـ»، قـالـ تـعـالـىـ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الـحـجـرـ: ٣٠ـ)، وـقدـ يـؤـكـدـ بـهـذـهـ المـؤـكـدـاتـ مـسـتـقـلـةـ، دونـ أـنـ يـتـقدـمـ عـلـيـهـنـ (كـلـ)، فـتـقـولـ: جـاءـ الـجـيـشـ أـجـمـعـ، وـرـأـيـتـ الـقـبـيلـةـ جـمـعـاءـ، وـجـاءـ الـقـوـمـ أـجـمـعـونـ، وـالـنـسـاءـ جـمـعـ، قـالـ تـعـالـىـ: ﴿وَلَا غُرْبَيْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الـحـجـرـ: ٣٩ـ).

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/٣٨٢)، و«شرح التصریح» (٢/١٣٧)، و«همع الهوامع» (٣/١٣٦).

نحو: «ضربت ضرباً»<sup>(١)</sup>، وإن قالوا المصدر تأكيد للفعل فتسامح، لأن الفعل معناه نسبة الحدث، كما تقدم لك، لا الحدث نفسه، أو مبيناً لذاته، كما هو شأن اسم الإشارة نحو: «هذا الرجل».

### ثانياً - البدل:

وكذا بدل<sup>(٢)</sup> البعض والاشتمال، في نحو: قطعت زيداً يده، وسلبته ثوبه، لأنه مجاز عن اليد والثوب، وإلا لكان من بدل الغلط، فهما بيان للمراد منه، أو مبيناً<sup>(٣)</sup> لمعنى فيها، أي: في الذات، كما هو شأن النعت.

(١) ذكر النحاة: أن المراد بـ«التأكيد» هنا المصدر الذي هو مضمون الفعل، بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمن، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعًا، فتقول: ضربت، بمعنى: أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده «ضرباً» أصبح متزلاً قوله: أحدثت ضرباً ضرباً، فظاهر أنه تأكيد للمصدر المضمن وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل. ينظر: «شرح الرضي» (١/٢٦٧).

(٢) البدل: لغة: العوض، واصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ويطلق عليه البصريون «بدلاً» بينما الكوفيون يسمونه بـ«الترجمة والتبيين» قال ابن كيسان: ويسمونه بالتكلير.

- فائدة البدل: الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسيع والمجاز.

(٣) أي: بدل مبادلة، أو بدل المبادر للبدل منه، ولا يحتاج هذا القسم إلى ضمير أو غيره يربطه بالتبع، وقد أنكر المبرد هذا القسم مع سعة حفظه وجلاله علمه، وقال: هذا لا يكون في كلام الله ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم، وكذلك أنكره خطاب وغيرهما من العلماء.

- وقد ذكر سيبويه هذا القسم في كتابه، وسماه «بدل الغلط» وقسمه إلى ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، ويمكن أن ينطبق قوله: خذ نبلًا مدي، على الأنواع الثلاثة، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدي فسبق لسانه إلى النبل، «فبدل غلط» وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدي، فبدل النسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدي، وجعل الأول في حكم المskوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأفضل أن يؤتى فيهن بـ«بل».

- ينظر: «الكتاب» (١/٤٣٩-١٥٠)، و«شرح الفية ابن معطي» (٢/٧٩٩)، و«شرح المفصل» (٣/٦٣)، و«همم الهوامع» (٣/١٤٧)، و«شرح الأشموني» (٣/٣)، و«النحو الواقفي» (٣/٦٦٩).



**ثالثاً - عطف البيان وبدل الكل، ومخصوص بباب: نعم:**

ومنه<sup>(۱)</sup> **عطف البيان**<sup>(۲)</sup>، **وبدل الكل**<sup>(۳)</sup>، ومخصوص بباب: نعم، لأن المراد بالمعنى ما هو أعم من المعنى الحقيقي والاعتباري، فإن الإخوة في جاءني زيد أخوه، **والتعيين**<sup>(۴)</sup> بالعلمية في متبع عطف البيان، وفاعل باب: نعم، معنى اعتباري.

**رابعاً - الوصف:**

ثم **الوصف**<sup>(۵)</sup> بحال متعلق الذات، نحو: «رجل كريم أخوه» من الوصف **الاعتباري**<sup>(۶)</sup>، **وإلا لما حصل به تخصيص**<sup>(۷)</sup>، ولا يصح الوصف بالجمل

(۱) أي: ومن التابع.

(۲) عطف بيان: سمي بيان لأنه تكرار للأول ببرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه، وقد عرفه العلماء بأنه: التابع المشبه للصفة في توضيح متبعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.  
- ينظر: «أوضح المسالك» (۳۲/۳)، «شرح الرضي» (۴۱۲/۲)، و«شرح التصریح» (۱۴۸/۲)، و«همم الهوامع» (۱۳۱/۳).

(۳) **بدل الكل من كل**: اعترض ابن مالك على هذه التسمية معللاً ذلك بأن هذا الاسم يقبل التجزئ، والله متزه عن ذلك، فحين نقرأ قوله تعالى: «إِنَّ صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۚ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مَا تَحْكُمُ بِهِ إِنَّكَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ» بالجر للفظ الجلالة، ونقول في إعرابها: «الله بدل من العزيز» بدل مطابق، ولا نقول: بدل كل من كل، لأن الله مُتنزه عن التبعيض، والتجزيء.

- وهذا النوع لا يحتاج إلى ضمير يربط بين البدل والمبدل منه، لأن نفس المبدل منه بالمعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبدأ في المعنى لا تحتاج لرابط نحو قوله تعالى: «الْحَافِظُ ۚ مَا تَعَاهَدَتُمْ» (الحقة: ۲-۱).

- وقد سماه ابن جمعة شارح «الفية ابن معطي»: «بدل الشيء من الشيء» معللاً بأن «ال» لا تدخل على كل. ينظر: «شرح ابن معطي» (۷۹۹۲/۲).

(۴) في (ب) التعيين.

(۵) في (ب) الوصف بمتعلق الذات.

(۶) الوصف ينقسم إلى قسمين: وصف عام، ووصف خاص، وبهمنا هنا الأخير، ويعني به الوصفية المتعلقة بالذات، وقد سماه المؤلف، «الوصف الاعتباري»، ومثل له بقوله: «رجل كريم أخوه» من قوله: «مررت برجل كريم أخوه» ينظر: «شرح ابن يعيش» (۴۷/۳)، و«شرح الرضي» (۳۱۱/۲).

(۷) في (ب، ج) تخصيص ولا توضيح.

الإنسانية<sup>(١)</sup>، لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، ومثل ذلك الخبر والحال والصلة، وقولنا: بلا إضافة، احترازاً من نحو<sup>(٢)</sup>: خاتم حديد، ونحوه، فإن المضاف إليه مبين للذات، وسيأتي تحقيقه.

#### خامساً - عطف النسق:

أو منسوباً<sup>(٣)</sup> معه، أي: منظوماً مع ما جاء هو بعده في حكم الثابت له بالواو والفاء، وثم ، وحتى، هذه الأربع تدل على: اجتماع ما قبلها، وما بعدها<sup>(٤)</sup> في الحكم الذي منه<sup>(٥)</sup> يجب تساويها في الإعراب<sup>(٦)</sup> والثلاث الآخر يدل

(١) الأمور التي ينعت بها أربعة: المشتق، والجملة، والجامد، والمصدر.

- وقد تعرض المؤلف للجملة باعتبار أن الجملة تنقسم إلى قسمين: خبرية، وهذا جاز بلا خلاف. وإنسانية، وهذا الخلاف فيه وارد، وهو مع المانعين حيث ذكر أنه: لا يصح الوصف بالجملة الإنسانية لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، فلا يوصف بها، فلا تقول: مررت برجل أصريه، ولا بعد بعتكله، فإن جاء ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار القول؛ لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرف المخاطب، فيتخصص، ولهذا على رأيه لا يصح أن تقع الجمل الإنسانية خبراً ولا حالاً ولا صلة.

- ينظر: «أسرار العربية» (ص ٢٩٣)، و«شرح الرضي» (٢١١/٣٥٣-٣٥٣)، و«شرح التصریح» (١٣١-١٣١)، و«همم الهوامع» (٣/١١٧-١٣٥).

(٢) في الأصل: احتراز نحو.

(٣) عطف النسق: من التابع، ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً أو منسوباً، كما سماه المؤلف، فالعلف من تعبيرات البصريين، والنست من إطلاقات الكوفيين، ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، وهو مصدر، تقول: عطفت الشيء على الشيء، إذا أملته إليه، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: شاه وأماله. ينظر: «الكتاب» (١/٢٥٠) (٤٠٠/٢).

(٤) في (ج) ما بعدها وما قبلها. (٥) في (ب، ج) عنه.

(٦) لأن هذه الأحرف الأربع تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل تقول: قام زيد وعمرو، وضررت زيداً وعمراً، فالقيام قد وجب لهما، والضرر قد وقع بهما وهكذا الفاء، وثم، وحتى، تكون على هذا المعنى، تقول: ضررت زيداً فعمراً، وذهب زيد ثم أخوه، رأيت الطلاب حتى علياً، وهذا من ناحية تساويها في الإعراب كما ذكر المؤلف.

- أما الواو: أصل الحروف، لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين ليس إلا بخلاف بقية الحروف، فلها معان أخرى على ما توجه الواو، وبهذا تقول: شاركت الواو الثلاثة في وجوه الإعراب، وفي المعنى وهو مثلاً المجيء من قوله: جاء زيد أو فزيد، أو ثم زيد.

- ينظر: «شرح ابن عييش» (٣/٧٤-٧٥)، و«شرح الرضي» (٢/٣٥٤)، و«شرح التصریح» (٢/١٥٣).

على : تأخر ما بعدها، عما قبلها في الحكم، حقيقة في «الفاء» و«ثم»<sup>(١)</sup> وادعى في «حتى»<sup>(٢)</sup> :

و«أو»، و«إما»، و«أم»، تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد فقط غير معين، ومعنى النسق أنهما<sup>(٣)</sup> : استويا في صلاحية النسبة إلى كل منهما<sup>(٤)</sup> ولا،

(١) قول المؤلف: والثلاث الآخر تدل على تأخر ما بعدها عما قبلها في الحكم حقيقة، يعني أنها تدل على الترتيب والتعقيب، كما هو الحال في «الفاء» والمراد بالترتيب أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه، تقول: سأل محمد أباه، فقال: أعطني ثوباً، وأما التعقيب، فهو: أن يكون المعطوف بها متصلة، بلا مهلة، كقوله تعالى: **﴿هُنَّمَاءِنَّهُ فَاقْبَرَهُ﴾** (عيس: ٢١)، وكثيراً ما تكون «الفاء» للتسبب يعني: أن المعطوف بها متسبباً عن المعطوف عليه، وأما «ثم» فلتترتيب والتراخي، كقوله تعالى: **﴿فَاقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾** (عيس: ٢٢-٢١)، فالمقصود بالتراخي وجود مهلة بين المعطوف بها والمعطوف عليه.

- ينظر: «شرح التصريح» (٢/١٦٥-١٦٠)، و«شرح السيوطي على الألفية» (٥٤-٤٠).

(٢) قول المؤلف: «وادعى في حتى» هذا كلام يقلل من عمل «حتى»، وأنها لا تصرف تصرف نظرائها في العطف، فهي غير راسخة القدم في هذا الباب، حيث أن العطف بها قليل عند نحاة البصرىين، بينما الكوفيون ينكرونها بالكلية، ويقولون في قوله: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أبيك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أنها هنا ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، وقد جعل النحويون شروطاً أربعة حتى تكون عاطفة: أحدها - أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها.

الثاني - أن يكون جزءاً من المعطوف عليه، قول: أكلت السمكة حتى رأسها، وقدم الحجاج حتى المشاة.

الثالث - أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً، فلا يجوز أن تقول: قام الناس حتى أنا.

الرابع - أن يكون غاية لما قبلها في زيادة حسية، كقولك: «زيد يعطي الأعداد الكثيرة حتى الألوف» أو معنوية، كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو في نقص حسي كقولك: «المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال ذرة»، أو نقص معنوي كقولك: «غلبك القوم حتى النساء والصبيان».

- ينظر: «أوضح الممالك» (٣/٤٦-٤٦)، و«شرح التصريح» (٢/١٦٥-١٦٧).

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) أراد المؤلف أن يقول: إن هذه الحروف الثلاثة تجمع في أن الحكم المذكور مستند إليها إلى أحد الأسمين المذكورين لا بعينه، فقولك: «كل عنباً أو موزاً»، «اقرأ إما فقهها، وإما نحوها»، «أحمد في المكتبة أم خالد؟» لم تعين واحداً بعينه، وإنما أردت أحد الشيئين في الأمثلة السابقة، فإما هذا أو ذاك.

- ينظر: «الكتاب» (١/٥٥٥-٥٥٠)، و«أسرار العربية» (ص ٣٠٢)، و«شرح المفصل» (٣/٧٤)، و«شرح الرضي» (٢/٣٥٤)، و«أوضح الممالك» (٢/٣٢)، و«شرح التصريح» (٢/١٥٣).

وبل، ولكن: تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد معين، وهو الذي بعد «بل» و«لكن»، والذي قبل «لا»<sup>(١)</sup>.

ومعنى النسق في «لا» و«لكن» التساوي في النسبة في ذهن المخاطب، فإنهما من أداة القصر المستلزم لاشتراكهما في ذهن المخاطب، وكذا «بل» إن تقدمها النفي، وكان المعنى: «ما جاء زيد بل عمرو جاء»، إن كان قصر أفراد، أو يكون معناها التساوي في النسبة إلى أحدهما في ذهن المخاطب، وإلى الآخر في ذهن المتكلم، إن كان قصر قلب.

وأما إن تقدمها الإثبات فلتتساواها في نسبة اللفظ، وإن كانت الأولى في حكم الغلط.



(١) هذه الأحرف الثلاثة متواحية، وذلك لتقارب معانيها، فما بعدها مخالف لما قبلها، فلا يوجد في حروف العطف ما يشارك ما بعده ما قبله في المعنى إلا (الواو، والفاء، وثم، وحتى)، فقط، فـ «لا» هنا تخرج الثاني، مما دخل فيه الأول، تقول: «مررت برجل لا امرأة»، فهي لا تقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو، لأنها لإخراج الثاني.

- وأما «بل»: فللامضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان الحكم إيجابياً أو سليماً، فالإيجاب تقول: «قام زيد بل عمرو»، وتقول في النفي أو السلب «ما قام زيد بل عمرو»، وأنك أردت الإخبار عن عمرو، فسبق لسانك لذكر «زيد»، فأتيت به «بل» مضرباً عن زيد، ومثبتاً بذلك الحكم لعمرو.

- أما «لكن» فمعناه الاستدراك، وإنما تعطف بعد النفي، كقولك ما جاء زيد لكن عمرو، فتوجب بها بعد النفي، ولا يجوز جاءني زيد لكن عمرو، لأنه إيجاب في الأول، وأنت تريده أن يكون الثاني في الجملة خلاف معنى الأول

- ينظر «شرح ابن عييش» (٤/٨)، و«همم الهوامع» (٣/١٥٥)

## بعض أحكام التوابع

إذا عرفت هذا فحكم ما جاء<sup>(١)</sup> للتأكيد، أو للبيان، أو منسوباً بهذه الحروف حكم المستقل بنسبة ما نسب إلى متبعه إليه، أو نسبة إلى<sup>(٢)</sup> ما نسب إليه متبعه، فيجري فيه أحكام النسوب<sup>(٣)</sup>، والنسب إليه نسبة إسنادية، أو تقديرية إلا تابعاً لذى محل أصلي، قد تغير بإعراب آخر، كما في المعطوف على اسم «إن» المكسورة ونحوه أو مقطوعاً عن التبعية، أي: أراد المتكلم استئنافه، وعدم إعرابه على متبعه فيخالف لفظ متبعه جوازاً نحو: «إن زيداً أو عمرو قائم» عطفاً على محل الأصلي<sup>(٤)</sup>.

وأما قطع التبعية مطلقاً<sup>(٥)</sup>، فنحو<sup>(٦)</sup>: «الحمد لله الحميد» برفع الحميد، على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بفعل للمدح أو الاختصاص، ونحو ذلك<sup>(٧)</sup>، أو

(١) في (ب، ج) فحكم كل ما جاء. (٢) في الأصل: نسبة ما نسب.

(٣) بمعنى: أن التابع يتقييد في نوع إعرابه للمتبوع، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع، فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق هو: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مسايراً له في ذلك، سواء كان الإعراب في الأول لفظياً أم تقديرياً أم محلياً.

- ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣٨/٢)، وأوضح المalk» (٤/٣).

(٤) أي: معطوفاً على «زيد» قبل دخول «إن» عليه فكان أصلها: «زيد أو عمرو قائم».

(٥) أعلم أن جواز القطع مشروط بالـأ يكون النعت للتأكيد، نحو قوله تعالى: «فِإِذَا نُفَخَّ فِي الصُّورِ نَفَخْتُ وَاحِدَةً» (الحاقة: ١٣)، لأنـه يكون قطعاً للشيء المتصل به معنى، أو أنـ يعلم السامع من اتصاف المـنـعـوت

بـذلكـ النـعـتـ،ـ ماـ يـعـلـمـهـ المـتـكـلـمـ،ـ لـأـنـ إـنـ لـمـ يـعـلـمـ،ـ فـالـمـنـعـوتـ مـحـتـاجـ إـلـىـ ذـلـكـ المـنـعـوتـ لـبـيـهـ وـبـيـهـ.

- وكذلكـ لاـ يـصـحـ القـطـعـ إـذـ كـانـ النـعـتـ وـجـيـداًـ،ـ وـالـمـنـعـوتـ نـكـرـةـ مـحـضـةـ لـشـدـةـ الـحـاجـةـ إـلـىـ نـحـوـ:ـ «ـكـرـمـ

طـلـبـاًـ أـذـكـيـاءـ،ـ أـوـ إـذـ تـعـدـ النـعـتـ لـوـاحـدـ،ـ وـكـانـ المـنـعـوتـ نـكـرـةـ مـحـضـةـ وـجـبـ اـتـبـاعـ النـعـتـ،ـ إـذـ تـعـدـ

الـمـنـعـوتـ لـوـاحـدـ مـعـرـفـ،ـ فـإـنـ تعـيـنـ مـسـمـاهـ بـدـونـهـ كـلـهـ،ـ جـازـ اـتـبـاعـهـ جـمـيـعـاًـ وـقـطـعـهـ جـمـيـعـاًـ،ـ إـذـ لـمـ يـتـعـدـ

الـنـعـتـ،ـ وـكـانـ المـنـعـوتـ مـعـرـفـاًـ مـعـلـومـاًـ بـدـونـهـ جـازـ الـاتـبـاعـ وـالـقـطـعـ تـقـولـ:ـ «ـأـنـ الشـرـيكـ الـودـيعـ»ـ،ـ وـمـاـ يـنـبـغـيـ

أـنـ يـعـلـمـ أـنـ النـعـتـ مـقـطـعـ جـمـلةـ مـسـتـأـنـفـةـ،ـ وـأـنـ سـبـبـ القـطـعـ بـلـاغـيـ مـحـضـ،ـ وـهـوـ تـوجـيهـ الـذـهـنـ

إـلـىـ النـعـتـ المـنـقـطـعـ وـالـهـتـمـامـ بـهـ،ـ وـإـبـرـازـ مـعـناـهـ لـأـهـمـيـةـ خـاصـةـ تـسـتـدـعـيـ هـذـاـ التـوجـيهـ.ـ يـنـظـرـ:ـ «ـالـكـتـابـ»ـ

(٦) في (ب) نحو.

(٧) كـانـ قـطـعـ الصـفـةـ لـجـرـدـ الـمـدـحـ أـوـ الـذـمـ وـجـبـ حـذـفـ المـبـتـدـأـ وـالـفـعـلـ،ـ كـمـاـ مـثـلـ الـمـؤـلـفـ:ـ «ـالـحـمدـ

وجوباً كما في ما إذا تعذر البدل على اللفظ<sup>(١)</sup>، نحو: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، و«لا أحد فيها إلا زيد»، و«ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به»<sup>(٢)</sup>، لأن «من» لا تزاد بعد الإثبات<sup>(٣)</sup>، و«ما»، و«لا» لا تقدران عاملين بعده<sup>(٤)</sup>.

ومنه أي: ما يخالف التابع لتبوع وجوباً التمييز عن مفرد، فإنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَآمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة: ٢٦)، ماذا أراد بهذا المثل<sup>(٥)</sup>، وإن الوصف نكرة، والموصوف معرفة؛ لأن تغيير الإعراب بتغيير

= الله الحميد بالرفع بإضمار «هو» والنصب بإضمار «أذمُّ» قوله تعالى: «وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ» (المد: ٤)، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره تقول: «مررت بزيد التاجر»، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: «هو التاجر» و«أعني التاجر».

- ينظر: «الكتاب» (٢/٦٥)، «أوضح المسالك» (٣/١٤)، و«معجم النحو» (ص ٢٠٨).

(١) يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع:

١ - في المجرور بـ«من» الاستغرافية.

٢ - وفي المجرور بـ«الباء» الزائدة لتأكيد غير الموجب تقول: «ما زيد بشيء»، أو «ليس زيد بشيء»، أو «هل زيد بشيء».

٣ - وفي اسم «لا» الجنسية إذا كان منصوبًا أو مبنيًا، تقول: «لا غلام رجل في الدار»، و«لا رجل في الدار».

٤ - في الخبر المنصوب بـ«ما» الحجازية.

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/١٤٠)، «همع الهوامع» (٣/١٤٧).

(٢) أعلم أنه لا يجوز نصب «شيء» إذا جاء بعد «إلا»، وإنما حكمه الرفع، وذلك لأن المبتدأ والخبر يتراfunان، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا اضطر إليه، كما في هذا المثال، ولم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدر، وقد سهل ذلك الاعتبار ضعف «ما» الحجازية في العمل، وقد أغاثها بنو تميم.

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/١٤٣).

(٣) لأنها في الأصل وضعت لتقييد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، وسواء باشرت المجرور كما مثل المؤلف: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، أو كان المجرور بها تابعًا لمباشرها، تقول: «ما جاءني من رجل ولا امرأة»، فـ«إلا» بعد غير الموجب ناقصة لعدم الإيجاب، ومع بطلان عدم الإيجاب فلا يشمل الإفراد ما بعدها. ينظر: «شرح الرضي» (٢/١٤٠).

(٤) لأن إعمال لفظ اسم «لا» وخبر «ما»، فيما بعد «إلا»، يقتضي بقاء نفيها بعدها، لأنهما لا يعملان إلا للنفي ومجيء «إلا» يزيل نفيهما بعدها، فيحصل التناقض. ينظر: «شرح الرضي» (٢/١٤٢).

(٥) في الأصل، وفي (ب) بهذا مثلاً. (٦) في (ج) بتعيين.

الاتباع جرى على تغيير<sup>(١)</sup> غيره من تعريف، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَلْكُلُ هُمَزةٌ لِّذِي جَمْعٍ مَا لَهُ﴾ (المزة: ٢-١)<sup>(٢)</sup>، أو ثنائية أو جمع، كما في منوان سمنا، وعشرون رجلاً، لأن التقدير فيها قدر منوين، وقدر عشرين.

فالتمييز للمضاف المحذوف، وتحقق ذلك<sup>(٣)</sup> تقدير التمييز عند إضافة المميز إليه لمن فاته في ذلك التقدير صفة للمميز قطعاً، وإن قالوا الصفة متعلق الجار وال مجرور، فالتحقيق أن الموصوف به هو المجرور، كما في «ذو مال».

وبذلك يتضح لك أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري<sup>(٤)</sup> للتمييز، والمضاف، وقد ثبت عند أئمة المعمول أنهما من المركب التقييدي، كالوصف بالمركب الإسنادي<sup>(٥)</sup> لا يفتقر إلى تقدير متعلق له فعلاً ولا شبهه كما زعموه، بل «زيد في الدار» في تقدير «زيد ذو حلول الدار» كما أن زيداً أبوه قائم، في تقدير «زيد ذو أب قائم»، وحققنا ذلك في شرحنا لرسالة الوضع<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب) تعين.

(٢) الشاهد في الآيتين: ﴿لِكُلِّ هُمَزةٍ لِّذِي ..﴾ ووجه الاستدلال من ذلك: أن النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير، كما هو معلوم، بيد أن ابن خالويه، وبعض الكوفيين قد أجازوا وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه مدح أو ذم مطلقاً، واستدلوا على ذلك بهذه الآية، حيث وصفت النكرة وهي: ﴿هُمَزةٌ لِّذِي﴾ بالمعرفة وهو ﴿الذِي﴾ ورد مذهبهم بأن ﴿الذِي﴾ يتحمل أن تكون بدلاً، والبدل لا تلزم فيه المطابقة مع المبدل منه في التعريف والتنكير، كما يجوز أن يكون ﴿الذِي﴾ نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم، فيكون خبراً لمبدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف، والنعت المقطوع يجوز أن يختلف مع منعوته تعريفاً وتنكيراً.

- ينظر: «شرح الرضي» (٢٣١/٢)، (٩٣٥-٣٤٥)، و«إعراب شواهد القطر» (٢٤٨).

(٣) سقط من الأصل من قوله: «ذلك» إلى قوله: «قطعاً».

(٤) انفرد المؤلف بهذا القول: في أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري، حيث لم أجد - حسب علمي - من قال بهذا الرأي، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/٧٠)، و«شرح الرضي» (٢/٩٠-١٠٠).

(٥) المركب الإسنادي: هو كل كلمتين أستندت أحدهما ووضعتا علمتاً كـ «تابط شرّاً» وـ «برق نحره» وحكمه الحكاية على ما كان قبل التسمية به. ينظر: «القطر» (١٢٣).

(٦) هذه الرسالة هي شرح لرسالة «الوضع لعبد الدين في المنطق» للمؤلف، وما زال مخطوطاً، ويكون هذا المخطوط من ثلاثة نسخ برقم (١٨) أصول فقه، وفي مجموعتي (٢٨، ٣) المكتبة الغربية.

- ينظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (٣٠٠).

## خلاصة الكتاب

وما ذكرنا في هذه النبذة جمهور وظيفة المعرف: وأكثر ما يذكر من غيره، وظيفة لغوي كبيان معاني الحروف، وبعض أحكام أسماء العدد، وتعداد أسماء الأفعال، والأصوات، وبيان المعرفة والنكرة، ونحو ذلك.

أو صرفي كبيان صيغ المشتقات، ومغير الصيغة من المعتل، وما يحذف لاتصال نون التوكيد، ولعلامة الجمع، وما يقلب لعلامة الثنوية، وجمع المؤنث السالم، أو غير ذلك، أو غير واجب كما في قاعدة التنازع، وتعريف المبتدأ، وتقديم مرجع ضمير الغائب، والفرق بين الإضافة المعنية واللفظية<sup>(١)</sup>، وغير ذلك مما اختلف النحاة في وجوبه، والواجب هو الواجب، والحمد لواجب الوجود.



(١) في (ب) اللفظية والمعنية.

## الخاتمة

ونسأله دوام فيض كرمه والجود، فهو الصمد  
المعبد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(١)</sup>، وصلى الله على محمد سيد السادات، ومعدن الشرف والرسالات، وعلى آله  
الأكرمين أهل السعادات صلات<sup>(٢)</sup> تملأ الأرض والسماءات<sup>(٣)</sup>.

انتهى الكتاب المسمى بـ(الإغراق بتبسيير الإعراب)<sup>(٤)</sup> والحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه.



(١) في (ب) بدون: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) في (ب) صلوات.

(٣) في (ج) بعد (السماءات) انتهت بحمد لله رب البريات.

(٤) قوله: انتهى الكتاب المسمى «بالإغراق بتبسيير الإعراب» في (ب) فقط.

## المصادر والمراجع

- ١ - «اتحاف النبیه فی دولة بنی القاسم وینیه» للقاضی المؤرخ العمرانی (مخطوط) بحوزة الفقیه المؤرخ ولید الربيعي .
- ٢ - «أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لتقی الدین أبي الفتح محمد بن علی بن دقیق العید المتوفی (٢٧٠ھـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣ - «أسرار العربية»، تأليف أبي البرکات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧-١٣٥ھـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- ٤ - «إسماعيل بن المجرى حياته وشعره» الدكتور: طه أحمد أبو زيد - رسالة ماجستير - الناشر: دار الأدب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (٦٤١ھـ - ١٩٨٦م).
- ٥ - «إعراب القرآن»، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس المتوفی سنة (٣٣٨ھـ) تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى (١٤٢١ھـ - ٢٠٠م).
- ٦ - «إعراب القرآن الحکریم وبيانه» لمحيی الدین الدرویش - دار ابن کثیر - دمشق ، الطبعة الخامسة (١٤١٧ھـ - ١٩٩٦م).
- ٧ - «إعراب الشواهد القرآنية والأحادیث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدی»، لابن هشام الانصاری ، تأليف الدكتور: ریاض بن حسن الخوان - عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية (١٤١٤ھـ - ١٩٩٤م).

- ٨ - «أعلام المؤلفين الزيدية»، تأليف عبد السلام بن عباس الوجيـه - الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي - الأردن - عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٩ - «أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك»، تأليف: محمد محبي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثامنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٠ - «الأشباه والنظائر في النحو»، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ - ٨٤٩ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- ١١ - «الأصول في النحو»، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة (٣١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة.
- ١٢ - «الاقتراح»، للسيوطـي، تحقيق: عبد الرؤوف سعد - مكتبة الصفاء (١٢٧) ميدان الأزهر - القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- ١٣ - «الأمالي النحوية»، (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجـب (٥٧٠ هـ - ٥٦٤ هـ) تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ١٤ - «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والковـيين»، تأليف الإمام أبي البركات الأنباري النحوي (٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة (١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م).
- ١٥ - «الإيضاح في علوم البلاغة»، للشيخ الخطيب القزوينـي (٦٦٦ هـ - ٧٣٩ هـ) تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط: المكتبة العربية - صيدا - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠ م).

- ١٦ - «الأيوبيون في اليمن»، د. محمد عبد العال - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٧ - «البحر المحيط في التفسير»، لـ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤هـ - ٧٥٤هـ) تحقيق: زهير جعید، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- ١٨ - «براءة الذمة في نصيحة الأئمة»، للحسن بن أحمد الجلال (١٤٠١هـ - ١٤٠٨هـ) تحقيق حسين العمري، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٢م).
- ١٩ - «البداية والنهاية»، تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١هـ - ٧٧٤هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨هـ).
- ٢٠ - «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، تأليف: محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٢١ - «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، للسيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - «بدون تاريخ الطبع».
- ٢٢ - «البلاغة العربية، أنسابها وعلومها وفنونها» - تأليف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانى، ط: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٢٣ - «البلاغة الواضحة»، تأليف علي الجارم ومصطفى أمين، ط. دار المعارف - مصر.

- ٢٤ - «بهجة الزمن» المسمى : «يوميات صنعاء في القرن الحادى عشر»، للمؤرخ يحيى بن الحسين القاسمي، تحقيق: عبد الله الحبشي - منشورات المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات.
- ٢٥ - «تاريخ الطبرى» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ)، ط: دار المعارف - مصر.
- ٢٦ - «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، وتاريخ المذاهب الفقهية»، لـ محمد أبي زهرة، ط: دار الفكر العربي.
- ٢٧ - «التبصرة والتذكرة»، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري من نهاية القرن الرابع، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علاء الدين - دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٢٨ - «التطبيق الصرفى»، تأليف: الدكتور عبد الراجحى - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٢٩ - «تقارير نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف»، إعداد ونشر مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٣٠ - «التنكيل بما في تأثيث الكوثري من الأباطيل»، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى العتمى اليمنى (١٣١٣هـ - ١٣٨٦هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألبانى - مكتبة المعرف - الرياض.
- ٣١ - «جامع بيان العلم وفضله»، لـ ابن عبد البر أبي محمد يوسف بن عبد الله (٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ) ط: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الرابعة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٣٢ - «جامع الدروس العربية»، تأليف: مصطفى الغلايني، مراجعة وتنقية الدكتور: عبد المنعم خفاجة، ط: منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة عشر (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- ٣٣ - «الجدول في إعراب القرآن وصرفه»، تصنيف: محمود صافي، ط: دار الرشيد - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ٣٤ - «جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع»، تأليف السيد: أحمد الهاشمي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ الطبع).
- ٣٥ - «حاشية الخضري»، تأليف: محمد الدمياطي الشهير بالخضري (١٢١٣ هـ - ١٢٨٧ هـ) على شرح ابن عقيل (٧٠٠ هـ - ٧٦٩ هـ) للألفية، ط: شركة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأخيرة (١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م).
- ٣٦ - «حاشية الصبان على شرح الأشموني» على ألفية ابن مالك لحمد بن علي الصبان (١٢٠٦ هـ - ١٧٩٢ م) ط: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٣٧ - «الحسن بن أحمد الجلائلي»، حياته وأثاره (دراسة ونصوص محققة)، تأليف: الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، والعلامة القاضي ابن أحمد الجرافي، ط: دار الفكر - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ٣٨ - «خزانة الأدب ولب لسان العرب»، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٣٠١ هـ - ٩٢١ هـ) تحقيق محمد نبيل طريف، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٣٩ - «الخصائص» لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- ٤٠ - «الدرر اللوامع على همم الموامع»، شرح «جمع الجوامع»، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٨٩ هـ - ١٣٣١ هـ) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).



- ٤١ - «ديوان الحطيئة»، جرول بن أوس بن جواية، دار صادر - بيروت - تاريخ الطبعة (١٤٠١هـ - ١٩١٨م).
- ٤٢ - «ديوان شيخ الإسلام ابن تيمية»، (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) جمع وشرح وترتيب محمد عبد الرحيم، ط: دار الجيل - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ٤٣ - «زاد المسير في علم التفسير»، تأليف أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٥٠هـ - ٥٩٧هـ) ط: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٤٤ - «الزيدية نشأتها وعتقداتها»، تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع - ط: دار الفكر - دمشق - سوريا، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٤٥ - «سر صناعة الإعراب»، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط: دار القلم للنشر - دمشق - الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٤٦ - «سير اعلام النبلاء»، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣هـ - ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ٤٧ - «شندا العرف في فن الصرف»، تأليف: أحمد الحملاوي (١٢٧٣هـ - ١٣٥١هـ) ط: دار القلم - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (بدون تاريخ الطبعة).
- ٤٨ - «شرح ابن عقيل»، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمданى (٧٠٠هـ - ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، الطبعة الخامسة عشرة (١٩٦٧م).

- ٤٩ - «شرح الأشموني»، علي بن محمد الأشموني (٨٣٨هـ - ٩٠٠هـ) تحقيق: حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٥٠ - «شرح الفية ابن معطى»، تحقيق ودراسة الدكتور: علي موسى الشوملي، ط: مكتبة الخريجي - الرياض - الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٥١ - «شرح التصريح على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهري (٨٣٨هـ - ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل العود، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٥٢ - «شرح التهذيب»، للعلامة الحسن بن أحمد الجلال، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٥٣ - «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، لابن هشام الانصاري (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ) ط: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، تاريخ الطبعة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- ٥٤ - «شرح السيوطي على الفية ابن مالك»، المسمى: «البهجة الرضية»، تحقيق: محمد صالح الغرسي - ط: دار السلام - مصر، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٥٥ - «شرح شافية ابن الحاجب»، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي المتوفى (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفرات، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، تاريخ الطبعة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

- ٥٦ - «شرح الشافية الكافية»، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدى، دار المؤمن للتراث، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ٥٧ - «شرح قطر الندى ويل الصدى»، تأليف: جمال الدين بن هشام الانصاري (١٣٠٩ هـ - ١٣٦٠ هـ) تحقيق: يوسف البقاعي، ط: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- ٥٨ - «شرح كافية ابن الحاجب»، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى المتوفى (٦٨٦ هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٥٩ - «شرح المفصل»، تأليف الشيخ: موفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى (٧٤٨ هـ - ١٣٧٤ م)، ط: عالم الكتب - بيروت (بدون تاريخ الطبع).
- ٦٠ - «شواهد المغني للسيوطي»، تصحيح: محمد محمود الشنقيطي، ط: لجنة التراث العربي.
- ٦١ - «صحيح الجامع الصغير وزيادته»، تأليف: محمد ناصر الدين الألبانى، ط: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٩٣ م).
- ٦٢ - «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة»، تأليف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانى، ط: دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- ٦٣ - «ضوء النهار المشرق على حدائق الأزهار»، تأليف: الحسن بن أحمد الجلال، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني - صنعاء (بدون تاريخ الطبع).

- ٦٤ - «طبقات الحلوى وصحائف المن والسلوى»، لعبد الله بن علي الوزير، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء.
- ٦٥ - «طبقات الزيدية الكبرى»، تأليف: السيد إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (٦٦٠هـ - ١١٥٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بن عباس الوجيه، ط: مؤسسة الإمام زيد الثقافية - عمان - الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ١٠٢٠م).
- ٦٦ - «طبقات النحوين واللغويين»، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية.
- ٦٧ - «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ»، تأليف: العلامة صالح بن مهدي المقبلي اليمني (٤٧٠هـ - ١١٠٨هـ) ط: مكتبة دار البيان - دمشق (بدون تاريخ الطبع).
- ٦٨ - «علم المعاني»، لعبد العزيز عتيق، ط: دار النهضة العربية - بيروت، تاريخ الطبع (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٦٩ - «العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم»، تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير (٧٦٥هـ - ٨٤هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: دار المشير - عمان - الأردن، الطبعة الأولى (٦١٤٠هـ - ١٩٨٦م).
- ٧٠ - «غاية النهاية من طبقات القراء»، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزرى المتوفى (٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. براحتراسر، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة (١٣٥١هـ).
- ٧١ - «فتح القدير الجامع بين فن الدرایة والرواية من علم التفسير»، تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ) ط: دار ابن كثير - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).



- ٧٢ - «فهارس كتاب سيبويه»، دراسة له - صنع: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الثالثة (١٩٩٣م).
- ٧٣ - «فهرسة مخطوطات مكتبة الجامع الكبير»، صناع، لجامعة من الباحثين، ط: الكاتب العربي - دمشق - شارع خالد بن الوليد.
- ٧٤ - «فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع»، للحسن بن أحمد الجلال، طبع بالقاهرة عام (١٣٢٨هـ) لصاحبها محمد منير الدمشقي.
- ٧٥ - «القاموس المحيط»، لجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩هـ - ٨١٧هـ) ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٧٦ - «القراءات العشر المتواترة»، لمحمد كريم راجح، ط: دار المهاجر للنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٢م).
- ٧٧ - «الكامل في النحو والصرف والإعراب»، تأليف: أحمد قبش، ط: دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية (١٩٧٤م).
- ٧٨ - «كتاب سيبويه»، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨هـ - ١٩٤هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، مصورة عن طبعة بولاق.
- ٧٩ - «الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، تأليف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧هـ - ٥٨٣هـ) ط: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ٨٠ - «الكشف عن وجوه القراءات»، لمكي بن أبي طالب النعيسى.
- ٨١ - «الكتاب الدرية على متممة الآجرمية»، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهل، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٩٨٧م).

- ٨٢ - «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكברי (٥٣٨هـ - ٦٦٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٨٣ - «لسان العرب في معرفة كلام العرب» للعلامة ابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ) ط: دار إحياء التراث العربي - لبنان - الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٨٤ - «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الجيل - بيروت، تاريخ الطبع (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٨٥ - «مجموع بلدان اليمن وقبائلها» جمعة محمد بن أحمد الحجري اليماني، ط: دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - صنعاء، الطبعة الثانية (١٤١٦ - ١٩٩٦م).
- ٨٦ - «مختار الصحاح» للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازى، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٨٧ - «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطى، تحقيق: محمد المولى والجاوى ومحمد أبي الفضل، ط: دار الجيل، بيروت (بدون تاريخ الطبع).
- ٨٨ - «المستقصى في أمثال العرب» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط: حيدر أباد - الهند (١٩٦٢م).
- ٨٩ - «مصادر الفكر الإسلامي والعربى في اليمن» للأستاذ عبد الله محمد الحبشي - مركز الدراسات اليمنية - صنعاء.

- ٩٠ - «معجم البلدان لياقوت الحموي» (٦٢٦هـ - ١٢٢٨م)، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ الطبعة (١٩٩٥م).
- ٩١ - «معجم النحو»، تأليف: عبد الغني الدقر - ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٩٢ - «المعجم الوسيط»، تأليف: مجمع اللغة العربية، د. إبراهيم أنيس، ط: دار الدعوة، إسطنبول - تركيا.
- ٩٣ - «مفني اللبيب عن كتب الأعرايب»، لجمال الدين ابن هشام الانصاري (٧٠٨هـ - ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، ط: دار الفكر، الطبعة السادسة - بيروت (١٩٨٥م).
- ٩٤ - «المقتضب» لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب (بدون تاريخ الطبع).
- ٩٥ - «الممتع في التصريف»، لابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة - لبنان، ودار الباز ودار المعرفة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
- ٩٦ - «المواهب الواقية بمراد طالب شرح الحكافية»، لابن الحاجب (مخطوط) للحسن بن أحمد الجلال.
- ٩٧ - « موقف أهل السنة من الزيدية»، لفيصل العماد - بحث لنيل درجة الماجستير - جامعة أم القرى - قسم الدراسات العليا - شعبة العقيدة.
- ٩٨ - «ميزان الاعتراض»، للإمام الذهبي (٧٤٨هـ - ١٣٧٤م) ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

- ٩٩ - **«النحو الوافي»**، لعباس حسن، ط: دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة (بدون تاريخ).
- ١٠٠ - **«نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة»**، لحمد الطنطاوي، ط: عالم الكتب - بيروت.
- ١٠١ - **«نشر العرف لزيارة»** نشر مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء (بدون ذكر الطبة والمطبعة).
- ١٠٢ - **«نظام الفصول»**، للحسن بن أحمد الجلال، «شرح الفصول اللؤلؤية» للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير (مخطوط).
- ١٠٣ - **«نفحات طيب العنبر»** للحيمي (مخطوط).
- ١٠٤ - **«هجر العلم ومعاقله في اليمن»**، تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط: دار الفكر المعاصر - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٨م).
- ١٠٥ - **«همع الهموامع شرح جمع الجوامع»**، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ١٠٦ - **«اليمن الحديث»**، تأليف: محمد يحيى الحداد، ط: دار التنوير للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).



# فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	القسم الأول
١١	* تمهيد .....
١١	* الحياة السياسية .....
١٣	* الحياة الفكرية .....
١٥	الفصل الأول
١٥	* حياته .....
١٥	اسم المؤلف ونسبه .....
١٦	* ولادته .....
١٦	* نشأته .....
١٧	* حياته العلمية .....
١٧	* طلبه للعلم .....
١٧	* أبرز مشايخه .....
١٩	* تلاميذه .....
٢٠	* أسرته .....
٢١	* جوانب من زهده وورعه .....
٢٢	* ثناء العلماء عليه .....
٢٤	* وفاته .....
٢٥	* نماذج من شعره .....
٣١	* وقفة سريعة مع شعره .....

## الموضوع

صفحة	
٣٣	* آثاره ومؤلفاته
٣٩	* اهتمام العلماء بمؤلفاته
٤١	* الوقفة الأخيرة
٤٥	<b>الفصل الثاني</b>
٤٥	* «الإغراب في تيسير الإعراب» دراسة وتحليل
٤٦	* نظرة عامة في كتاب «الإغراب»
٤٨	* منهج المؤلف في الكتاب
٥١	* آراء المؤلف و اختياراته النحوية
٥٤	* مصادر المؤلف في كتابه
٥٥	* مذهب النحو
٥٧	* وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٥٩	* خاتمة البحث
٦٣	* نماذج من مخطوطات الكتاب
٧٥	<b>القسم الثاني</b>
٧٧	* مقدمة المؤلف
٧٨	* تعريف النحو
٧٩	* قواعد النحو
٨٣	* تعريف الكلمة
٨٦	تقسيم الموضوعات:
٨٨	* اسم التفضيل
٨٩	* اسم الفاعل
٨٩	* اسم المفعول
٩٠	* اسم الآلة

صفحة

الموضوع	
* المشتقات .....	٩٠ .....
* الاسم المضاف .....	٩١ .....
* المحكوم به .....	٩٢ .....
* تعريف الحرف .....	٩٣ .....
* أقسام الحرف .....	٩٥ .....
* الزمان والهيئة .....	٩٧ .....
* أقسام الفعل .....	٩٨ .....
* المضارع .....	٩٨ .....
* الماضي .....	١٠١ .....
* الأفعال الجامدة .....	١٠٢ .....
* الفعل المتعدى .....	١٠٣ .....
* تغير صورة الفعل عند بنائه للمجهول .....	١٠٤ .....
* الأمر مضارع مجزوم بتقدير اللام .....	١٠٥ .....
* متعلقات الفعل وشبها .....	١٠٧ .....
* تقسيم الاسم .....	١١١ .....
* المثنى .....	١١١ .....
* الجمع .....	١١٢ .....
* أقسام الجمع: .....	١١٢ .....
* جمع المذكر السالم .....	١١٢ .....
* ما جمع بآلف وباء .....	١١٤ .....
* الجمع المكسر .....	١١٥ .....
* الاسم المفرد .....	١١٥ .....
* ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه: .....	١١٧ .....

## الموضوع

صفحة	
١١٧	* أسماء الاستفهام .....
١١٧	* أسماء الشرط .....
١١٨	* المضمرات .....
١١٨	* أنواع الضمائر: .....
١١٨	* المرفوعة المتصلة .....
١١٩	* المتصلة المنصوبة .....
١٢٠	* المجرورة .....
١٢٠	* المنفصلة المنصوبة .....
١٢٠	* المستتر .....
١٢٠	* اجتماع المتكلم والمخاطب والفائت .....
١٢١	* أسماء الإشارة .....
١٢٢	* الموصولات .....
١٢٣	* أسماء الكنایات .....
١٢٥	* الظروف المقطوعة عن الإضافة .....
١٢٧	* المركبات .....
١٢٨	* المبنيات والمعربيات .....
١٣٠	* حكم الفعل الذي آخره نون توكيـد .....
١٣١	* إعراب المركب .....
١٣٢	* أسماء الأفعال والأصوات .....
١٣٥	أنواع الإعراب: .....
١٣٥	أولاً - الرفع: .....
١٣٦	* حذف المبتدأ وجوابـاً .....
١٣٧	* حذف المبتدأ جوازاً .....

## صفحة

## الموضوع

١٣٧ .....	* وجوب حذف الخبر
١٣٨ .....	* جواز حذف الخبر
١٣٨ .....	* وجوب حذف الفعل
١٣٨ .....	* جواز حذف الفعل
١٣٩ .....	* الفاعل ونائبه عمة
١٤٠ .....	ثانياً . النصب:
١٤٠ .....	* نصب اسم «لا» النافية للجنس
١٤١ .....	* الحروف المشبهة بالفعل ونصب أسمائها
١٤٢ .....	* «أن» المخففة من الثقيلة
١٤٢ .....	* أقسام النصب:
١٤٣ .....	* أولاً: خبر «ما، وإن، ولا»
١٤٤ .....	* ثانياً: اسم «إن» وأخواتها
١٤٤ .....	* ثالثاً: خبر الأفعال الناقصة
١٤٥ .....	* كان وأخواتها
١٤٥ .....	* أفعال المقاربة . كاد وأخواتها
١٤٦ .....	* المصدر «المفعول المطلق»
١٤٧ .....	* من صور المفعول المطلق: «التمييز»
١٤٩ .....	* نواصي المضارع:
١٤٩ .....	* «لن، وكني»
١٤٩ .....	* إذن
١٥٠ .....	* فاء السبيبية
١٥١ .....	* واو المعية
١٥٢ .....	* حتى

## الموضوع

صفحة	
١٥٣	* لام الجحود .....
١٥٤	* «أو» العاطفة .....
١٥٤	* «الواو» العاطفة .....
١٠٥	* النصب لغير المسند إليه والمسند وأقسامه أربعة:
١٥٧	باب: الاشتغال .....
١٥٧	* ما يلحق بالمنصوب: المنادي .....
١٧٠	* الظرف «المفعول فيه» .....
١٧٠	* حذف عامل المفعول فيه .....
١٦١	* المفعول له .....
١٦٢	* الحال .....
١٦٢	* المفعول معه .....
١٦٣	* الاستثناء .....
١٧٥	* الجر بحرف الجر .....
١٦٦	* الجر بالإضافة .....
١٦٧	* جزم الفعل المضارع .....
١٦٨	* حذف الحروف من آخر المضارع للجذم .....
١٦٨	* ما يجزم فعلاً واحداً .....
١٧٩	* ما يجزم فعلين .....
١٧١	أقسام الإعراب: .....
١٧١	أولاً. الرفع: .....
١١٧	* الرفع في الأسماء .....
١٧١	* الرفع في المشى .....
١٧١	* الرفع في الأسماء الستة .....

صفحة

الموضوع	
* الرفع في جمع المذكر السالم	١٧٢
* الرفع في جمع المفرد والمجموع	١٧٢
* الرفع في المضارع	١٧٢
ثانياً . النصب:	١٧٢
* النصب في الأسماء	١٧٢
* النصب في المضارع	١٧٢
ثالثاً . الجر:	١٧٣
* إعراب الممنوع من الصرف	١٧٣
التوابع:	١٧٧
* أولاً . التوكيد	١٧٧
* ثانياً . البديل	١٧٨
* ثالثاً . عطف البيان، وبدل الكل، ومخصوص بباب نعم	١٧٩
* رابعاً . الوصف	١٧٩
* خامساً . عطف النسق	١٨٠
* حكم التتابع	١٨٣
* قطع التابع عن المتبع	١٨٣
* الإبدال على الموضع	١٨٤
* مخالفة التابع للمتبوع وجواباً «تمييز المفرد»	١٨٤
* خلاصة الكتاب	١٨٦
* الخاتمة	١٨٧
* المصادر والمراجع	١٨٨
* فهرس الموضوعات	٢٠١

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



## المؤلف في سطور

اسم الشهرة : القاضي

الاسم : أحمد بن عبد الله مرشد صالح .

العنوان : مدينة إب - الجمهورية اليمنية .

تاريخ الميلاد : 1964

المؤهلات العلمية : ماجستير لغة عربية ( نحو و صرف ) - الجامعة اليمنية

الخبرات والإنجازات العلمية : درس مادتي النحو والبلاغة لمقررات الثانوية

العامة لدى أكثر من مدرسة حكومية في مدينة إب و تعرّف لفترة  
 اثنين عشرة عاماً .

اشتغل في مجال التوعية والإرشاد والوعظ وقد جاب ربوع اليمن في الكثير  
 من المواسم والمناسبات

له العديد من المشاركات الدولية تعدد من المواسم الثقافية كممثل لليمن  
 في عامي 2003/2004

عمل موجهاً تربوياً لدى وزارة التربية والتعليم في مدينة إب

شارك في العديد من اللجان الميدانية لإشراف التربوي رئيساً لبعضها  
 وعضواً في البعض الآخر

له العديد من الكتابات الصحفية

له العديد من الكتابات العلمية في مجال التربية واللغة العربية

عمل لدى العديد من المؤسسات الإنسانية مسؤولاً مائياً وإدارياً

يعد حالياً رساله الدكتوراه في مجال النحو والصرف في جمهورية السودان

دار الامان، ١٩٦٧، شارع عجليل الخياط، مصطفى كامل، استكديرة بـ دار الشفاعة  
 الموزعات، ٥٤٥٧٧٦٩، ت: ٥٤١١٩٠٢٢٠٠٥  
 للطبع والتوزيع  
 E-mail: dar\_aleman@hotmail.com

